



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 19/290
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات

سبتمبر 2019

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن ملخصاً لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 10 يوليو 2018 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لإطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 10 يوليو 2019، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 5 مايو 2018 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 21 يونيو 2019، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل:

تقرير القضايا المختارة

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 19/287
للتشر الفوري
18 يوليو 2019

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 10 يوليو 2019 مشاورات المادة الرابعة¹ مع المملكة العربية السعودية.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي الحقيقي إلى 2,9% في عام 2019 مع زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع مستوى الثقة في الاقتصاد السعودي، لكن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من المتوقع أن يتراجع إلى 1,9% مع تراجع النمو النفطي الحقيقي إلى 0,7% نظرا لتراجع حجم الإنتاج النفطي المقرون بتمديد اتفاقية أوبك+. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن ينتعش النمو كلما ازداد رسوخ الإصلاحات الجارية. وقد هبط معدل البطالة بين المواطنين السعوديين لكنه لا يزال مرتفعا عند مستوى 12,5%.

ومن المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة من 5,9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 6,5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، حيث يُتوقع زيادة الإنفاق عن السقف المدرج في الموازنة بما يفوق الزيادة في الإيرادات غير النفطية. ومن المتوقع أن ينخفض عجز المالية العامة إلى 5,1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، وأن يرتفع العجز مجددا مع افتراض تراجع أسعار النفط على المدى المتوسط وفق أسواق العقود الآجلة. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض فائض الحساب الجاري من 9,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 6,9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، وذلك مع اعتدال إيرادات تصدير النفط وانتعاش نمو الواردات.

وقد انخفض التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الشهور الأخيرة، مما يرجع في الأساس إلى انخفاض إيجارات المساكن، ومن المتوقع أن ينخفض التضخم بنسبة 1,1% في عام 2019، ثم يعود إلى الارتفاع في عام 2020 مع تطبيق الزيادات الأخرى المخطط لها في أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الائتمان مع زيادة قوة الاقتصاد غير النفطي، مع محافظة السيولة في النظام المصرفي على مستويات جيدة.

وتواصل الحكومة تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحي. وتتضمن إصلاحات المالية العامة تخفيض حد تسجيل ضريبة القيمة المضافة، وتعديل أسعار البنزين على أساس ربع سنوي، وزيادة شفافية المالية العامة. والعمل جارٍ في تنفيذ إصلاحات الأسواق المالية، والإطار القانوني، وبيئة الأعمال، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا بشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

وافق المديرون التنفيذيون على الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وأثنوا على الحكومة السعودية للتقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ جدول أعمالها المعني بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاح أسعار الطاقة. وذكر المديرون أن الإصلاحات بدأت تجني ثمارها وأن آفاق الاقتصاد إيجابية، لكن تقلب أسعار النفط العالمية يشكل مصدراً لعدم اليقين. وأكدوا أن استمرار التزام الحكومة بالسياسات الاقتصادية الكلية الحذرة وتحديد أولويات الإصلاح الملائمة سيكون عاملاً أساسياً للنهوض بالنمو غير النفطي، وخلق فرص العمل للمواطنين، وتحقيق أهداف الحكومة المحددة في جدول أعمال "رؤية المملكة 2030".

وشدد المديرون على ضرورة الضبط المالي لإعادة بناء الهوامش المالية والحد من المخاطر التي تواجه المالية العامة على المدى المتوسط. وأوصى المديرون الحكومة على مواصلة ما حققته من إصلاحات في المالية العامة، وذلك باستمرار الإصلاحات المخطط لها في أسعار الطاقة والمياه وزيادة الرسوم على العمالة الوافدة. ويرى المديرون أنه سيلزم اتخاذ إجراءات مالية إضافية وأكدوا أن احتواء فاتورة الأجور الحكومية وزيادة الإنفاق الرأسمالي بصورة ممنهجة يمكن أن يحققا وفورات في المالية العامة. ونوه المديرون أيضاً بالتزام الحكومة باتخاذ إجراءات مالية أخرى إذا تطلب الأمر ذلك.

وشجع المديرون الحكومة على مواصلة تحسين إدارة الإنفاق وتعزيز إطار المالية العامة، مشيرين إلى زيادة الإنفاق بالرغم من إجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية. ورحبوا بالإصلاحات الرامية إلى تحسين نظام المشتريات الحكومية، مما سيساعد في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي والحد من مخاطر الفساد في عملية المشتريات. ورحب المديرون بالجهود المبذولة لتعزيز شفافية المالية العامة، لكنهم يرون أهمية نشر بيانات أكثر تفصيلاً عن تنفيذ الميزانية والإنفاق لتحقيق مزيد من الشفافية في المالية العامة، وأنه من الضروري وجود إطار قوي لإدارة الأصول والخصوم ليتم الاسترشاد به في تحليل الميزانية العمومية والتدفقات النقدية وإجراء موازنات بين المخاطر والعائد في القطاع العام.

ورحب المديرون بالإصلاحات الطموحة التي تتبعها الحكومة لتنمية الاقتصاد غير النفطي. وأشاروا إلى الجهود الجارية لتعزيز بيئة الأعمال، ويرون أن التنفيذ الحذر للسياسات الصناعية يمكن أن يشجع تطوير قطاعات اقتصادية جديدة. وأكد المديرون أن أي مساندة حكومية ينبغي توجيهها على مستوى القطاعات، وربطها بإطار زمني، وبمعايير صارمة للأداء.

ويرى المديرون أن سياسات تطوير قطاعات اقتصادية جديدة ستحتاج إن توافرت للعمالة السعودية المهارات المطلوبة للعمل في القطاع الخاص والحوافز الكافية للعمل في تلك القطاعات بأجور تنافسية. وأكدوا الحاجة إلى ضمان الاتساق التام بين الأجور والإنتاجية وتركيز سياسات سوق العمل على إرساء توقعات واضحة بشأن فرص العمل المحدودة في القطاع العام، وتقوية التعليم والتدريب، وزيادة توظيف النساء.

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة

وشدد المديرون على ضرورة أن تكون الإصلاحات شاملة للجميع وأن تتم حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من أي آثار سلبية. ورحبوا بمراجعة برامج الحماية الاجتماعية لضمان تقديمها الدعم المالي الكافي للمستحقين وتوجيهها إليهم بكفاءة أكبر.

ورحب المديرون باستمرار متانة القطاع المالي وبالإصلاحات الجارية في الأسواق المالية. واتفقوا على أن تطوير نظام الوكالة المصرفية والتكنولوجيا المالية يمكن أن يساهم في توسيع قنوات الحصول على الخدمات المالية. واتفق المديرون أيضا على أهمية تحسين الخدمات المالية المتاحة للمنشآت الصغيرة والناشئة والنساء والشباب، لكنهم أكدوا على ضرورة تجنب استهداف الإقراض لقطاعات معينة. ورحبوا بالجهود الجارية في المملكة لتقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانضمامها مؤخرا لعضوية مجموعة العمل المالي (FATF).

واتفق المديرون على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال هو النظام الأنسب للمملكة، نظرا لهيكل اقتصادها الحالي.

وأكد المديرون على أهمية الاستمرار في رفع جودة البيانات ومدى إتاحتها، وأشادوا بالتزام الحكومة بالاشتراك مع نهاية العام الحالي في "المعيار الخاص لنشر البيانات" الذي وضعه صندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهرا.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2017-2020			
السكان: 33,4 مليون نسمة (2018)			
الحصة: 9992,6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2,10% من المجموع)			
معدل الإلمام بالقراءة: 95% (2015)، (البالغون)			
أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (79%) أهم أسواق التصدير: آسيا، والولايات المتحدة، وأوروبا			
توقعات 2020	توقعات 2019	أولية 2018	2017
الناتج			
3,0	1,9	2,2	0,7-
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
الأسعار			
2,2	1,1-	2,5	0,9-
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (%)			
مالية الحكومة المركزية			
33,2	33,2	30,9	24,1
الإيرادات (%) من إجمالي الناتج المحلي			
38,2	39,7	36,8	33,3
النفقات (%) من إجمالي الناتج المحلي			
5,1-	6,5-	5,9-	9,2-
رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي			
24,7	23,0	19,1	17,2
الدين العام (%) من إجمالي الناتج المحلي			
34,6-	38,4-	39,5-	38,5-
الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية (%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي			
النقود والائتمان			
3,5	3,0	2,8	0,2
النقود بمعناها الواسع (التغير %)			
3,4	3,3	3,0	0,8-
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (التغير %)			
ميزان المدفوعات			
6,0	6,9	9,2	1,5
الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي			
0,4	0,4	0,4	0,2
الاستثمار الأجنبي المباشر (%) من إجمالي الناتج المحلي			
25,8	26,5	26,7	27,9
الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) ¹			
31,1	30,2	28,3	27,7
الدين الخارجي (%) من إجمالي الناتج المحلي			
سعر الصرف			
....	1,1	4,1	6,5-
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) ²			
معدل البطالة			
...	5,7	6,0	6,0
الكلي (%) من مجموع القوى العاملة) ²			
...	12,5	12,7	12,8
المواطنون (%) من مجموع القوى العاملة) ²			
المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.			
¹ الواردات من السلع والخدمات.			
² بالنسبة لعام 2019، هي أحدث البيانات المتاحة.			

صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩

٢١ يونيو ٢٠١٩

أهم القضايا

السياق: بدأت الإصلاحات الاقتصادية تحقق نتائج إيجابية، على الرغم من بعض التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه، وأجواء عدم اليقين التي لا تزال تخيم على سوق النفط العالمية. ولا يزال تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي وخلق فرص العمل للمواطنين السعوديين من أهم التحديات الراهنة.

الآفاق والمخاطر: من المتوقع أن تزداد قوة النمو غير النفطي هذا العام وعلى المدى المتوسط، وأن تتسم المخاطر المحيطة بآفاق النمو بالتوازن إلى حد كبير.

سياسة المالية العامة: تراجع العجز في ميزانية عام ٢٠١٨، لكن ارتفاع الإنفاق الحكومي يزيد من احتمال تعرض المالية العامة للمخاطر على المدى المتوسط في حال انخفاض أسعار النفط. وللدخول من هذه المخاطر، هناك حاجة للضبط المالي. وينبغي مواصلة تعزيز إطار المالية العامة للمساعدة في الحد من مساهمة الإنفاق الحكومي لتقلبات الدورة الاقتصادية. ومن المرجح أن يؤدي نظام المشتريات الحكومية، الذي سيصدر قريباً، وما يرتبط به من إصلاحات إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي والحد من مخاطر الفساد.

النمو والإصلاحات الداعمة لتوظيف العمالة: هناك إصلاحات جارية لتحسين بيئة الأعمال، لكن يتعين تعزيزها بجهود لزيادة الميزة التنافسية لتكلفة العمالة السعودية. وينبغي أن يكون الدعم الحكومي لتطوير قطاعات الاقتصاد جاذبا للقطاع الخاص، وربطه بإطار زمني ومعايير للأداء.

استقرار القطاع المالي وتطويره: يتمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والسيولة. لكن ينبغي إحكام الرقابة على نمو الإقراض العقاري المتسارع. وقد أدت إصلاحات السوق المالية إلى إدراج المملكة في مؤشرات أسواق الأسهم والسندات العالمية.

القطاع الخارجي: نظراً لهيكل اقتصاد المملكة، فإن ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي لا يزال هو النظام الأنسب للمملكة ويخدم الاقتصاد الوطني.

اعتمد هذا التقرير

يوها كاهونين

وسانجايا بانث

عُقدت المناقشات في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٣ إبريل إلى ٥ مايو ٢٠١٩. وتألّف فريق الخبراء من تيم كالن (رئيس الفريق) ونبيل بن لطيفة وديفيا كيرتي وأنتا ندوي ويانغ يانغ (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ورافق البعثة سعادة الأستاذ ماهر مؤمنة المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية، وسعادة الدكتور رياض الخريف المدير التنفيذي المناوب. والتقى الفريق بمعالي الأستاذ محمد الجدعان وزير المالية، ومعالي الأستاذ سليمان الحمدان وزير الخدمة المدنية، ومعالي الأستاذ ماجد الحقيّل وزير الإسكان، ومعالي الدكتور فهد تونسي المستشار بالديوان الملكي، ومعالي الدكتور أحمد الخليفي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومعالي الأستاذ محمد القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية، ومعالي الدكتور خالد المحسين رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، ومعالي المهندس سهيل أبانمي محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل، وغيرهم من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين من مجلس الشورى والقطاع الخاص. وقدمت كل من ديانا كارغبو-سيكال ونيان زانغ (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم الفني من المقر الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى مساهمتهما في إعداد التقرير.

المحتويات

٤	السياق
٤	التطورات الاقتصادية الكلية والآفاق والمخاطر
٤	ألف - آخر التطورات
١٠	باء - الآفاق المتوقعة
١١	جيم - المخاطر والتداعيات
١٢	المناقشات بشأن السياسات
١٣	ألف - تحقيق الضبط المالي والحد من مسابرة الإنفاق الحكومي لتقلبات الدورة الاقتصادية
٢١	باء - الإصلاحات الهيكلية لدعم تنويع الاقتصاد، والنمو الشامل، وخلق فرص العمل
٢٧	جيم - استقرار القطاع المالي وتطويره
٣٠	دال - سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي
٣٠	هاء - قضايا إحصائية
٣١	تقييم خبراء الصندوق
	الأطر
٩	١- أثر ارتفاع أسعار الفائدة على البنوك
١٧	٢- برامج المساعدة الاجتماعية
١٩	٣- المشتريات الحكومية
٢٠	٤- الخطوات التالية في تعزيز شفافية المالية العامة
٢٦	٥- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
٢٨	٦- سوق الإسكان
٢٩	٧- الآثار الممكنة للملكية المشتركة في البنوك

الأشكال البيانية

- ٣٤ - تطورات القطاع الحقيقي
- ٣٥ - تطورات المالية العامة
- ٣٦ - تطورات القطاع الخارجي
- ٣٧ - التطورات النقدية
- ٣٨ - التضخم وتطورات السوق المالية
- ٣٩ - تطورات سوق النفط
- ٤٠ - سيناريو تجاوز التوقعات وسيناريو قصور النتائج عن التوقعات في أسعار النفط
- ٤١ - السيناريو الأساسي وسيناريو التصحيح المالي
- ٤٢ - الإنفاق الاجتماعي
- ٤٣ - تطورات سوق العمل
- ٤٤ - المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسوق العقارات

الجدول

- ٤٥ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦-٢٠٢٤
- ٤٦ - المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٦-٢٠٢٤
- ٤٧ - المملكة العربية السعودية - عمليات المالية العامة لهيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية والمؤسسات الحكومية المستقلة وصندوق الاستثمارات العامة، ٢٠١١-٢٠١٨
- ٤٩ - المملكة العربية السعودية - ميزان المدفوعات، ٢٠١٥-٢٠٢٤
- ٥٠ - المملكة العربية السعودية - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٤
- ٥١ - المملكة العربية السعودية - مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٥٢ - المملكة العربية السعودية - مؤشرات النمو الاحتوائي
- ٥٣ - المملكة العربية السعودية - مجموعة مختارة من ممارسات الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بصناديق الثروة السيادية وشركات النفط الوطنية
- ٥٤ - المملكة العربية السعودية - مجموعة مختارة من ممارسات الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بصناديق الثروة السيادية وشركات النفط الوطنية

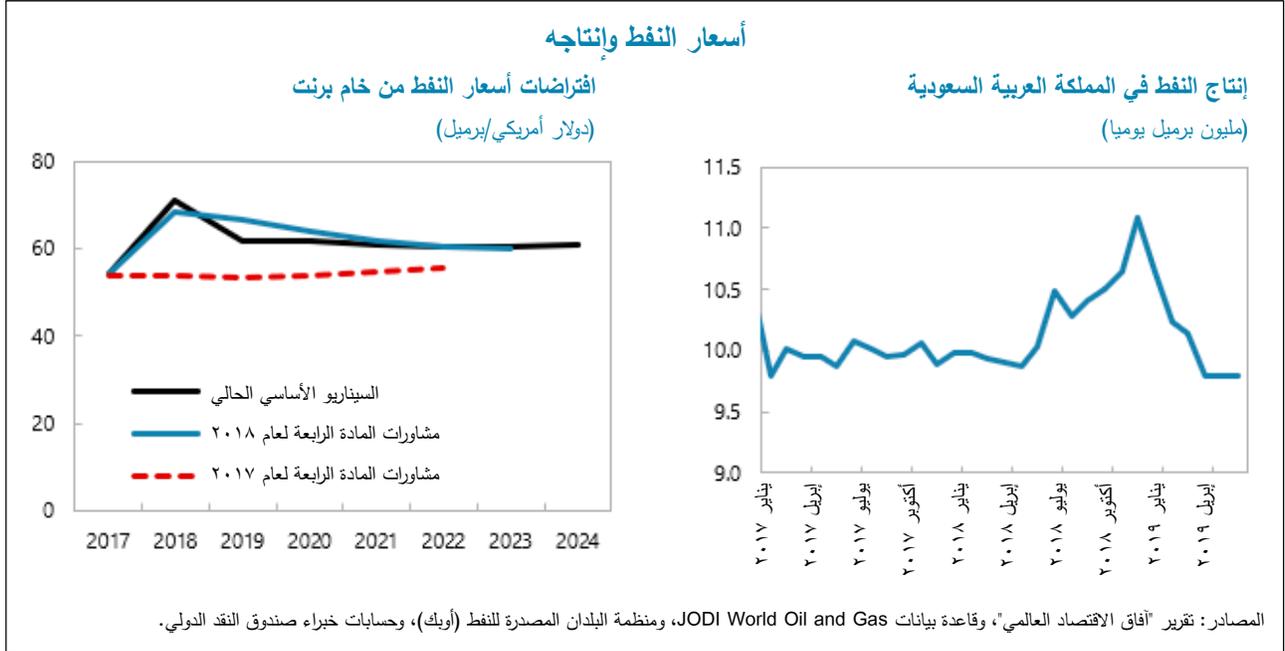
الملاحق

- ٥٦ - الأول: مصفوفة تقييم المخاطر
- ٥٧ - الثاني: نمو الإنتاجية في المملكة العربية السعودية
- ٥٨ - الثالث: تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي
- ٥٩ - الرابع: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧
- ٦٠ - الخامس: تقييم استمرارية المركز الخارجي
- ٦١ - السادس: مسودة البيان الصحفي

السياق

١- تواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية، حيث تنتقل "برامج تحقيق الرؤية" التي تقوم عليها "رؤية ٢٠٣٠" من مراحل التصميم إلى مراحل التنفيذ. وقد بدأت الإصلاحات تُحدث أثراً إيجابياً على الاقتصاد، كما بدأ النمو غير النفطي في الارتفاع من جديد، رغم الحاجة إلى خلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد نفذت الحكومة العديد من التوصيات التي وردت في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ وتقرير تقييم استقرار القطاع المالي لعام ٢٠١٧. وقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات الإصلاح الأساسية، مثل إطار المالية العامة، والإدارة الضريبية، وإدارة السيولة، وتنظيم البنوك، وقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإحصاءات الاقتصادية.

٢- وكانت أسواق النفط متقلبة. فقد وصل سعر النفط من خام برنت إلى ذروته عند مستوى ٨٥ دولاراً للبرميل في أكتوبر ٢٠١٨، وانخفض إلى ٥٥ دولاراً للبرميل في ديسمبر، ثم عاود الارتفاع إلى ما يقرب من ٧٥ دولاراً للبرميل في إبريل، ويتداول حالياً في حدود ٦٠-٦٥ دولاراً للبرميل. وارتفع إنتاج المملكة من النفط بمقدار مليون برميل يومياً في الفترة من مايو إلى نوفمبر ٢٠١٨ ليسجل ١١،١ مليون برميل يومياً ثم انخفض إلى ٩،٨ مليون برميل يومياً في إبريل ٢٠١٩.



التطورات الاقتصادية الكلية والآفاق والمخاطر

ألف - آخر التطورات

٣- سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً بنسبة ٢،٢% في عام ٢٠١٨ عقب انكماشه في عام ٢٠١٧ (الشكل البياني ١، الجدول ١). وارتفع إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة ٢،٨% (مقابل انخفاض بنسبة ٣،١% في ٢٠١٧)، بينما ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٢،١% (مقابل ارتفاع بنسبة ١،٣% في ٢٠١٧). وكان ارتفاع النمو غير النفطي ناتجاً

عن زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع مستوى الثقة وتحسن أوضاع السيولة والائتمان، لكن زيادة الرسوم على العمالة الوافدة وضعف قطاع البناء والتشييد (الذي انكمش في عام ٢٠١٨ لعام الثالث على التوالي) كانا وراء خروج أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من المملكة، لا سيما من العاملين في قطاع البناء والتشييد. وكان لذلك أثره على الاستهلاك والتضخم وتدفق تحويلات العاملين إلى الخارج وسوق العقارات.^١ ورغم أن التوسع في برامج بناء المساكن مؤخرا قد ساعد بعض شركات البناء، فقد ظل الإنفاق الرأسمالي الحكومي محدودا نسبيا. وشهدت الشركات الصغيرة تراجعاً في مستويات الإيرادات والتوظيف خلال العام الماضي.

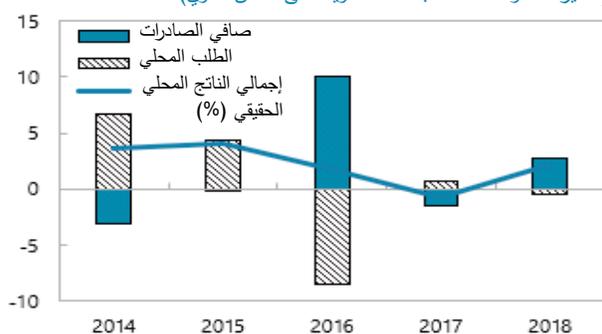
حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨	
التوصية	الوضع الراهن
من المناسب استهداف توازن الميزانية بحلول عام ٢٠٢٣. وسيطلب تحقيق هذا الهدف التنفيذ الكامل لإصلاحات الإيرادات وأسعار الطاقة والحد من نمو الإنفاق الحكومي في المستقبل.	حددت ميزانية عام ٢٠١٩ مسارا متوسط الأجل للضبط المالي ولا يزال يهدف إلى تحقيق التوازن في الميزانية في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، زاد الإنفاق إلى حد كبير في عام ٢٠١٨ ويتوقع حدوث زيادة أخرى في عام ٢٠١٩. واستمرت إصلاحات الإيرادات غير النفطية. ويرى الخبراء أن خطة الحكومة لتحقيق هدف توازن ميزانيتها يعتمد بصورة بالغة على افتراض مستوى مرتفع لأسعار النفط.
تخفيض حد التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بما يتماشى مع اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	بدأ سريان تخفيض حد التسجيل في يناير ٢٠١٩ كما هو مخطط.
هناك حاجة إلى زيادات تدريجية أخرى في أسعار الطاقة. وينبغي مراجعة برنامج حساب المواطن لضمان التعويض المناسب للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.	تم ربط أسعار البنزين بالأسعار المرجعية العالمية ويتم تعديلها على أساس ربع سنوي، رغم التوقف المؤقت في زيادة أسعار الطاقة الأخرى. ويقوم برنامج حساب المواطن الآن بصرف مبالغ لحوالي ٣,٥ مليون أسرة، حيث يتحدد مستوى الاستحقاق تبعا لحجم الأسرة ودخلها.
يتعين زيادة التركيز على احتواء النفقات الجارية. وينبغي أن تساعد المراجعة الحالية للخدمة المدنية في تحديد الإصلاحات اللازمة لاحتواء فاتورة الأجور. وينبغي التوقف مع نهاية عام ٢٠١٨ عن صرف بدل غلاء المعيشة.	رغم استمرار انخفاض عدد العاملين في الخدمة المدنية، فقد تم تمديد صرف بدل غلاء المعيشة الذي تقرر في يناير ٢٠١٨ حتى نهاية ٢٠١٩.
وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم للاسترشاد به في اتخاذ القرارات الحكومية بشأن الاقتراض والاستثمار.	تقوم اللجنة المالية حاليا بمناقشة قرارات الاقتراض والاستثمار، بما في ذلك ما يخص صندوق الاستثمارات العامة. ويقوم مكتب إدارة الدين بالتنسيق عن كثب مع مؤسسة النقد العربي السعودي وغيرها من المؤسسات العامة بشأن إصدار سندات الدين الخارجي والداخلي.
تعزيز إطار المالية العامة وتحسين مستوى شفافيتها.	هناك زيادة مستمرة في شفافية المالية العامة، ومن بين الدلائل على ذلك نشر بيان تمهيدي للميزانية لأول مرة في عام ٢٠١٨. ويعد قيام شركة أرامكو بنشر البيانات المالية ضمن نشرة الاكتتاب في سنداتها بمثابة خطوة كبيرة في هذا الجانب. ومع ذلك، فإن بيانات المالية العامة وشفافية المالية العامة بحاجة إلى تحسين مستمر.
ينبغي أن تواصل الإصلاحات الهيكلية التركيز على تقليص تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، وسد الثغرات في البنية التحتية القانونية، ومكافحة الفساد، وتحسين الحوكمة.	صدر نظام الإفلاس في أغسطس عام ٢٠١٨ وهناك ١٣ دعوى قيد النظر حاليا. ومن المتوقع أن يصدر نظام المشتريات الحكومية الجديد في شهر يوليو، كما وافق مجلس الوزراء على نظام المنافسة المحدث. وتم تعديل نظام مكافحة الرشوة لإلغاء تقادم الدعاوى القضائية ومنح النائب العام سلطات تمكنه من الملاحقة القضائية داخل المملكة للأجانب المتورطين في أعمال فساد.
من الضروري إجراء إصلاحات في سوق العمل لزيادة قدرة المواطن السعودي على المنافسة في القطاع الخاص والتشجيع على توظيف النساء والشباب.	بدأ تطبيق السعودية في قطاع التجزئة ولكن تم تقليص حجم بعض المبادرات. وتستمر برامج دعم تكاليف النقل ورعاية الأطفال للموظفات. وقد وافق مجلس الوزراء مؤخرا على برنامج جديد لمنح التأشيرة والإقامة للعمالة الأجنبية المميزة وأصحاب رؤوس الأموال.
دعم الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللنساء، ومراجعة مستوى المنافسة في القطاع المصرفي.	زاد حجم الإقراض المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة مبادرات لتعزيز فرص حصول هذه المنشآت على التمويل. وحصلت خمسة بنوك أجنبية جديدة على تراخيص منذ عام ٢٠١٨.

^١ تشير تقديرات الخبراء إلى أن رحيل العمالة الوافدة من الممكن أن يكون قد أدى إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ٠,٥ - ٠,٧٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٨.

مؤشرات مختارة للنمو الاقتصادي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٨-٢٠١٤

(التغير % أو المساهمة بالنقاط المئوية على أساس سنوي)



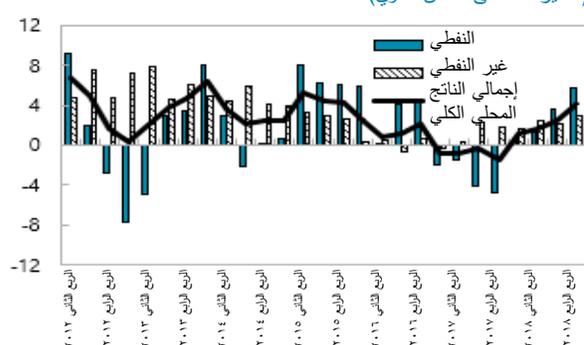
التوظيف والإيرادات حسب المنشأة، الربع الثالث ٢٠١٨

(التغير % على أساس سنوي)



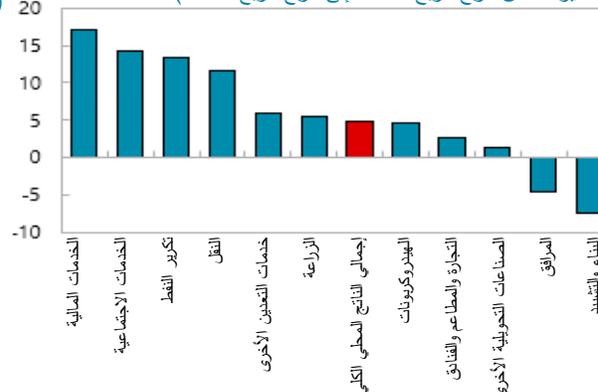
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٨-٢٠١٢

(التغير % على أساس سنوي)



نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع

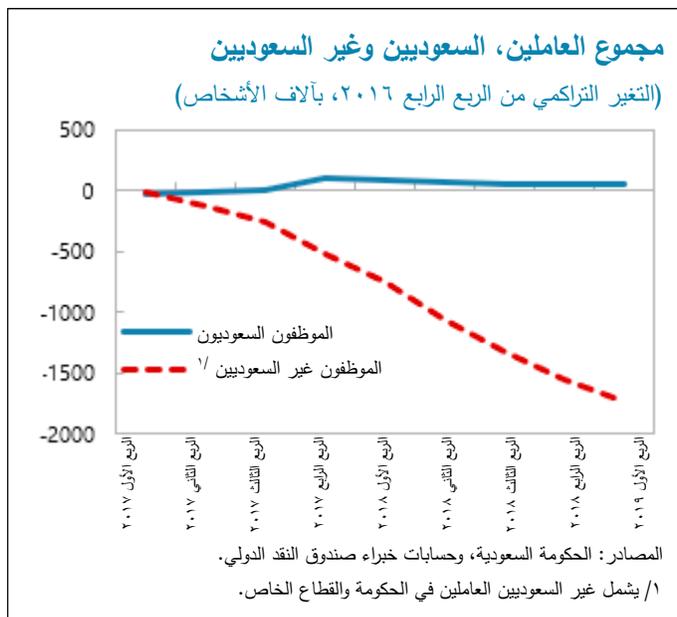
(التغير % من الربع الرابع ٢٠١٥ إلى الربع الرابع ٢٠١٨)



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٤ - وانخفض معدل البطالة بين المواطنين لكنه لا يزال مرتفعا عند ١٢,٥% في الربع الأول من عام ٢٠١٩. ويبلغ معدل البطالة بين الإناث والذكور ٣١,٧% و ٦,٦%، على التوالي. واستمر ارتفاع معدل مشاركة النساء في سوق العمل، حيث بلغ ٢٠,٥% في الربع الأول من عام ٢٠١٩. وانخفضت أعداد العمالة الوافدة (باستثناء العمالة المنزلية) بنسبة ١٠% (٠,٧٥ مليون) في العام المنتهي في الربع الأول من عام ٢٠١٩، بينما انخفضت العمالة الوطنية بنسبة ١,٢%.

^٢ الإحصاءات الرسمية لسوق العمل التي أوردتها تقارير الخبراء استمدت معدلات المشاركة في سوق العمل ومعدلات البطالة من "مسح القوى العاملة"، واستمدت بيانات التوظيف من وزارة الخدمة المدنية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.



٥- وتراجع عجز الميزانية إلى ٥,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ مقابل ٩,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧ (الشكل البياني ٢، الجدولان ٢ و٣). وارتفعت الإيرادات النفطية وغير النفطية بنسبة ٤٠% و ٥٩%، على التوالي، وجاء ارتفاع الإيرادات غير النفطية بدعم من ضريبة القيمة المضافة، والضرائب الانتقائية، والرسوم على العمالة الوافدة، وحصيلة اتفاقيات التسوية^٣. وقد ارتفعت النفقات الجارية بنسبة ٢٣% نتيجة البدلات بمقتضى الأمر الملكي الصادر في يناير ٢٠١٨ (١,٤% من إجمالي الناتج المحلي) وزيادة الإعانات الاجتماعية من خلال برنامج حساب المواطن (١% من إجمالي الناتج المحلي)، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي عن مستواه في عام ٢٠١٧ (باستثناء مبيعات الأراضي المقيدة كتصرف في أصل غير مالي في عام ٢٠١٧). وزاد العجز الأولي غير المرتبط

بالصادرات النفطية- وهو مقياس مركز المالية العامة الذي يفصله خبراء الصندوق - إلى ٣٩,٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٨ مقابل ٣٨,٥% في ٢٠١٧. وإلى جانب ذلك، بلغت استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الاقتصاد المحلي ٣٢ مليار ريال سعودي (بما يزيد قليلا على ١% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة ٢٠١٨- الربع الأول من ٢٠١٩. وقد تحقق فائض في الميزانية في الربع الأول من عام ٢٠١٩ نتيجة قوة أداء الإيرادات والنمو المحدود في النفقات.

تطورات المالية العامة ٢٠١٥-٢٠٢٤

تعديلات ٢٠٢٤-٢٠١٨ ٢٠١٨-٢٠١٥	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	توقعات					٢٠٢٤	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
							توقعات											توقعات
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	(%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)						(%) من إجمالي الناتج المحلي)											
٤٤٣-	١٢,٣	٤٢,٦	٤٩,٦	٤٦,٩	٣٤,١	٢٨,٩	٣٤,٧	٣١,٠	٣٣,٢	٣٠,٩	٢٤,١	٢١,٥	٢٥,٠	الإيرادات				
٢٤٦-	٦,٤	٢٩,٠	٣١,٣	٣١,٦	٢٣,٩	١٨,٦	٢٥,٣	٢١,١	٢٠,٩	٢٠,٨	١٦,٩	١٣,٨	١٨,٢	النفطية				
١,٧-	٥,٩	١٣,٦	١٨,٣	١٥,٣	١٠,٢	١٠,٣	٩,٤	٩,٩	١٢,٢	١٠,١	٧,٢	٧,٧	٦,٨	غير النفطية				
٥٥٥-	٠,٧-	٥٠,٤	٥٩,٤	٥٥,٩	٤٧,٢	٥٢,١	٥٦,٦	٣٦,٧	٣٩,٧	٣٦,٨	٣٣,٣	٣٨,٧	٤٠,٨	النفقات				
٦,٥-	١,٥	٣٩,٧	٤٧,٥	٤٦,٢	٣٩,٦	٤٠,٤	٤٤,٧	٢٨,٩	٣١,٨	٣٠,٤	٢٨,٠	٣٠,٠	٣٢,٢	الجارية				
١,٠	٢,٢-	١٠,٧	١١,٩	٩,٧	٧,٦	١١,٦	١١,٩	٧,٨	٧,٩	٦,٤	٥,٣	٨,٦	٨,٦	الرأسمالية				
١,٢	١٣,٠	٧,٨-	٩,٨-	٩,٠-	١٣,١-	٢٣,٢-	٢٢,٠-	٥,٧-	٦,٥-	٥,٩-	٩,٢-	١٧,٢-	١٥,٨-	الرصيد الكلي				
١٢,٩	١٠,٥	٢٦,٦-	٣٨,٤-	٣٩,٥-	٣٨,٥-	٤٤,٦-	٥٠,٠-	١٩,٤-	٢٥,٧-	٢٦,٠-	٢٧,٢-	٣٣,٢-	٣٦,١-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية				
١٢,٩	١٠,٥	٢٦,٦-	٣٨,٤-	٣٩,٥-	٤٢,٤-	٤٤,٦-	٥٠,٠-	١٩,٤-	٢٥,٧-	٢٦,٠-	٢٩,٩-	٣٣,٢-	٣٦,١-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية (عدا مبيعات الأراضي) ^{١/}				
١٢,٩	١٠,٥	٢٦,٦-	٤٠,٩-	٤٢,٤-	٤٢,٤-	٤٤,٦-	٥٠,٠-	١٩,٤-	٢٧,٤-	٢٧,٨-	٢٩,٩-	٣٣,٢-	٣٦,١-	واتفاقيات التسوية ^{٢/}				
														بنود للتكرار:				
														إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)				
														إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)				
														المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.				
														^{١/} شهد عام ٢٠١٧ بيع أراض بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي (٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي).				
														^{٢/} شهد عام ٢٠١٧ بيع أراض بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي (٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي)، وتقدّر حصيلة اتفاقيات التسوية بمبلغ ٥٥ مليار ريال سعودي و ٥٠ مليار ريال سعودي في ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي.				

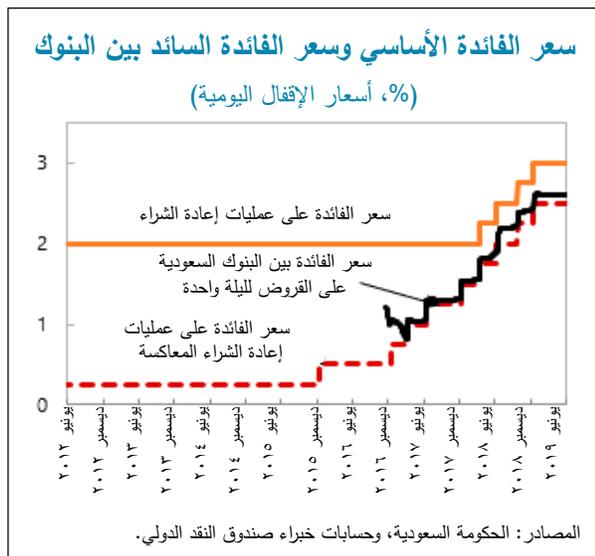
^٣ توصلت لجنة مكافحة الفساد إلى اتفاقيات التسوية مع الأفراد.

٦- وارتفع فائض الحساب الجاري إلى ٩,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ (الجدول ٤، الشكل البياني ٣). وجاء ذلك انعكاساً لارتفاع الصادرات النفطية وانخفاض تدفق تحويلات العاملين إلى الخارج، وهو ما قابله جزئياً ارتفاع واردات الخدمات. وفيما يتعلق بالحساب المالي، فإن الاستثمارات الخارجية الكبيرة، التي قامت بها أساساً المؤسسات والمنشآت العامة في إطار تنويع محافظ استثماراتها، قد قابلهما جزئياً الاقتراض الخارجي من الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة. وارتفع صافي الأصول الأجنبية في مؤسسة النقد العربي السعودي ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ ٤٩٠ مليار دولار (ما يعادل ٢٦,٧ شهراً من الواردات) في نهاية ٢٠١٨.

ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠١٨			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
(بمليارات الدولارات الأمريكية)			
٧٢,٣	١٠,٥	٢٣,٨-	الحساب الجاري
١,٥-	١,٨-	٠,٩-	الحساب الرأسمالي
٦٥,٨-	٤٦,٨-	١٠,٧	الحساب المالي (صافٍ)
١٨,٠-	٥,٩-	١,٥-	الاستثمار المباشر
٦,٦-	٢,٥	١١,٤	استثمارات الحافظة
٤١,٢-	٤٣,٥-	٠,٨	استثمارات أخرى
٤,٩-	١,٢-	٦٦,٦-	السهو والخطأ
بنود للتفكير:			
٣٠,٠	٢٢,٠	٢٧,٥	اقتراض المؤسسات والمنشآت العامة
٦٩,٦-	٤٤,٥-	...	التدفقات الخارجة من المؤسسات والمنشآت العامة (إجمالي)
٢٤,٥-	٢٩,٦-	...	التدفقات الخارجة من القطاع الخاص (إجمالي)
٠,٧	٣٩,٧-	٨٠,٣-	التغير في الاحتياطيات

المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٧- وقد تحسن نمو الائتمان في ظل تعافي الإقراض لقطاعي البناء والتشييد والصناعات التحويلية إلى جانب قوة نمو الإقراض العقاري (الجدول ٥، الشكل البياني ٤). وبينما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك إلى ٢% في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ فإنها لا تزال منخفضة، ولا تزال رؤوس أموال البنوك والعوائد على أصولها مرتفعة (الجدول ٦). ولم تتأثر ميزانيات البنوك



بشكل كبير بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي قد رفعت سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة وعمليات إعادة الشراء أربع مرات في عام ٢٠١٨، إلى ٢,٥% و٣%، على التوالي، كما ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك. ولم تتأثر ربحية البنوك بالتغيرات في أسعار الفائدة الأساسية (الإطار ١).

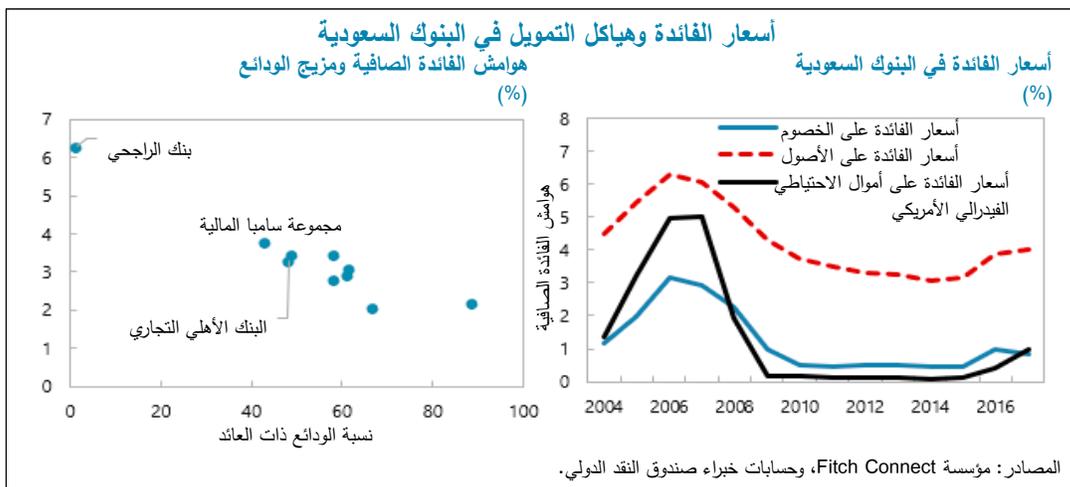
٨- ولا يزال التراجع مستمرا في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار العقارات. ففي مايو ٢٠١٩، انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ١,٥% (على أساس سنوي) مما يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض الإيجارات بنسبة ٨,٥% (على أساس سنوي) - وباستبعاد الإيجارات ارتفع المؤشر بنسبة ٠,١% (على أساس سنوي) (الشكل البياني ٥). وانخفضت أسعار العقارات

السكنية بنسبة ٥,٨% (على أساس سنوي) في الربع الأول من عام ٢٠١٩ وبنسبة ١٩% منذ نهاية ٢٠١٤. وهناك عدة عوامل ساهمت في ذلك وهي تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (مقارنة بفترة ما قبل ٢٠١٤)، وتزايد المعروض من برامج الإسكان الحكومي مؤخرًا، وتراجع الطلب من العمالة الوافدة. كذلك تراجعت أسعار العقارات التجارية في ضوء العرض الزائد في المدن الكبرى.

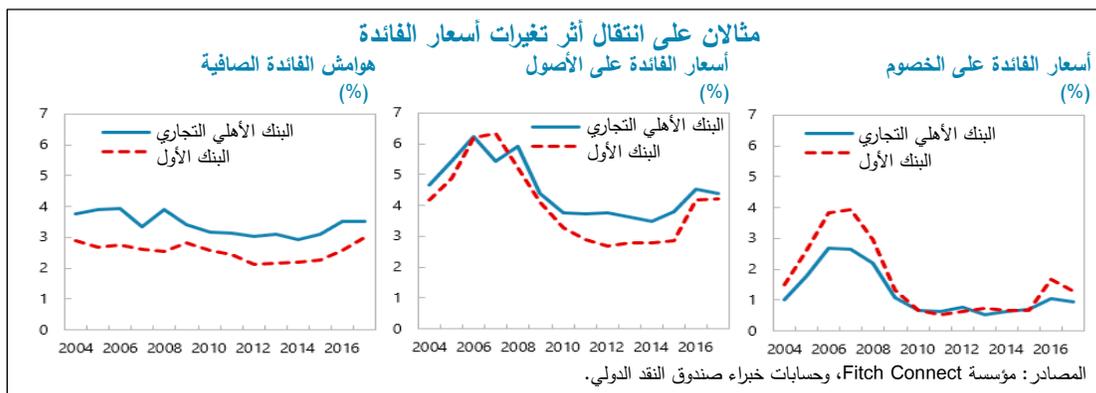
الإطار ١: أثر ارتفاع أسعار الفائدة على البنوك^١

تحرص البنوك التي ترتفع فيها تكاليف التمويل مع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية على تمرير زيادة أسعار الفائدة إلى المقترضين. ورغم الاختلافات الكبيرة في هياكل تمويل هذه البنوك، فإن ربحيتها تظل بمنأى عن آثار التغيرات في أسعار الفائدة الأساسية.

صعوبة تقييم أثر السياسة النقدية على البنوك السعودية: نظرا لربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي، تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي عادة بتعديل سعر الفائدة الأساسي بما يتسق مع الإجراءات التي يتخذها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وفي عام ٢٠١٨، حذت مؤسسة النقد حذو الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة الأساسية أربع مرات. وغالبا ما تتحرك أسعار الفائدة على أصول وخصوم البنوك السعودية بما يتماشى مع سياستي الاحتياطي الفيدرالي ومؤسسة النقد العربي السعودي (معامل ارتباطها بسعر الفائدة على قروض الاحتياطي الفيدرالي حوالي ٠,٨٥). ومع ذلك، فإن تتبع أثر التغيرات في أسعار الفائدة الأساسية على البنوك السعودية ليس بالأمر السهل نتيجة حدوث الصدمات الاقتصادية الكلية المتزامنة.



التنوع الكبير في هياكل تمويل البنوك يمكن أن يساعد في التعرف على تأثير سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي: فبعض البنوك تمول عملياتها بالكامل تقريبا من خلال الودائع تحت الطلب وتحقق ربحية عالية. وهناك بنوك أخرى تتأرجح تكلفة تمويلها حسب أسعار الفائدة الأساسية، ومن خلال ملاحظة مدى اختلاف أثر السياسة على البنوك التي لديها خصوم أكثر حساسية للتغيرات، مع نفس درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الكلية، يمكن التوصل إلى وسيلة لفصل هذا الأثر.



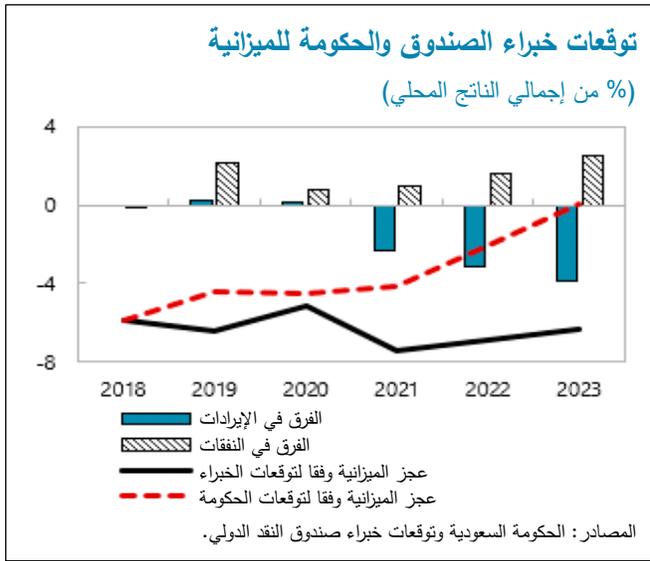
عند تشديد سياسة الاحتياطي الفيدرالي، تقوم البنوك السعودية بتعويض أثر ارتفاع تكاليف التمويل برفع أسعار الفائدة على الأصول، مما يحافظ على مستوى ربحيتها. ويمكن إجراء مقارنة، على سبيل المثال، بين "البنك الأهلي التجاري" (وهو بنك أقل حساسية تجاه التغيرات) و"البنك الأول" (وهو بنك أكثر حساسية تجاه التغيرات إذ لديه نسبة أكبر من الودائع ذات العائد). وتتأثر تكاليف تمويل "البنك الأول" بدرجة أكبر بأسعار الفائدة الأساسية، لكن أسعار الفائدة على أصوله تتأثر بنفس القدر. ونتيجة لذلك، ظلت الربحية مستقرة في البنكين على مدار فترة تباينت فيها أسعار الفائدة الأمريكية بشكل كبير. وتؤكد نماذج الانحدار التي تستبعد أثر خصائص البنك والتطورات على مستوى الاقتصاد أن البنوك التي لديها قدر أكبر من الودائع ذات العائد ترفع أسعار الفائدة على الأصول عند تشديد سياسة الاحتياطي الفيدرالي؛ وبالتالي لا يكون هناك أثر يُذكر على ربحيتها رغم ارتفاع تكاليف التمويل. وتبين نماذج الانحدار أن أثر تشديد سياسة الاحتياطي الفيدرالي لا يُذكر على أحجام القروض في البنوك التي لديها نسبة أكبر من الودائع ذات العائد.

^١ إعداد ديفيا كيرتي.

^٢ يستند هذا الإطار إلى دراسة ADEDEJI, ALATRASH, AND KIRTI (تصدر قريبا)، بعنوان "HOW DO RISING U.S. INTEREST RATES AFFECT BANKS IN THE GULF? COOPERATION COUNCIL (GCC) COUNTRIES?". وتُدرج الأرباح المدفوعة والمحصلة على منتجات البنوك الإسلامية في أسعار الفائدة الضمنية المستخدمة في هذه الدراسة.

باء - الآفاق المتوقعة

٩- يتوقع خبراء الصندوق ارتفاع عجز الميزانية إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ وانخفاض العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية إلى ٣,٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. فمن المتوقع أن تظل الإيرادات النفطية دون تغيير يُذكر عن مستواها في عام ٢٠١٨، بينما يُتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية نتيجة ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الرسوم على العمالة الوافدة، وإدراج الإيرادات الأخرى المخصصة في الميزانية (٠,٨% من إجمالي الناتج المحلي؛ تقابلها زيادة مماثلة في الإنفاق). وتشير تقديرات الحكومة إلى أن حصيلتها من اتفاقيات التسوية في الميزانية ستبلغ ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩. ومن المتوقع أن ترتفع النفقات بنسبة ٨,٥%، مما يعكس ارتفاعاً متوقعاً في الإنفاق الرأسمالي مع تسارع وتيرة تنفيذ "برامج تحقيق الرؤية" وزيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد من خلال "مبادرات تحفيز القطاع الخاص".



١٠- ومن المتوقع استمرار تنفيذ إجراءات للضبط المالي على المدى المتوسط. ويفترض خبراء الصندوق تحقق زيادة أسعار الطاقة ورسوم العمالة الوافدة التي تم الإعلان عنها في "برنامج التوازن المالي"، وانتهاء صلاحية بدل غلاء المعيشة في نهاية عام ٢٠١٩ حسب المقرر. ومن المفترض كبح نمو فاتورة الأجور مع قيام الحكومة باحتواء معدل التوظيف في جهاز الخدمة المدنية، وانخفاض الإنفاق الرأسمالي بعد عام ٢٠٢٢ مع الانتهاء من تنفيذ برامج تحقيق الرؤية. ومع ذلك، سوف تتخضع إيرادات الصادرات النفطية خلال فترة التوقعات في ظل المسار الضمني لسعر النفط في الأسواق المالية^٤. ومن المتوقع انخفاض عجز الميزانية الكلي إلى ٥,٧% من إجمالي الناتج المحلي وانخفاض العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية إلى ٢,٦% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في

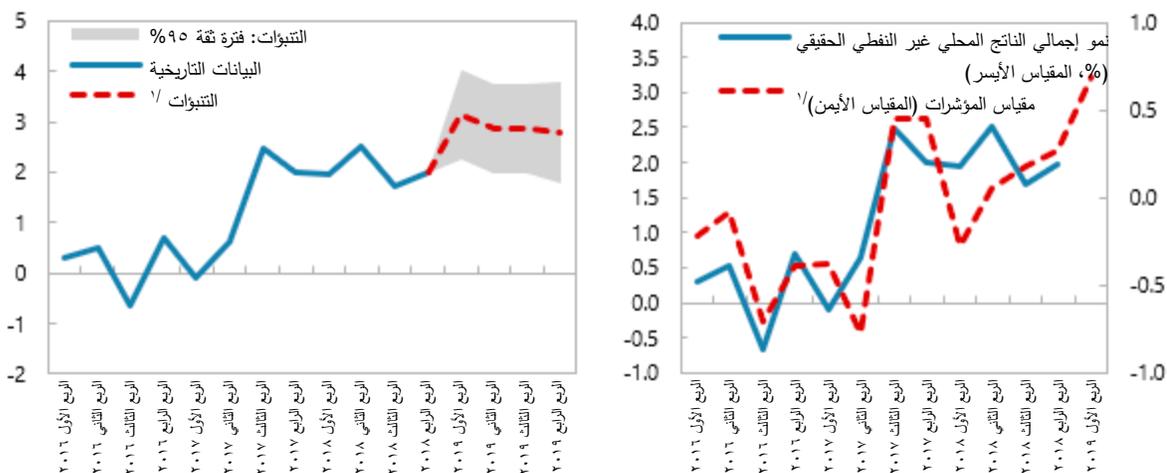
عام ٢٠٢٤. ولا تعد هذه الآفاق المالية مواتية بالقدر الذي كانت عليه وقت إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي، في حين تتوقع الحكومة زيادة الإيرادات وضبط نمو النفقات بدرجة أكبر من توقعات خبراء الصندوق، بما يحقق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٣.

١١- ومن المتوقع أن يستمر تعافي النمو غير النفطي في عام ٢٠١٩. فقد كانت المؤشرات الاقتصادية الشهرية إيجابية في الآونة الأخيرة، ويتوقع الخبراء تسارع وتيرة النمو غير النفطي ليصل إلى ٢,٩% في ٢٠١٩. وسيؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي وتحسن مستوى الثقة إلى دعم النشاط الاقتصادي، بينما يُتوقع أن يكون أثر رحيل العمالة الوافدة محدوداً على النمو والتضخم وسوق العقارات. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ١,٩% نتيجة تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي إلى نسبة ٠,٧% مع افتراض استمرار تنفيذ اتفاقية أوبك+. وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، من المتوقع زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي مع زيادة إنتاج النفط الخام وتشغيل مصفاة جازان بكامل طاقتها، في حين يتباطأ النمو غير النفطي في ظل الضبط المالي. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع زيادة النمو غير النفطي إلى نسبة تتراوح بين ٣% و ٣,٢٥% مع ظهور ثمار الإصلاحات، كما يتوقع أن يستقر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى ٢,٥% تقريباً.

^٤ أي تغيير في سعر النفط قدره ١٠ دولارات للبرميل في ٢٠١٩ سيؤدي إلى تغيير إيرادات الصادرات النفطية في الميزانية بنحو ٣% من إجمالي الناتج المحلي، وأي تغيير في حجم الصادرات النفطية قدره ٠,٥ مليون برميل يوميا سيؤدي إلى تغيير الإيرادات النفطية بحوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي.

تنبؤات إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي ومقياس المؤشرات



المصادر: الحكومة السعودية، وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ومؤسسة "Haver"، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يتم إنشاء مقياس المؤشرات باستخدام مبيعات الإسمنت، واعتمادات الاستيراد المستتدة، وسحوبات أجهزة الصراف الآلي، ومكون الطلبات الجديدة ضمن مؤشر مديري المشتريات. ويُستخدم في إعداد التنبؤات وحدود الثقة كل من مواصفات التوقعات المحلية القائمة على هذا المؤشر، والسيناريو الأساسي لأسعار النفط التي وردت في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والنمو غير النفطي المتأخر، والطلب العالمي.

١٢- **ويُتوقع أن يسجل التضخم معدلاً سالباً في عام ٢٠١٩ وأن يرتفع نمو الائتمان.** فمن المتوقع انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ١,١% هذا العام نظراً لأن الأثر الناتج عن تراجع الإيجارات يوازن الأثر الناتج عن ارتفاع النمو غير النفطي. ويُتوقع أن يصبح معدل التضخم موجباً في عام ٢٠٢٠ مدفوعاً بارتفاع الأسعار المحلية للطاقة واستمرار تعزيز مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية. ويُتوقع كذلك ارتفاع الطلب على الائتمان مع تحسن أداء الاقتصاد غير النفطي وبقاء السيولة المصرفية عند مستويات كافية.

١٣- **ومن المتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٩ وعلى المدى المتوسط.** فمن المتوقع تراجع إيرادات الصادرات النفطية، بينما ترتفع الواردات في ظل قوة النمو غير النفطي. ويُتوقع تباطؤ وتيرة خروج التدفقات المالية الصافية مقارنة بعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بينما يظل مستوى صافي الأصول الأجنبية (بعدد شهور الواردات) لدى مؤسسة النقد العربي السعودي جيداً جداً على الرغم من توقع انخفاضه.

جيم - المخاطر والتداعيات

١٤- **يرى خبراء الصندوق أن المخاطر المحيطة بآفاق النمو متوازنة إلى حد كبير (الملحق الأول).**

• **على الصعيد العالمي:** يتمثل الخطر الرئيسي في أجواء عدم اليقين التي تخيم على أسواق النفط العالمية (الشكل البياني ٦). فمن الممكن أن تتحقق مخاطر التطورات السلبية على أسعار النفط وإنتاجه إذا تجاوز إنتاج الولايات المتحدة التوقعات أو أدت التوترات التجارية العالمية إلى تباطؤ حاد في الطلب العالمي على النفط. ومع ذلك، يمكن أن تتجه أسعار النفط نحو الارتفاع بسبب المخاطر الجغرافية السياسية وانخفاض الإنتاج في بعض البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وفي حال ارتفاع إنتاج النفط أو أسعاره أو كليهما في المملكة عن المستويات المفترضة في السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء، فإن ذلك سيعزز نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي والكلبي ويدعم أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي. وقد كانت الآثار الاقتصادية الناجمة عن

التوترات الجغرافية السياسية محدودة حتى الآن، حيث اتضح أن مبيعات المستثمرين الأجانب للأسهم كانت مؤقتة ولا يزال الإقبال كبيراً على إصدارات السندات السعودية.

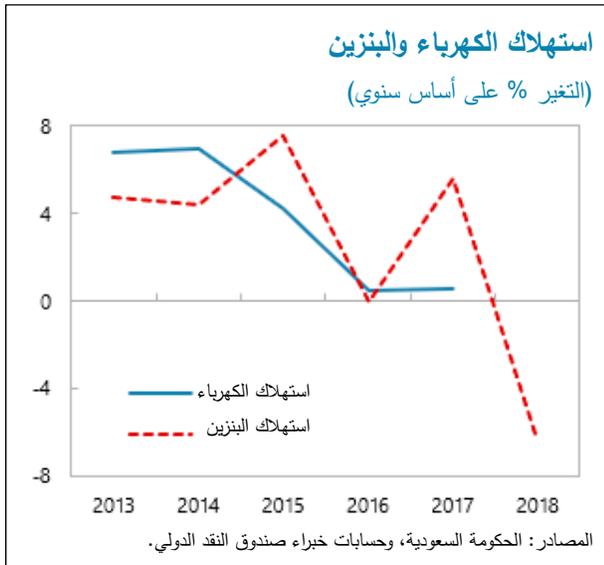
- **على الصعيد المحلي:** قد يكون للإصلاحات أثر أكبر على النمو مقارنة بتوقعات الخبراء نظراً لصعوبة قياس أثر الإصلاحات. فاستمرار ضعف النمو وخلق الوظائف نسبياً على المدى القصير قد يشجع على توسع الإنفاق من المالية العامة، الأمر الذي قد يضعف استدامة المالية العامة على المدى المتوسط رغم دعمه للنمو على المدى القصير. وقد يكون لرحيل العاملين الوافدين وأسرهـم أثر أكبر على النمو على المدى القصير، بينما قد تؤدي ضخامة دور القطاع العام إلى مزاحمة القطاع الخاص.

١٥- **والمملكة العربية السعودية لها دور مؤثر على المستويين العالمي والإقليمي.** فالمملكة تضطلع بدور رائد في تنفيذ تعديلات الإنتاج النفطي وفق اتفاقية أوبك+. وعلى المستوى الإقليمي، تقدم المملكة مساعدات مالية لكثير من البلدان. وهناك أثر ملحوظ لتداعيات الاقتصاد الحقيقي من المملكة على البحرين، بينما تؤثر تداعيات سوق الأسهم على كافة دول مجلس التعاون الخليجي. ° وكان لانخفاض تدفق تحويلات العاملين إلى الخارج في عام ٢٠١٨ أثره على بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المناقشات بشأن السياسات

ركزت المناقشات على (١) السياسات التي تهدف إلى تحقيق الضبط المالي والحد من مسايرة الإنفاق الحكومي لتقلبات الدورة الاقتصادية، و(٢) الإصلاحات اللازمة لدعم تنويع الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، والنمو الشامل، و(٣) تطوير القطاع المالي وشموله واستقراره، و(٤) الاستقرار الخارجي.

١٦- **وأكدت الحكومة تسارع زخم الإصلاح حيث انتقلت "برامج تحقيق الرؤية" من مراحل التصميم إلى مراحل التنفيذ.** وذكرت أن الإصلاحات بدأت تُحدث أثراً كبيراً، حيث تتسارع وتيرة النمو، وتزداد معدلات مشاركة النساء في سوق العمل، وترتفع الإيرادات

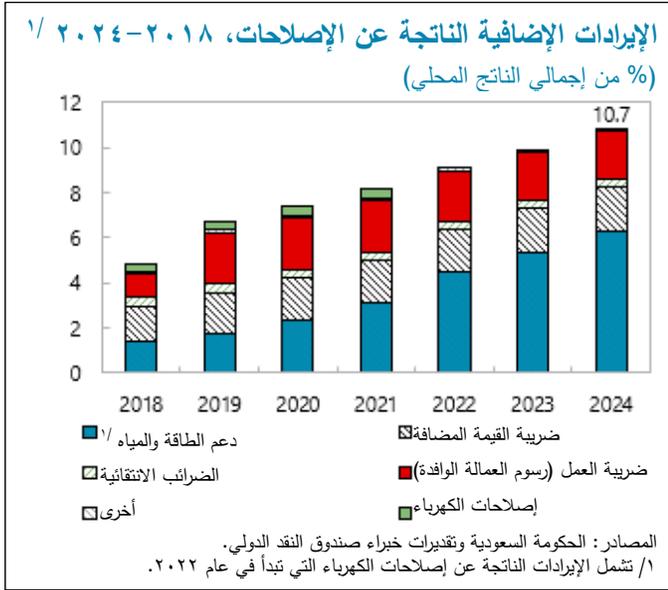


غير النفطية، كما انخفض استهلاك البنزين والكهرباء في أعقاب إصلاحات أسعار الطاقة. ويجري حالياً تصحيح أسعار البنزين على أساس ربع سنوي بما يتماشى مع الأسعار المرجعية العالمية. وبينما تتزايد مستويات الثقة في الاقتصاد السعودي، فقد رأت الحكومة أن توقعات خبراء الصندوق بشأن النمو منخفضة إلى حد كبير. وسيتم إدخال التعديلات على برامج الإصلاح عند الحاجة. فعلى سبيل المثال، يعد تحسين المهارات وزيادة الإنتاجية عنصرين أساسيين في العديد من الإصلاحات، ويجري حالياً إعداد برنامج خاص بتنمية الموارد البشرية في سياق برامج تحقيق الرؤية. وإلى جانب ذلك، تدرّك الحكومة استحداث العديد من الإصلاحات في ٢٠١٨ مما كان له أثره على بيئة الأعمال، فقررت زيادة التركيز

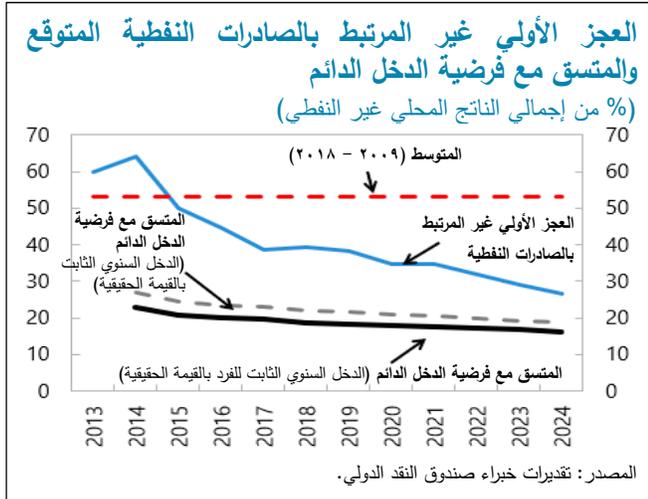
° راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي: "SAUDI ARABIA'S GROWTH AND FINANCIAL SPILLOVERS TO THE OTHER GCC COUNTRIES: AN EMPIRICAL ANALYSIS", IMF WORKING PAPER No. 18/278

على دعم قطاع الشركات هذا العام. وأكدت الحكومة ضرورة توفير الحماية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من آثار الإصلاحات، وذكرت أنه جاري تحسين مؤشرات النمو الشامل (الجدول ٧). وقد رحب الخبراء بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات، ولكنهم ذكروا أن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة بما في ذلك ضرورة التعجيل بخلق فرص العمل وتحسين أداء الإنتاجية (الملحق الثاني). وأكد الخبراء أهمية استمرار التكامل بين السياسات. فعلى سبيل المثال، نجد أن احتواء فاتورة الأجور الحكومية وتحسين نظام المشتريات الحكومية سيعززان من نمو القطاع الخاص، بينما ستؤدي إصلاحات سوق العمل وتحسين بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة فرص العمل خارج القطاع الحكومي.

ألف - تحقيق الضبط المالي والحد من مسaire الإنفاق الحكومي لتقلبات الدورة الاقتصادية



١٧- بينما يدرك خبراء الصندوق أولويات الحكومة على مستوى سياسة المالية العامة، فقد لاحظوا أن سياسة المالية العامة تتجه بشكل كبير نحو دعم النمو وتنفيذ الإصلاحات على المدى القصير. فقد تم تنفيذ إصلاحات كبيرة على صعيد الإيرادات غير النفطية في عام ٢٠١٨، ولكن مع الزيادة الكبيرة في الإنفاق تحولت سياسة المالية العامة إلى مسار توسعي حسب مقياس العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية. ويبدو أن قدرة الحكومة على تحقيق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٣ تستند إلى افتراضات متفائلة نسبياً بشأن أسعار النفط وافتراضات بضغط حجم الإنفاق لم تتضح صورتها في العامين الماضيين. وبينما سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تقوية الميزانية ومركز صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية (الذي يعرّف بأنه قيمة الودائع الحكومية لدى البنك المركزي ناقصاً إجمالي الدين)، فإن أي هبوط حاد في أسعار النفط سيؤدي إلى تعرض المملكة لعجز كبير في الميزانية، ولكن من نقطة بداية أضعف على مستوى الهوامش المالية الوافية مقارنة بعام ٢٠١٤ (الشكل البياني ٧، الملحق الثالث).^٦ وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغت نسبة دين الحكومة المركزية إلى إجمالي الناتج المحلي ١٩،١%، كما بلغت نسبة صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية ٠،١% من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن هاتين



^٦ أي انخفاض في سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن السيناريو الأساسي سيؤدي إلى انخفاض صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية إلى مستوى أقل قليلاً من ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، وارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى ذروته عند ١٧،٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣. وعند التعرض لنفس الصدمة، في ظل سيناريو التعديل المذكور في الفقرة ١٨، سيبلغ صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية ٥٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ وسيبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية ذروته عند ١٣،٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣.

٢٠١٩ دون عقبات.^٧ واقترح خبراء الصندوق النظر في رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من ٥% إلى ١٠%، بالتشاور مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أُعلن مؤخرا أنه سيتم توسيع نطاق الضرائب الانتقائية لتشمل المشروبات المحلاة والسجائر الإلكترونية في ديسمبر ٢٠١٩.

- **إصلاحات أسعار المياه:** مع حل المشكلات الأولية في إعداد الفواتير وقياس الاستهلاك، ينبغي أن تمضي الحكومة في خطط رفع أسعار المياه إلى مستويات تغطي تكاليف الإنتاج مع تعويض الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من خلال "برنامج حساب المواطن".
- **فاتورة الأجور الحكومية:** استمرت زيادة فاتورة الأجور الحكومية وهي مرتفعة من المنظور العالمي. وينبغي الاستفادة من مراجعة نظام الخدمة المدنية في وضع استراتيجية تتضمن مراجعة البدلات والمزايا بغرض احتواء فاتورة الأجور، وجعل مستويات موظفي الخدمة المدنية ورواتبهم تتماشى مع المستويات المطلوبة لتقديم خدمات ذات كفاءة عالية.
- **الإنفاق الرأسمالي:** يعد الإنفاق الرأسمالي مرتفعا بالنظر إلى مستوى البنية التحتية الحالية وجودتها. وقد رحب خبراء الصندوق بجهود "مركز تحقيق كفاءة الإنفاق" من أجل توليد المدخرات وتعزيز إطار إدارة الاستثمارات العامة، واقتروا التوسع في الإنفاق الرأسمالي تدريجيا نظرا لأن هذا الإطار الجديد لم يُختبر على جميع مراحل تنفيذ المشاريع الحكومية.
- **برامج المساعدة الاجتماعية:** رحب الخبراء بالمراجعة الحالية لبرامج المساعدة الاجتماعية (الإطار ٢، الشكل البياني ٩). ورغم أن الهدف الرئيسي للمراجعة ينبغي أن يتمثل في ضمان توفير هذه البرامج الحماية الكافية للفئات ذات الدخل المنخفض، فمن الممكن تحقيق وفورات في المالية العامة من خلال دقة توجيه البرامج إلى الفئات المستحقة. وسيكون من المهم وضع خط فقر متفق عليه استنادا إلى معلومات موثوقة بشأن توزيع الدخل للاسترشاد به في هذه العملية. ويمكن تعزيز "برنامج حساب المواطن" من خلال إدخال الأصول ضمن عملية حساب التعويضات، والقضاء على فرص ازدواجية المنافع.

٢١- ولم تتفق الحكومة مع رأي خبراء الصندوق بشأن آفاق المالية العامة. وذكرت أن عجز الميزانية في عام ٢٠١٨ كان أقل من المستوى المدرج في تقديرات الموازنة، وأن الميزانية حققت فائضا في الربع الأول من عام ٢٠١٩. ورأت الحكومة أن افتراضات أسعار النفط كانت متشائمة في السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء. وذكرت أنه إذا جاءت أسعار النفط أقل من مستواها المفترض في تقديرات الموازنة، فسيكون بإمكانها تأجيل مراحل بعض نفقاتها المقررة إلى سنوات لاحقة والحصول على أرباح أعلى من المؤسسات العامة (بدلا من السماح لهذه المؤسسات بإعادة استثمار عوائد استثماراتها). وفي هذا الصدد، ذكرت الحكومة أنها اغتتمت فرصة ارتفاع الإيرادات النفطية خلال العامين الماضيين لتعجيل وتيرة الإنفاق في المجالات ذات الأولوية، وأنها حددت بالفعل النفقات التي يمكن تأجيلها في حالة انخفاض أسعار النفط. وأخيرا، رأت الحكومة أن الهوامش المالية الوقائية المتاحة والحيز المالي كانا أكبر من تقديرات الخبراء نظرا للأصول المالية الكبيرة المتاحة التي تتجاوز عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، وأنها لن تحتاج بالضرورة إلى استخدام ودائعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لتمويل مركز المالية العامة حسب افتراض خبراء الصندوق في السيناريو الأساسي.

^٧ راجع تقرير القضايا المختارة حول "إصلاحات الإيرادات غير النفطية - تقييم أولي للأثر المالي والاقتصادي".

٢٢ - وأكدت الحكومة مجددا التزامها بتحقيق توازن الميزانية بحلول عام ٢٠٢٣ ورأت أن السياسات المطبقة سوف تحقق هذا الهدف. وأوضحت أنها ستمكن من احتواء فاتورة الأجور عن طريق السيطرة على تضخم الأجور، ومواصلة ضبط حجم الموظفين في الخدمة المدنية بالقدر الملائم (بعدم إحلال موظفين جدد محل كل المتقاعدين)، والاستعاضة عن الموظفين الذين يتركون العمل بموظفين جدد يحصلون في البداية على أجور أقل. وقد تم إدخال نظام جديد لإدارة أداء موظفي الخدمة المدنية. وبالنسبة للإنفاق الرأسمالي، أعربت الحكومة عن ثقتها في قدرة الإجراءات الجديدة لإدارة الاستثمارات العامة على رفع كفاءة الاستثمار. غير أنها أشارت إلى أنها ستتخذ ما يلزم من إجراءات أخرى لتحقيق أهدافها المالية، إذا ما اقتضت الحاجة.

الإطار ٢: برامج المساعدة الاجتماعية^١

تجري حالياً مراجعة برامج المساعدة الاجتماعية. ومن شأن التحسينات التي تهدف إلى توحيد البرامج وتبسيطها ومراقبتها أن تساعد على تنفيذ هذه البرامج وتحقيق وفورات في المالية العامة.

الإنفاق على المساعدات الاجتماعية	
البرامج	الإنفاق (٢٠١٨)
برنامج الضمان الاجتماعي	(% من إجمالي الناتج المحلي)
بدل غلاء المعيشة لمستحقي الضمان الاجتماعي	٠,٨
برامج الرعاية الاجتماعية	٠,١
برامج طلاب المدارس (تكافل)	٠,٢
حساب المواطن	٠,٢
دعم الجمعيات الخيرية	١,٠
برامج أخرى	غير متاح
المجموع	٠,٦
بنود للتذكير:	٢,٩
البدلات بمقتضى الأمر الملكي	١,٤

المصادر: قاعدة بيانات ASPIRE (البنك الدولي)، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد اتسع نطاق نظام المساعدة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية بمرور الوقت^٢. فهذه البرامج تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين وتُقدَّر التكلفة المالية للبرامج غير القائمة على مساهمات بنحو ٢,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ (الجدول). وإلى جانب البرامج الموضحة أدناه، يستفيد المواطنون السعوديون أيضاً من مجانية التعليم والرعاية الصحية، كما تنتم نظم معاشات التقاعد بالسخاء حيث يتقاعد العديد من الأشخاص في سن الخمسين تقريباً.

● **برامج شبكات الأمان الاجتماعي الموحدة:** هذه البرامج غير قائمة على مساهمات من مستحقيها وتقدم تحويلات نقدية أو مزايا عينية. وهي تتضمن: (١) برنامج الضمان الاجتماعي، وهو برنامج للمساعدة المالية ممول من خلال متحصلات الزكاة (٦٠%) ومن الحكومة (٤٠%) لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض، وذوي الإعاقة، والأسر غير المدعومة؛ و (٢) برامج الرعاية الاجتماعية للأيتام وذوي الإعاقة؛ و (٣) البرنامج الوطني لطلاب المدارس (تكافل).

● **برنامج حساب المواطن:** هو نظام للتحويلات النقدية موجهة للأسر السعودية لتخفيف أثر تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم على العمالة الوافدة تم تطبيقه في ديسمبر ٢٠١٧. ويعتمد حجم البدلات الشهرية على الدخل وحجم الأسرة. وتحصل حوالي ٣,٥ مليون أسرة (تشمل ١٤,٣ مليون فرد) على مبالغ شهرية.

● **دعم الجمعيات الخيرية:** تُشرف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على ما يقرب من ٦٥٠ جمعية خيرية توجه تركيزها إلى شؤون الأسرة والخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.

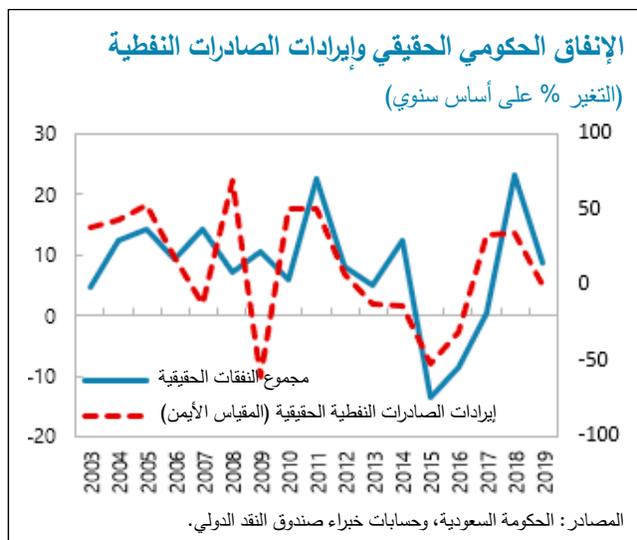
● **برنامج الإسكان الاجتماعي:** تم إطلاق برنامج جديد للإسكان الاجتماعي في عام ٢٠١٨ لتشجيع تملك السعوديين الأشد حاجة للمساكن، بما في ذلك الذين يحصلون على مساعدات من خلال "برنامج الضمان الاجتماعي".

● **أمر ملكي بصرف بدل "غلاء معيشة" جديد في يناير ٢٠١٨:** وتم تمديد صرف هذا البدل الشهري لموظفي القطاع العام، والمتقاعدين، والطلاب، والمنتفعين من الإعانات الاجتماعية حتى نهاية عام ٢٠١٩.

وتجري حالياً مراجعة برامج المساعدة الاجتماعية. وترى الحكومة أن نظام الإعانات الحالي مجزأ مما يجعله أكثر تكلفة وأقل كفاءة من حيث توجيه الدعم بدقة للمستحقين. فالبرامج الاجتماعية بوضعها الحالي توجّه الدعم لفئات محددة، بدلا من أن يكون الدعم على أساس الاحتياج، وتديرها كيانات حكومية متعددة. ومن المهم تقييم نظام المساعدة الاجتماعية من حيث كفاية الدخل المقدم وتغطية الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط للحد من منحها لفئات ذات الدخل الأعلى. وينبغي تركيز الجهود أيضاً على تحسين النظام الإداري لتوحيد البرامج وتبسيطها ومراقبتها، وكذلك على وضع نظام موحد لتسجيل المستفيدين. وأخيراً، لا يتم نشر بيانات عن الفقر ولا يوجد خط فقر رسمي، وهو أمر غاية في الأهمية لمراقبة تنفيذ السياسات التي توضع لصالح الأسر منخفضة الدخل وتقييمها.

^١ إعداد أنثا ندوي.

^٢ تهدف سياسات المساعدة الاجتماعية (مثل التحويلات الشاملة والموجبة) إلى حماية الأسر من الفقر. ولا يتناول هذا الإطار سياسات التأمين الاجتماعي (مثل تأمين البطالة ومعاشات التقاعد) التي تهدف إلى حماية السكان من الصدمات التي تؤثر سلباً على دخل الأسرة ورفاهيتها.



٢٣ - وتم إحرار تقديم نحو تقوية إطار المالية العامة، لكن ينبغي الحد من مسابرة الإنفاق الحكومي لتقلبات الدورة الاقتصادية. فقد تم تنفيذ إصلاحات مهمة بهدف تقوية عملية إعداد الميزانية، ووضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة، واستحداث نظام لإدارة النفقات عبر شبكة الإنترنت (اعتماد). ويجري أيضا تعزيز تحليل مخاطر المالية العامة. وقد رحب الخبراء بهذه الإصلاحات التي تشمل خططا لنشر نظام منصة "اعتماد" عبر هيئات الحكومة، لكنهم أشاروا إلى أن الإنفاق زاد مع ارتفاع أسعار النفط خلال العامين الماضيين. ومن الضروري أن يتمكن إطار المالية العامة وعمليات إدارة النفقات من الحفاظ على مستوى من الإنفاق يمكن تحمله مع مختلف

مستويات أسعار النفط، وإلا فسيتعين على الحكومة إجراء تعديلات كبيرة في مستويات الإنفاق خلال فترات انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى تقلبات غير مناسبة في النمو. وفي هذا الصدد، أعرب الخبراء عن قلقهم بشأن سياسة الحكومة المتمثلة في زيادة الإنفاق كلما زادت الإيرادات، واقتروا زيادة التركيز على العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية لتحسين فصل الإنفاق عن تقلبات أسعار النفط، وإعادة بناء الهوامش المالية الوقائية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. وأشارت الحكومة إلى التزامها بمواصلة تقوية إدارة النفقات وإعداد الميزانية، وأعربت عن ثققتها في أن الإصلاحات ستمكنها من تحقيق أهداف الإنفاق على المدى المتوسط.

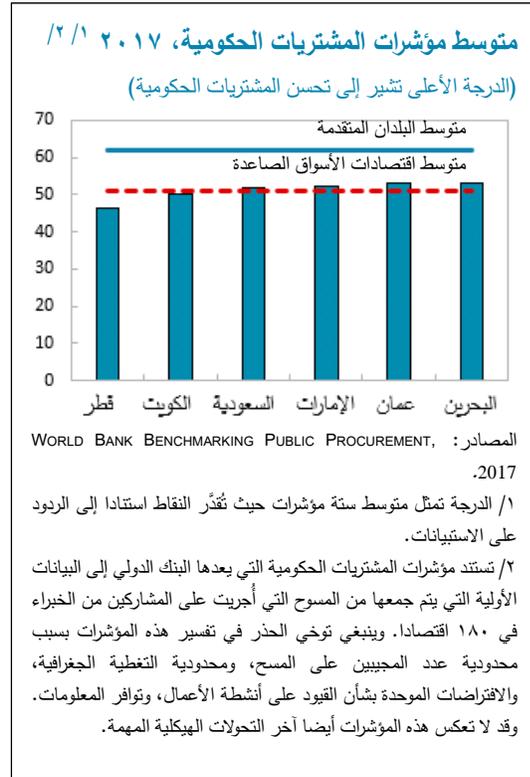
٢٤ - ورحب الخبراء بنظام المشتريات الحكومية الجديد، وأكدوا أنه لا ينبغي منح إعفاءات لأي كيانات أو مشاريع تستخدم أموال الميزانية. واتفقت الحكومة والخبراء على أن تعزيز إجراءات المشتريات الحكومية والمساءلة غاية في الأهمية لتحسين كفاءة الإنفاق والحد من مخاطر الفساد. وأوضحت الحكومة أنه من المتوقع بدء تطبيق نظام المشتريات الحكومية الجديد واللوائح التنفيذية في يوليو، وأن هناك تحسينات أخرى في إجراءات المشتريات تُطبق بالفعل (الإطار ٣). وأشار الخبراء أيضا إلى أهمية الشفافية بشأن المزايا التفضيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة/المحتوى المحلي في الشراء وتقدير تكلفتها بالكامل.

٢٥ - واتخذت وحدة السياسات المالية الكلية إجراءات مهمة لزيادة شفافية المالية العامة وتحليل سياسة المالية العامة الكلية (الإطار ٤). وأكد الخبراء أنه يمكن تحقيق المزيد من "المكاسب السريعة" على سبيل المثال عن طريق نشر بيانات أكثر تفصيلا عن تنفيذ الميزانية والإنفاق والمطابقة بين توقعات الميزانية ونتائجها. وأعربت الحكومة عن التزامها بزيادة شفافية المالية العامة، وذكرت أنها ستنتشر هذا العام ولأول مرة تحديثا للميزانية في منتصف العام. وذكرت الحكومة أيضا أن شفافية عمليات شركة أرامكو قد تحسنت بشكل ملحوظ مع قيامها بنشر نشرة الاكتتاب في سنداتنا في إبريل ٢٠١٩. ولا تزال شفافية عمليات صندوق الاستثمارات العامة محدودة (الجدول ٨). فبدون إتاحة معلومات عن هيكل أصول الصندوق، يتعذر معرفة مدى سيولتها وتأثيرها على حجم الهوامش المالية الوقائية المتاحة.

الإطار ٣: المشتريات الحكومية^١

ينبغي أن يؤدي نظام المشتريات الحكومية الجديد وإصلاح إجراءات الشراء إلى تعزيز كفاءة الإنفاق والحد من مخاطر الفساد. ومن المهم أن تشمل الإصلاحات كافة المشتريات الحكومية.

ينبغي توكي فعالية المشتريات الحكومية للحد من مخاطر الفساد وضمان تحقيق مردودية الإنفاق للحكومة. وتتركز أهم مواطن الضعف التي تشوب إجراءات المشتريات الحكومية غالباً في مجالات إعداد المناقصات وتقديمها، وتقييم المناقصات وإرسائها، وتوقيت سداد المدفوعات؛



وقد زادت أهمية المجال الأخير بسبب متأخرات السداد الحكومية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. كذلك لا يُطبَّق النظام على نحو شامل حيث تُمنح الإعفاءات للمشاريع العملاقة، ونفقات الدفاع، وبعض مقدمي الخدمات الصحية والتعليمية.

وتركز الحكومة في الوقت الحالي على تحسين تنفيذ الميزانية. ويعد نظام المشتريات الحكومية الجديد بمثابة العمود الفقري للإصلاحات. وسيعمل هذا النظام - المتوقع تطبيقه في يوليو - على تحديث إجراءات وممارسات الشراء، ووضع الترتيبات المؤسسية اللازمة، وإرساء آليات جديدة للشفافية والمساءلة. وسيعزز النظام دور وزارة المالية في إجراءات الشراء - حيث يعهد إليها بالوظائف المركزية للسياسة والرقابة - وينص على إنشاء "وحدة المشتريات الاستراتيجية" لتضطلع بدور قيادي في توحيد معايير شراء الأصناف ذات الاستخدام المشترك، ووضع نماذج موحدة للشراء، وتعزيز أهداف التنمية (بما في ذلك المحتوى المحلي ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة). وإلى جانب ذلك، سيساعد نظام منصة "اعتماد" على تعزيز وضع آليات جديدة للشفافية والمساءلة، بما في ذلك آلية للمراجعة الإدارية المستقلة والشكاوى.

ولضمان الفعالية، ينبغي أن يشمل النظام، واللائحة التنفيذية، وإجراءات

الشراء الجديدة جميع عقود المشتريات الحكومية وجميع المؤسسات التي تحصل على أموال الميزانية. وسيكون من الضروري أيضاً تنفيذ المشتريات من خلال نظام منصة "اعتماد". أما مشتريات القطاع العسكري فسوف تتناولها الهيئة العامة للصناعات العسكرية التي أنشئت مؤخراً، وستخضع لنفس المبادئ التي ينص عليها النظام (ولم يكن من الواضح ما إذا كانت ستخضع للنظام ذاته).

^١ إعداد نبيل بن لطيفة، وتيم كالن (من صندوق النقد الدولي)، وسيمون ساهابداشني وبولاندا تايلور (من البنك الدولي).

الإطار ٤ : الخطوات التالية في تعزيز شفافية المالية العامة^١

تحسنت مستويات شفافية المالية العامة. ويمكن تحقيق المزيد من المكاسب من خلال توفير بيانات أكثر تفصيلاً حول توقعات الميزانية، ونتائجها، ومخاطر المالية العامة، ومن خلال توسيع نطاق التغطية المؤسسية لتقارير المالية العامة.

وتعد شفافية المالية العامة عاملاً بالغ الأهمية لدعم كفاءة توزيع الموارد الحكومية، وضمان المساءلة الحكومية، والحد من مخاطر الفساد. وقد اتخذت خطوات مهمة لزيادة شفافية المالية العامة. وقامت وزارة المالية بنشر برنامج تحقيق التوازن المالي في عام ٢٠١٦، لتحديد فيه للمرة الأولى ملامح استراتيجيتها المالية على المدى المتوسط، وجاري نشر تحديثات البرنامج منذ ذلك الحين. وتناول بيان الميزانية لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ حالة التقدم في تنفيذ برنامج تحقيق التوازن المالي بعد تحديثه. وتناول بيان ميزانية عام ٢٠١٨، للمرة الأولى، عرض توقعات المالية العامة على المدى المتوسط إلى جانب مناقشة نوعية لبعض المخاطر المحيطة بالأفاق المستقبلية. وللمرة الأولى أيضاً، تم نشر أول بيان تمهيدي للميزانية في عام ٢٠١٨ ونسخة المواطن من ميزانية عام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، تنشر وزارة المالية تقارير ربع سنوية عن أداء الميزانية منذ عام ٢٠١٧، ونشرت في يناير ٢٠١٩ أول تقرير سنوي لميزانية نهاية عام ٢٠١٧. وسيتم في عام ٢٠١٩ نشر مراجعة منتصف العام الخاصة بالميزانية. وقامت وزارة المالية بتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، وتعمل حالياً على الانتقال إلى تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠٢٠. وتم إطلاق المنصة الرقمية الجديدة "اعتماد" بغرض تحسين عملية تنفيذ الميزانية وخاصة فيما يتعلق بإدارة المشتريات والعقود والمدفوعات.

ولا تزال هناك فرص لإدخال مزيد من التحسينات في عملية الإفصاح المالي. فينبغي أن يعرض بيان الميزانية نتائج وتوقعات الإيرادات والنفقات حسب الفئة الاقتصادية وحسب الوزارة أو البرنامج، مع تحليل وتفسير الاختلافات بين النتائج والتوقعات، وعرض تكاليف مقترحات السياسة الجديدة، وتقديم شرح مفصل لأثر تمويل الميزانية على تكوين الدين وتكلفته. ويمكن لتحليل مخاطر المالية العامة والإفصاح عنها أن يقيس كمياً مدى التأثير المحتمل لمختلف الافتراضات الاقتصادية الكلية على نتائج المالية العامة من خلال تقديم معلومات عن الالتزامات الاحتمالية. ويمكن تحسين تقارير المالية العامة من خلال نشر بيانات مالية سنوية نهائية أو مدققة أكثر تفصيلاً عن كيانات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، مع الإعداد لتوسيع نطاق النشر ليشمل الحسابات المهمة خارج الميزانية والشركات العامة.

وينبغي أن تهدف الإجراءات متوسطة الأجل إلى جعل ممارسات الإدارة المالية والإفصاح المالي في المملكة أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية. وينبغي التركيز على تقوية الإطار القانوني للإدارة المالية العامة من خلال قانون شامل لإضفاء الطابع الرسمي على عمليات إعداد الميزانية واعتمادها وتنفيذها، وتدوين وثائق الميزانية ومتطلبات تقارير المالية العامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات التدقيق الخارجي. وينبغي القيام تدريجياً بتوسيع نطاق تغطية المؤسسات في وثائق الميزانية، وتقارير المالية العامة خلال العام، والتقارير المالية السنوية، بحيث تشمل القطاع العام بالكامل.

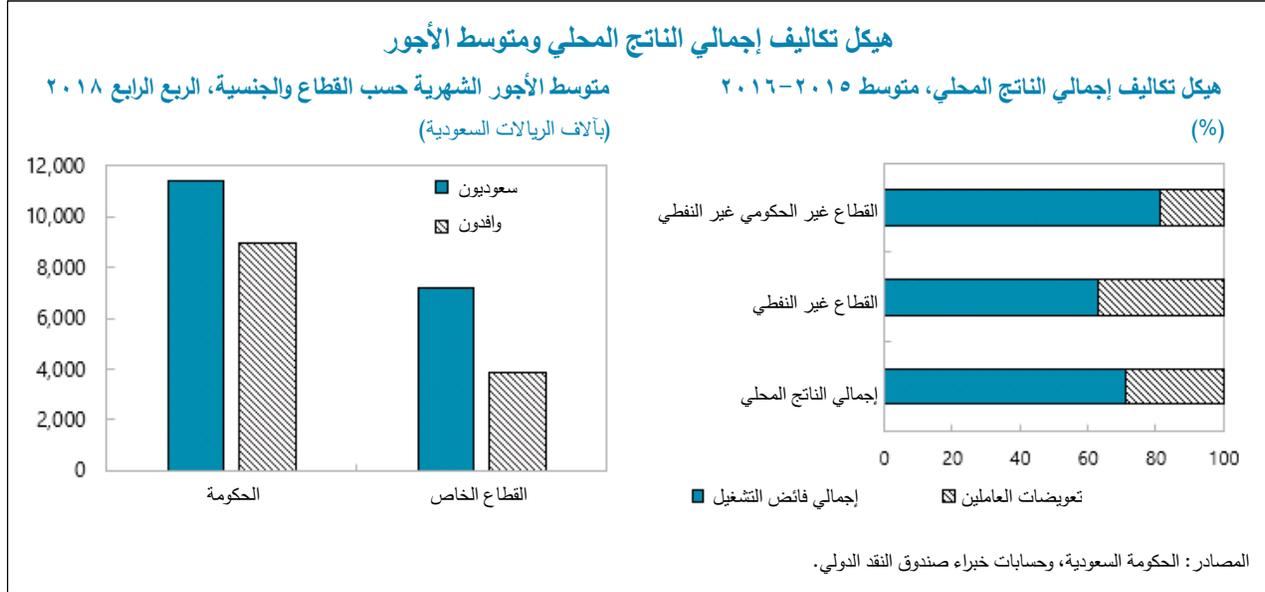
وفي هذا الصدد، يقترح **ميثاق شفافية المالية العامة لعام ٢٠١٩ الصادر عن الصندوق الحد الأدنى للشفافية في عمليات صناديق الثروة السيادية وشركات النفط الوطنية**. وتستلزم الركيزة الرابعة في ميثاق شفافية المالية العامة النص قانوناً على ترتيبات الحوكمة والقواعد التشغيلية لصناديق الموارد الطبيعية وشركات الموارد الوطنية، ونشر تقرير سنوي عن عملياتها ومواردها وأدائها الاستثماري. وقد كشفت مؤخراً شركة أرامكو، وهي الشركة الوطنية للنفط، عن قدر كبير من المعلومات المالية والتشغيلية في نشرة الاكتتاب في سندات، بما في ذلك القوائم المالية المدققة. وينبغي تحديث هذه المعلومات بانتظام في الفترة المقبلة. فمن شأن ذلك، مع تحسين الإفصاح من جانب صندوق الاستثمارات العامة أن يبرز أيضاً التقدم الكبير المحرز في مجال شفافية المالية العامة.

^١ إعداد أشني كومار سينغ (إدارة شؤون المالية العامة) ونبيل بن لطيفة (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

٢٦- وأكد الخبراء مجدداً أهمية توفير إطار قوي لإدارة الأصول/الخصوم السيادية. وسيضمن ذلك مراعاة أثر قرارات الاستثمار والتمويل على الميزانية العمومية والتدفقات النقدية للقطاع العام كما أنه سيضمن تقييم اعتبارات المخاطر والعوائد بصورة كاملة. وأجابت الحكومة أن مكتب إدارة الدين قد أحرز تقدماً كبيراً في وضع إطار إدارة الدين، وأنه ينسق قرارات الاقتراض مع المؤسسات الحكومية الأخرى. وإلى جانب ذلك، تقوم لجنة التمويل رفيعة المستوى بالتنسيق بين القرارات المتعلقة بالأصول والخصوم الصادرة عن الحكومة والمؤسسات المرتبطة بها.

باء - الإصلاحات الهيكلية لدعم تنويع الاقتصاد، والنمو الشامل، وخلق فرص العمل

٢٧- عملت البلدان المصدرة للنفط جاهدة على تنويع القطاعات غير النفطية بينما لا تزال مواردها النفطية وفيرة. ففي المملكة العربية السعودية، يؤثر الإنفاق الحكومي على حوافز الشركات والعمال. فالشركات تفضل إنتاج سلع غير تجارية وخدمات موجهة إلى السوق الحكومية (العقود واستهلاك موظفي القطاع العام) على إنتاج السلع التجارية التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر مع توظيف العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة. ويفضل العاملون العمل في الحكومة على العمل في القطاع الخاص لأن الأجور وظروف العمل أفضل بشكل عام.



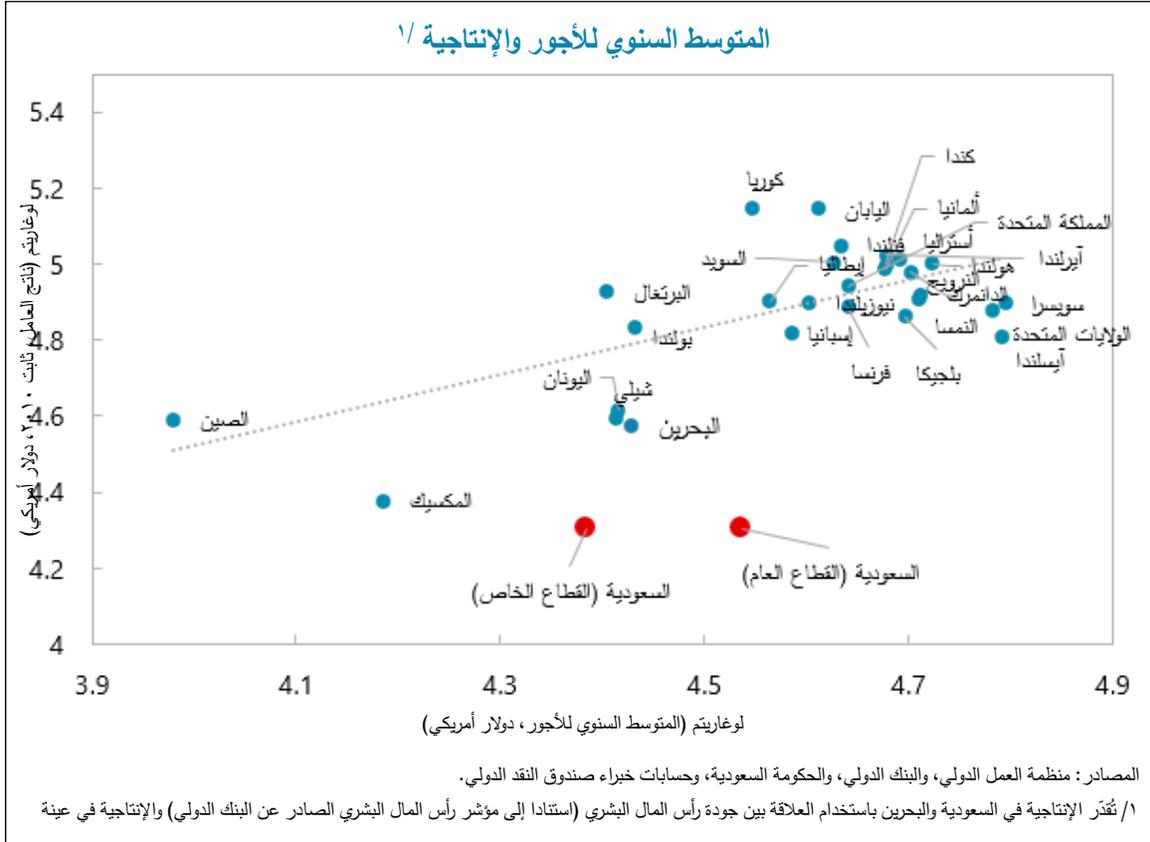
٢٨- وتقر "رؤية ٢٠٣٠" بضرورة تنويع الاقتصاد ويجري تطبيق مجموعة واسعة من السياسات لتحقيق هذا الهدف. وأوضحت الحكومة أنها ستواصل جهودها لتحسين بيئة الأعمال، واستحداث قطاعات اقتصادية جديدة، وتوسيع نطاق خيارات التمويل للشركات، وتعزيز رأس المال البشري من المواطنين السعوديين. ورحب الخبراء بهذه الجهود وأشاروا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتغيير الحوافز الحالية للعمال والشركات وزيادة الميزة التنافسية لتكلفة العمالة السعودية. وإلى جانب ذلك، من الضروري ألا يقوم القطاع العام بمزاحمة القطاع الخاص. فقد زاد الأثر الاقتصادي للقطاع العام من خلال ارتفاع الإنفاق الحكومي، وزيادة دور صندوق الاستثمارات العامة، والعديد من البرامج الأخرى، من بينها دعم الإسكان، والإقراض العقاري، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأجابت الحكومة أن سياساتها تهدف إلى جذب القطاع الخاص وعدم تدخل الحكومة إلا في المجالات التي لا يرغب القطاع الخاص في الدخول فيها بمفرده.

٢٩- ويمكن أن تساعد التدخلات الحكومية في التغلب على إجماع الشركات الخاصة عن الدخول في قطاعات جديدة أو ذات مخاطر أكبر، لكن هذه التدخلات ينبغي أن تتم بحرص. ويضع "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" خطة تنمية قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية في المملكة. ويرى خبراء الصندوق أن التجارب الناجحة للبلدان مع هذه السياسات تشير إلى ضرورة تنمية رأس المال البشري والعمل مع الشركاء الأجانب، وأن السياسات توتي أفضل ثمارها عند تقديم الدعم الحكومي للقطاعات ذات الأولوية وليس لشركات محددة، وأن يكون هذا الدعم مرتبطاً بإطار زمني ومعايير أداء صارمة.^٨

^٨ راجع تقرير القضايا المختارة حول "السياسات التي تهدف إلى دفع تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية".

الإصلاحات الهيكلية: يوليو ٢٠١٨ - الوقت الحاضر		
الفئة	الإجراءات الإصلاحية	تاريخ التنفيذ
الأسواق المالية	اتفاقيات المتعاملين الأوليين مع خمسة بنوك محلية	أغسطس ٢٠١٨
	إصدار صكوك لتمويل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	ديسمبر ٢٠١٨
	تداول سندات دين سيادية من جانب أول مستثمر أجنبي مؤهل يتم اعتماده	مارس ٢٠١٩
	إصدار أول صكوك سيادية محلية بأجل ٣٠ عاما	إبريل ٢٠١٩
	تخفيض فئة سندات الدين الحكومية المدرجة وتخفيض رسوم تداول سندات الدين المدرجة من أجل تشجيع مشاركة الأفراد وصناديق الصكوك	يونيو ٢٠١٩
	الاستثمار الأجنبي	إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي في خمسة قطاعات: خدمات التوظيف، وخدمات الوساطة العقارية، والخدمات الإعلامية، وخدمات الوكلاء بالعمولة، وخدمات النقل البري
دخول خمسة بنوك أجنبية جديدة إلى السوق		أكتوبر ٢٠١٨ - إبريل ٢٠١٩
الإطار القانوني		نظام الإفلاس (١٣ دعوى قيد النظر حتى مايو ٢٠١٩)
	نظام المشتريات الحكومية	يُتوقع بدء تطبيقه اعتباراً من يوليو ٢٠١٩
	نشر مشروع نظام مشاركة القطاع الخاص لاستطلاع رأي الجمهور	يوليو ٢٠١٨
	ممارسة أنشطة الأعمال	موافقة مجلس الوزراء على تحديث نظام المنافسة
نظام الامتياز التجاري		قيد الإعداد
موافقة مجلس الوزراء على نظام جديد لتصاريح الإقامة الدائمة والمتجددة للعمالة الوافدة		مايو ٢٠١٩
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	حصول رواد الأعمال السعوديين على تأشيرات للعمالة الوافدة التي تعمل بنظام الدوام الكامل في شركاتهم الجديدة	فبراير ٢٠١٩
	منح ٢٠ شركة من شركات رأس المال الجريء تراخيص دخول المملكة	إبريل ٢٠١٩

٣٠- ويتعين زيادة الميزة التنافسية لتكلفة العمالة لتعزيز تطوير قطاع خاص يتسم بالتنوع ويوظف المواطنين السعوديين. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن أجور العمالة السعودية تفوق من يتساوون معهم في الإنتاجية، وبالتالي قد يتعذر على القطاع الخاص الذي يوظف السعوديين بالدرجة الأولى المنافسة على المستوى الدولي. وأشار خبراء الصندوق إلى ضرورة تضيق الفجوة بين إنتاجية العاملين السعوديين وأجورهم حتى تتسنى الاستفادة الكاملة من مزايا الإصلاحات الأخرى. وأكدت الحكومة أن خطتها تهدف إلى زيادة إنتاجية العمالة السعودية -على سبيل المثال- عن طريق رفع مستوى التعليم والتدريب. ورحب الخبراء بهذا الاهتمام -فالإنفاق على التعليم مرتفع، لكن النتائج لا تتناسب مع هذا الإنفاق- واقترحوا ضرورة إشراك القطاع الخاص بدوره في هذا الشأن عن طريق تنصيب التطوير الوظيفي كأولوية أساسية في سياساته المعنية بالموارد البشرية. غير أنهم أكدوا ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات في هذا المجال، خاصة وأن تنمية رأس المال البشري هي هدف طويل الأجل.

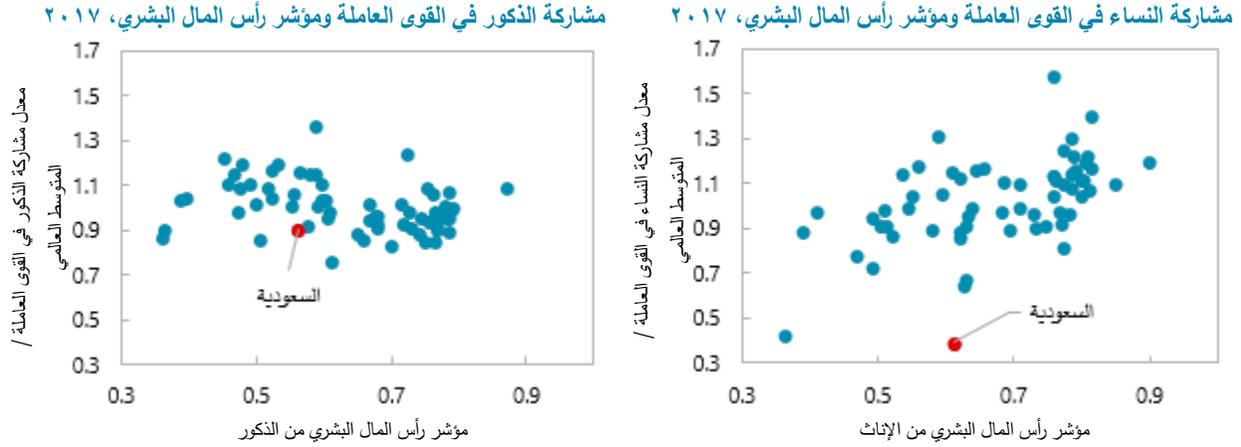


٣١ - وينبغي أن تركز إصلاحات سوق العمل على زيادة القدرة التنافسية للمواطن السعودي على الوظائف في القطاع الخاص (الشكل البياني ١٠). ويرى الخبراء أن الإصلاحات يجب أن تشمل العناصر التالية إلى جانب تنمية رأس المال البشري:

- الحد من إتاحة العمل الحكومي وجاذبيته: ينبغي كخطوة أولى إرسال إشارة واضحة بأن الوظائف الحكومية لن تزيد في المستقبل بحيث تتخفص الأجور التي يقبل المواطنون العمل بها في القطاع الخاص. وينبغي النظر أيضاً في كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على الحوافز، وكيفية تعديل ذلك لزيادة حوافز العمل في القطاع الخاص.
- ضمان فعالية برامج سوق العمل النشطة: يمكن أن يساعد برنامج دعم الأجور على التوظيف في القطاع الخاص لكن ينبغي توخي الدقة في توجيهه وتكامله مع برامج المساعدة الاجتماعية ومراقبة نتائجه عن كثب.
- زيادة حرية تنقل العمالة الوافدة من خلال إصلاح نظام التأشيرات: سيؤدي السماح للوافدين بالتنقل الحر بين الوظائف إلى زيادة أجورهم، مما يحد من التفاوت الحالي بين أجورهم وأجور المواطنين. وبعد نهاية عمل البعثة، أعلنت الحكومة عن برنامج جديد لمنح التأشيرة والإقامة للعمالة الأجنبية المميزة وأصحاب رؤوس الأموال.

٣٢ - وأكدت الحكومة ما توليه من اهتمام لرفع مستويات توظيف النساء. وهذا أمر ضروري للاستفادة الكاملة من مهارات السكان وزيادة الإنتاجية والنمو والدخل. واقترح الخبراء مراجعة اللوائح التنظيمية لضمان عدم وجود معوقات أمام توظيف النساء. وينبغي النظر في وضع برامج لرائدات الأعمال في إطار مبادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في البرامج الحالية لتأجيل تكاليف النقل ورعاية الأطفال إذا لزم الأمر.

معدلات المشاركة في القوى العاملة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

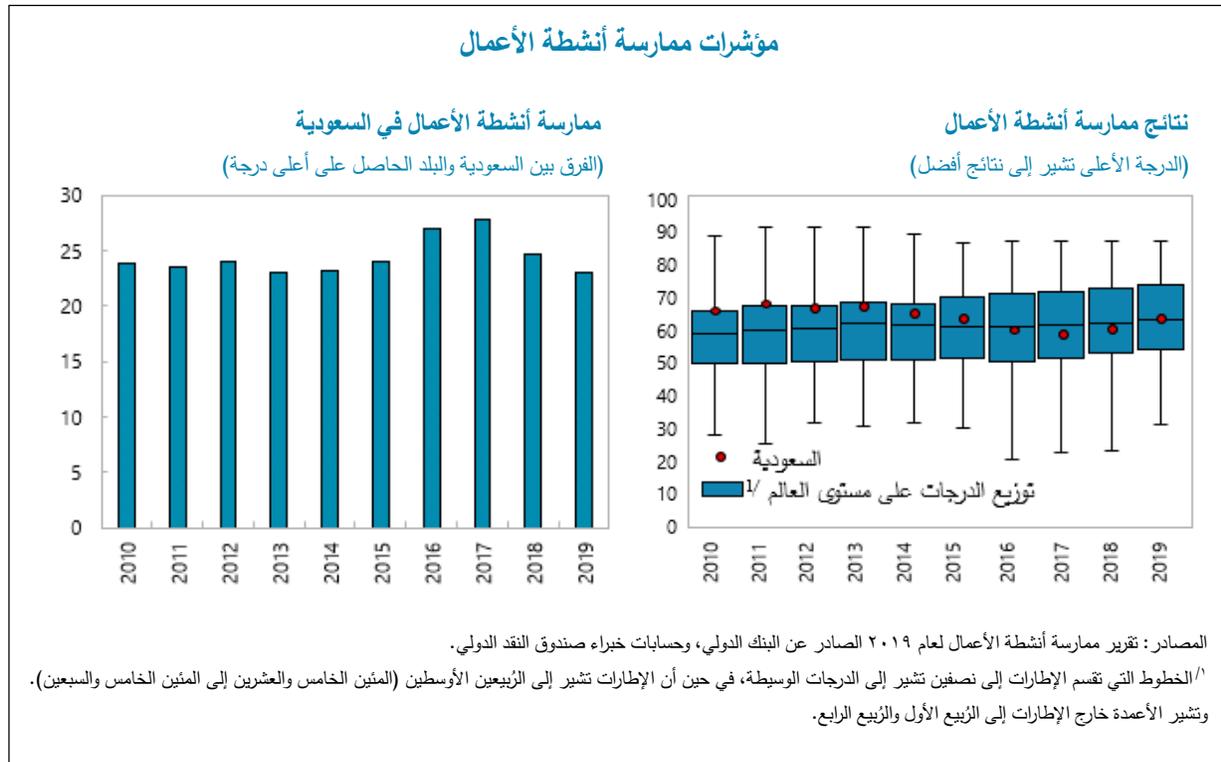


المصادر: مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي، وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ينبغي توخي الحذر في تفسير هذه المؤشرات بسبب محدودية عدد المقيمين على المسح، ومحدودية التغطية الجغرافية، والافتراضات الموحدة بشأن القيود على أنشطة الأعمال، وتوافر المعلومات. وقد لا تعكس هذه المؤشرات أيضاً آخر التحولات الهيكلية المهمة. ويستند مؤشر رأس المال البشري إلى سنوات الدراسة المتوقعة، والأداء في اختبارات الطلاب على المستوى الدولي (الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS))، والبيئة الصحية للشباب. والاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم هي تقييم دولي لدرجة معرفة الطلاب حول العالم بالرياضيات والعلوم، وتجريه الرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي (IEA) كل أربع سنوات منذ عام ١٩٩٥.

٣٣- ورحب الخبراء بالإجراءات الجارية لتحسين إطار الحوكمة ومكافحة الفساد، كما أكدوا أهمية مواصلة الإصلاحات في هذا المجال. واعتمدت الحكومة استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد، وعدلت نظام مكافحة الرشوة الذي ترتب عليه إلغاء تقادم الدعاوى القضائية ضد وزراء حاليين وسابقين ومنح النائب العام سلطات تمكنه من الملاحقات القضائية داخل المملكة للأجانب المتورطين في أعمال الفساد. ومع ذلك، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله لتحسين قدرة لجنة مكافحة الفساد على اكتشاف جرائم الفساد والتحقيق فيها، وقدرة مكتب النائب العام على رفع الدعاوى ومصادرة الأموال غير المشروعة. وإلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى سياسة للإفصاح المالي لكبار الموظفين العموميين وموظفي المشتريات في الحكومة، وينبغي أن يشمل نظام مكافحة الرشوة قضايا رشوة المسؤولين الأجانب. ويمكن كذلك الحد من مخاطر الفساد المحتملة بتبسيط الإطار التنظيمي، وزيادة شفافية المالية العامة، وتعزيز نظام المشتريات الحكومية.

٣٤- وقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة لتقوية الإطار القانوني والحد من القيود التي تعوق ممارسة أنشطة الأعمال. وساهم نظام الإفلاس ونظام الرهن التجاري في سد فجوات مهمة في البنية التحتية القانونية. فهناك ثلاثة عشر دعوى قائمة يتم حالياً النظر فيها من خلال إجراءات الإفلاس المستحدثة. وقد تم تبسيط متطلبات إصدار تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات بدء نشاط تجاري، وتم تقليص قائمة الاستثمارات السلبية لاستيعاب الاستثمارات ذات الأولوية في ظل رؤية ٢٠٣٠، كما تحسنت كفاءة تخليص الحاويات في الموانئ. وتم اعتماد نظام سياسة المنافسة وسوف يصبح نافذاً في وقت لاحق من هذا العام، وسيشمل جميع القطاعات والشركات. وفي الفترة المقبلة، سيكون من المهم إقرار نظام مشاركة القطاع الخاص. وإلى جانب ذلك، ينبغي تسريع وتيرة برنامجي التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، واللذين شهدا مؤخراً البدء في إبرام بعض الصفقات، كما ينبغي توخي الدقة في إدارة مخاطر المالية العامة التي قد تنشأ عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.



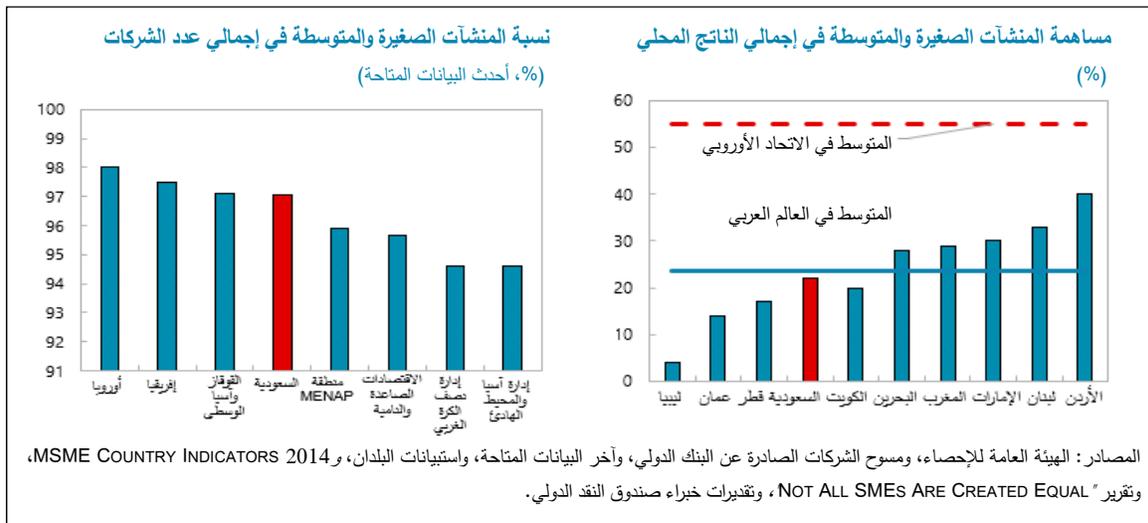
٣٥- وترغب الحكومة في قيام قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدور أكثر أهمية في الاقتصاد (الإطار ٥). وتعد مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي والتوظيف ضئيلة نسبياً في المملكة، وهناك تدنٍ في معدل دخول شركات جديدة إلى السوق (الشكل البياني ١١). وأيد الخبراء المبادرات التي تهدف إلى مساعدة الشركات الناشئة ورواد الأعمال الجدد الذين يضيفون ديناميكية أكبر للاقتصاد، من خلال تقوية بيئة العمل وتحسين فرص الحصول على التمويل، وحذروا من البرامج التي قد تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأقل كفاءة والتي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مخاطر المالية العامة التي قد تواجهها الحكومة.

٣٦- وتعد زيادة تملك المساكن ركيزة أساسية في برنامج الحكومة الذي يهدف إلى تعزيز الشمول. فقد وضعت الحكومة سياسات من أجل: (١) تقديم برامج الرهن العقاري الميسر والتمويل السكني المدعوم لمشتري المساكن للمرة الأولى، و(٢) منح شركات التطوير العقاري فرص الحصول على الأراضي والتمويل، و(٣) تقوية وتبسيط اللوائح بما في ذلك الخاصة بتصاريح البناء، و(٤) عقد شراكة مع الجمعيات الأهلية لزيادة برامج الإسكان للفئات ذات الدخل المنخفض. ورغم تأييد الخبراء لهدف زيادة توافر المساكن، فقد شجعوا الحكومة على زيادة التركيز على تنظيم السوق وتقديم الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض.

الإطار ٥: تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال^١

يمكن زيادة مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو والتوظيف. وينبغي تركيز الجهود على رأس المال البشري، وبيئة الأعمال، والشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

ويمكن أن يقدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساهمة أكثر أهمية في النمو والتوظيف. فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٧% من عدد الشركات العاملة في المملكة، وهي نسبة أعلى قليلاً من المتوسط في الاقتصادات الصاعدة والنامية، كما تشكل المنشآت متناهية الصغر (١-٥ موظفين) ٨٥% من عدد الشركات. وغالباً ما تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتوظيف العمالة الوافدة (٧٥% من القوى العاملة)، ولا تتجاوز نسبة العاملين فيها ٣٤% من العاملين في القطاع الخاص. وتسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٢% (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٨) وهي نسبة أقل قليلاً من المتوسط في العالم العربي، وأقل بكثير من المتوسط في الاتحاد الأوروبي (٥٥% من إجمالي الناتج المحلي).



وتشكل القروض المصرفية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة منخفضة تبلغ ٥% تقريباً. ورغم أنه ليس من الواضح ما إذا كان ذلك يرجع إلى مشكلات الطلب أو العرض، فإن الإجراءات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتوفير المعلومات الائتمانية والإطار القانوني يمكن أن تساعد على ضمان حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر لها مقومات البقاء على التمويل الذي تحتاجه (BLANCHER AND OTHERS, 2019).

ويعد تشجيع ريادة الأعمال أحد مجالات التنمية. فمعدل دخول الشركات إلى السوق منخفض وهناك فجوات كبيرة في بيئة ريادة الأعمال، وخاصة من حيث رأس المال البشري، واستيعاب التقنية الحديثة، والمنافسة مما يعوق رواد الأعمال الحاليين والمحتملين. ويتمثل أحد التحديات الأساسية في عدم التوافق بين النتائج التعليمية والمهارات المطلوبة في القطاع الخاص (IMF, 2018). ويشير عدد متزايد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن الشركات المبتدئة وليست الصغيرة هي أحد المحركات الرئيسية لديناميكية الاقتصاد وأن السياسات التي تعتمد على الحجم يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الكفاءة^٢.

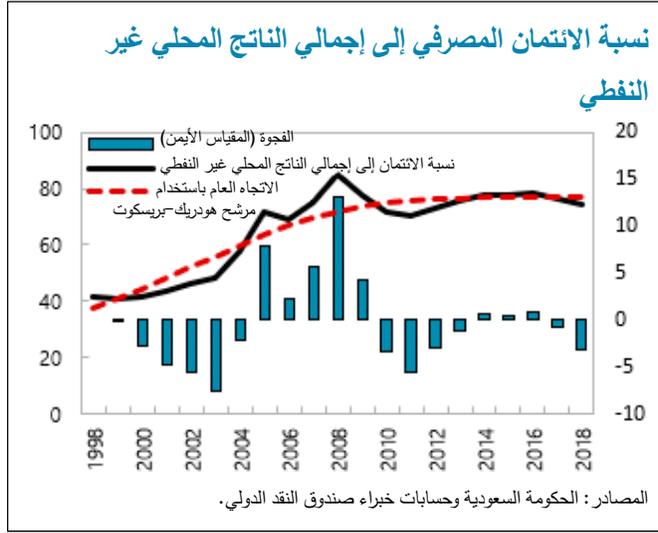
وتنفذ المملكة مبادرات لدعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. فقد أطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة مبادرات: (١) استرداد الضرائب والرسوم الحكومية لمدة ثلاث سنوات للشركات المسجلة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١؛ و(٢) زيادة رأسمال برنامج "كفالة"، وهو البرنامج الحكومي لضمان القروض؛ و(٣) تمويل غير مباشر بقيمة ١,٦ مليار ريال سعودي لمؤسسات الاستثمار، بخلاف البنوك، لزيادة مصادر التمويل منخفض التكلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ و(٤) صندوق لرأس المال الجريء بقيمة ٢,٨ مليار ريال سعودي، موجه للشركات المبتدئة. وتقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أيضاً بمراجعة اللوائح القيود التي تعوق ممارسة أنشطة الأعمال، كما تساعد المبتكرين في الترويج لأفكارهم ومنتجاتهم. وسوف يتضمن نظام المشتريات الحكومية الجديد أيضاً مزايا تفضيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويتعين اتباع منهج شامل لتعزيز حيوية وتنافسية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وينبغي تركيز الجهود على تنمية رأس المال البشري وبيئة الأعمال ووضع الإطار المؤسسي اللازم لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال مع تجنب تشوهات السوق ومخاطر المالية العامة المحتملة.

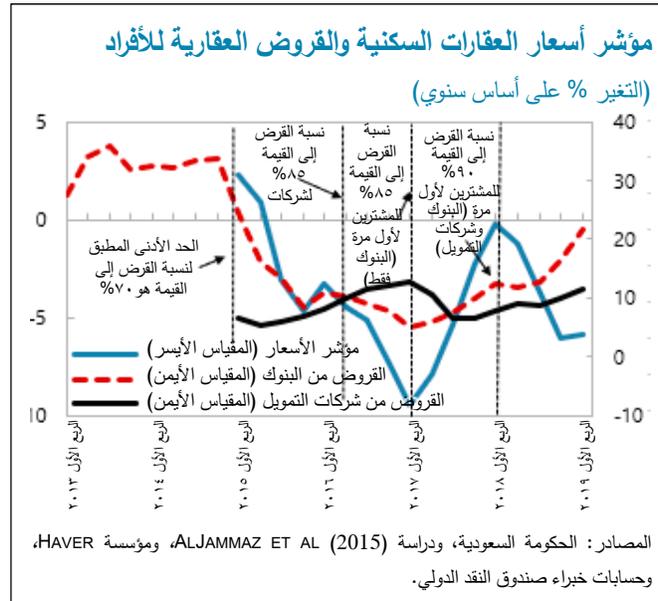
^١ إعداد أتنا ندوي.

^٢ راجع دراسات 2013، HALTIWANGER, JARIN, AND MIRANDA، و 2014، CRISCUOLO, GAL, AND MENON، و 2016، GARICANO, LELARGE, AND VAN REENEN.

جيم - استقرار القطاع المالي وتطوره



٣٧- تتمتع البنوك بوضع جيد يؤهلها لمواجهة صدمات جودة الأصول والسيولة. وقد أوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أنه نتيجة لتحسن أوضاع الائتمان والسيولة وعدم ظهور دليل على وجود اختلالات مالية، فإنها أبقت على السياسات الاحترازية الكلية دون تغيير خلال العام الماضي. وتماشيا مع التوصيات التي وردت في تقييم استقرار القطاع المالي لعام ٢٠١٧ (الملحق الرابع)، تم إصدار مبادئ توجيهية جديدة بشأن ترخيص البنوك في ديسمبر ٢٠١٨، ويجري إعداد مشروع مبادئ توجيهية حول القروض المعاد جدولتها والمعاد هيكلتها (ضمان اتساق المعاملة من جانب البنوك)، كما تجري مناقشة مذكرات تفاهم مع العديد من البنوك المركزية. وواصلت مؤسسة النقد العربي السعودي أيضا تطوير إطار إدارة السيولة - لإعداد تنبؤات السيولة الأسبوعية والشهرية.



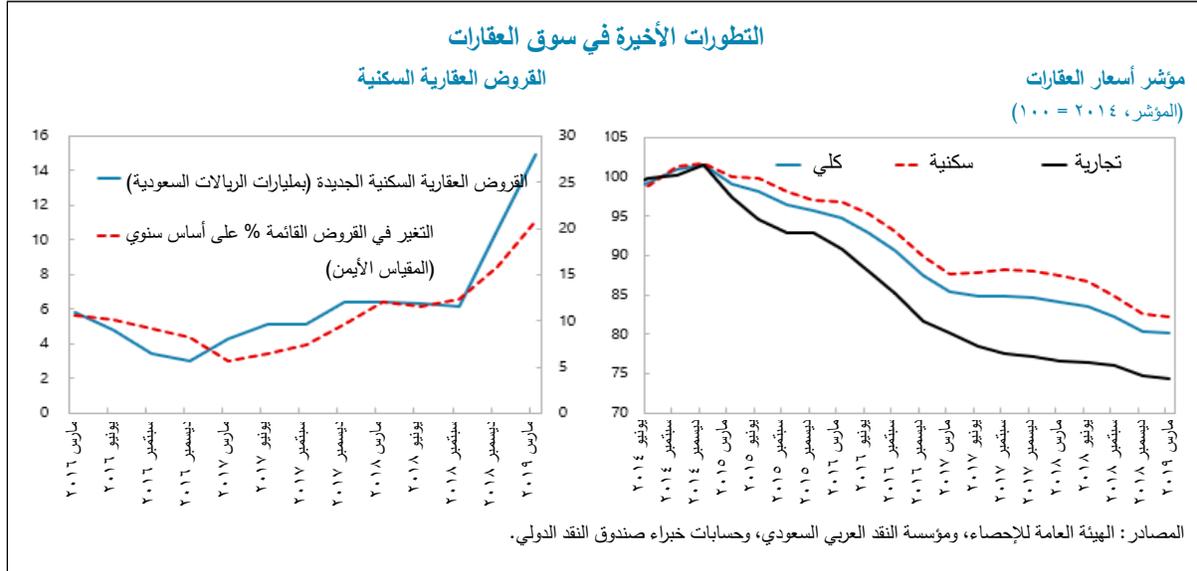
٣٨- ويشهد الإقراض العقاري تسارعا على خلفية انخفاض أسعار المساكن. وشجع الخبراء مؤسسة النقد العربي السعودي على مواصلة مراقبة جودة القروض العقارية عن كثب، وتخفيض، إذا اقتضى الأمر، نسبة القرض إلى القيمة التي طُبِّقت على مشتري المساكن للمرة الأولى، والتي تمت زيادتها إلى ٩٠% في أوائل عام ٢٠١٨ (الإطار ٦). وأوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أن القروض العقارية تمثل نسبة صغيرة من الائتمان المصرفي، وأن متوسط نسبة القرض إلى القيمة أقل بكثير من الحد الذي وضعته المؤسسة، وأن مخاطر القروض يتم تخفيضها من خلال تحويل الراتب وتقديم ضمانات حكومية على نسبة كبيرة من القروض العقارية الجديدة. وأشارت المؤسسة إلى أنها تراقب الإقراض العقاري عن كثب، كما أنها فرضت مؤخرا غرامة على عدد من المؤسسات المالية لمخالفتها سياسات الإقراض المسؤول (التي تحدد التزامات القرض الشهرية كنسبة من دخل المقترض).

٣٩- وقد تُوِّجت إصلاحات السوق المالية بإدراج المملكة في مؤشرات أسواق الأسهم والسندات العالمية هذا العام. وقام مكتب إدارة الدين بنشر خطة اقتراض سنوية وجدول زمني لإصدارات سندات الدين المحلي للمرة الأولى هذا العام، وتوسيع نطاق منحني العائد من خلال إصدار صكوك بأجل ٣٠ عاما، وإنشاء نظام المتعاملين الأوليين، كما تم السماح لأول مستثمر أجنبي بالدخول إلى سوق سندات الدين. ويجري أيضا توسيع قاعدة المستثمرين المحليين من خلال إصدار صكوك بفئات صغيرة. وأشارت هيئة السوق المالية إلى أن العمل جار لإطلاق سوق للمشتقات بنهاية العام في إطار الإصلاحات التي تهدف إلى تعميق الأسواق المالية المحلية.

الإطار ٦: سوق الإسكان^١

يشهد الإقراض العقاري نمواً قوياً، وتراجعت أسعار العقارات في السنوات الأخيرة. وتتسم هذه المرحلة بمخاطر محدودة، لكن على صناع السياسات أن يراقبوا عن كثب مخاطر المالية العامة والقطاع المالي الناشئة عن سوق الإسكان.

انخفضت أسعار العقارات بنحو ٢٠% منذ عام ٢٠١٤، كما استمر انخفاض إيجارات المساكن منذ أوائل ٢٠١٧. ويُعزى المعروض الجديد من المساكن إلى المبادرات الحكومية لبناء مساكن بأسعار ميسرة، وربما يكون رحيل العمالة الوافدة قد أدى إلى تباطؤ الطلب على المساكن.



وقد أطلقت الحكومة برامج لبناء مساكن بأسعار ميسرة وزيادة تملك المنازل، كما تتيح لشركات التطوير العقاري فرص الحصول على الأراضي والتمويل، وتشجع تقنيات البناء الجديدة لزيادة المعروض من المساكن. وتهدف ضريبة الأراضي البيضاء المعلنة في عام ٢٠١٦ إلى تحفيز تطوير الأراضي. ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد صناديق الاستثمار العقارية المتداولة في عام ٢٠١٦ وغير ذلك من الإصلاحات إلى تخفيف القيود المالية التي تواجهها شركات التطوير العقاري. وفي فبراير ٢٠١٨، تم إطلاق خطة لتسويق قروض عقارية قيمتها ١٢٠ مليار ريال سعودي لتوفير القروض المدعومة، ودعم شركات التطوير العقاري. وإلى جانب ذلك، يعقد برنامج الإسكان الترموي شراكة مع الجمعيات الأهلية لبناء مساكن بأسعار ميسرة للأسر المستحقة للإعانات الاجتماعية.

ويجري حالياً تحفيز الطلب على المساكن من خلال السياسات الائتمانية والاتجاهات الديمغرافية. ويؤدي تزايد التوسع الحضري وتناقص حجم الأسرة إلى ارتفاع طلب السعوديين على المساكن، بينما يؤدي رحيل العمالة الوافدة إلى تباطؤ الطلب في قطاع الإيجارات في السوق. وقد تم تطبيق نظام جديد للرهن العقاري في ٢٠١٢ ساعد البنوك والمؤسسات غير المصرفية على تقديم قروض لتمويل شراء عقارات سكنية. وتم إطلاق برنامج الرهن العقاري الميسر في عام ٢٠١٦ لمساعدة الأسر السعودية في الحصول على القروض العقارية. وتم رفع الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة التي طبقت على مشتري المساكن للمرة الأولى من ٨٥% إلى ٩٠% في يناير ٢٠١٨ وتم تخفيض أوزان مخاطر القروض العقارية. وقد أنشأ صندوق الاستثمارات العامة شركة لإعادة تمويل الرهن العقاري.

وينبغي لصناع السياسات مواصلة تحري اليقظة إزاء المخاطر المالية ومخاطر المالية العامة المحتملة مع تطور سوق العقارات. فقد تؤدي التحركات الكبيرة في أسعار المساكن إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي كما هو موضح في تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في إبريل ٢٠١٩. ويعد تعرض البنوك لمخاطر قطاع العقارات محدوداً - فقد بلغت القروض العقارية ١٧% من إجمالي القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص في نهاية ٢٠١٨. وإلى جانب ذلك، غالباً ما تُخصم أقساط القروض العقارية من الراتب مباشرة، مما يحد من احتمالات التوقف عن السداد. كذلك تضمن الحكومة العديد من القروض العقارية الجديدة. لكن في المستقبل، ينبغي أن تواصل السياسات الاحترازية إيلاء اهتمام وثيق لسوق العقارات ويجب تحري الدقة في تقييم الأثر المالي لبرامج الإسكان بما في ذلك ما يتم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

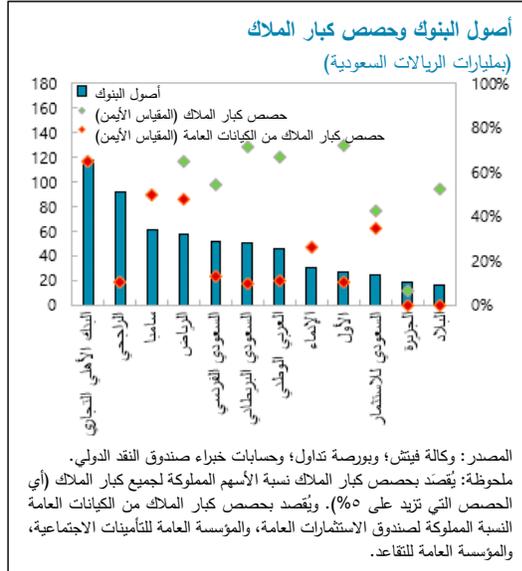
^١ إعداد يانغ يانغ.

٤٠ - ورحب الخبراء بالجهود المبذولة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في إطار "برنامج تطوير القطاع المالي". وذكرت الحكومة أنها تتنظر حالياً في استخدام نظام الوكالة المصرفية والتقنيات المالية للمساعدة في توسيع قنوات الحصول على الخدمات المالية وزيادة المنافسة السوقية، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج المدن الكبرى. وأشارت إلى أن دخول خمسة بنوك أجنبية جديدة إلى السوق على مدار العام الماضي سيسهم في تعزيز المنافسة. وحذر الخبراء من تحديد مستويات إقراض مستهدفة لقطاعات معينة، وأشاروا إلى أن عمليات الدمج بين البنوك الكبرى ستؤدي إلى زيادة التركيز السوقي، كما يمكن أن تسهم الملكية المشتركة للبنوك في الحد من حوافز المنافسة والابتكار (الإطار ٧).

الإطار ٧: الآثار الممكنة لهياكل الملكية المشتركة في البنوك^١

قد تؤدي الملكية المشتركة إلى الحد من حوافز المنافسة لدى البنوك. ويمكن أن تساعد زيادة المنافسة في خلق قطاع مالي أكثر ديناميكية وقادر على دعم نمو القطاع الخاص.

وتشير دراسات جديدة إلى أن الشركات ذات الملكية المشتركة تنافس بدرجة أقل من غيرها. وحسب وجهة النظر التقليدية، تعمل الشركات على تعظيم أرباح مالكيها، بما في ذلك من خلال المنافسة مع الشركات الأخرى في القطاع نفسه. ولكن أعمالاً صدرت مؤخراً تخالف هذا الرأي.^٢ فكلما زاد سعي المستثمرين إلى تنويع استثماراتهم، وارتفع نمو الاستثمارات المربوطة بمؤشرات، أصبحت الملكية المشتركة للشركات أكثر تداخلاً. وإذا كان لشركتين نفس المالك، فلن يكون من الواضح أن تؤدي المنافسة بينهما إلى زيادة قيمة المحفظة الإجمالية التي يحوزها المستثمرون. وتعرض الدراسات نتائج تجريبية تتسق مع هذه الفكرة. ففي الأسواق التي تزداد فيها الملكية المشتركة في البنوك، يحصل المودعون على أسعار فائدة أقل.^٣ وبخلاف البنوك، تفرض شركات الطيران التي يزداد فيها حجم الملكية المشتركة أسعاراً أعلى.



وتتملك المؤسسات الحكومية حصصاً كبيرة في البنوك السعودية، مما قد يقلل من حوافز المنافسة. فصندوق الاستثمارات العامة وصندوقاً معاشات التقاعد يمتلك كل منهما حصصاً كبيرة في معظم البنوك السعودية. ويوجه أعم، تتركز ملكية البنوك السعودية في صورة حصص فردية كبيرة (حصص فردية تزيد قيمتها على ٥%) مملوكة لمستثمرين آخرين، دون وجود تداخل في ملكية هذه الحصص بالضرورة. وتشهد البيئة التنافسية في الوقت الحالي تغيرات مستمرة؛ فهناك عمليات دمج بين البنوك تمت الموافقة عليها أو يجري بحثها حالياً، إلى جانب دخول عدد من البنوك الجديدة في السوق.

وستكون المنافسة عاملاً مهماً للمساعدة في تحقيق أهداف "برنامج تطوير القطاع المالي". ويهدف هذا البرنامج إلى خلق قطاع مالي من شأنه دعم تنمية القطاع الخاص وتنويع أنشطته، بما في ذلك من خلال زيادة الخدمات المالية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كذلك فإن زيادة المنافسة تدعم الشمول المالي.^٤ وبالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى زيادة وتطوير مجموعة الأدوات المالية التي يمكن للمستثمرين الأفراد السعوديين استخدامها بغرض

الادخار. وكما أُشير آنفاً، قد تتيح زيادة المنافسة حصول المودعين على نسبة أكبر من القيمة التي يحققها القطاع المصرفي. وبينما يُفترض أن يسهم دخول البنوك الجديدة إلى السوق في زيادة المنافسة، فإن النجاح في تحقيق أهداف "برنامج تطوير القطاع المالي" قد يتطلب مراجعة أوضاع القطاع المصرفي، بما في ذلك هياكل الملكية، لضمان وجود منافسة كافية لتحقيق النتائج المنشودة. ونظراً لأن زيادة المنافسة قد تؤدي إلى مزيد من المخاطرة، سيتعين الاستمرار في تعزيز التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

^١ هذا الإطار من إعداد ديفيا كيرتي.

^٢ راجع SCHMALZ (2018), "COMMON-OWNERSHIP CONCENTRATION AND CORPORATE CONDUCT." ANNUAL REVIEW OF FINANCIAL ECONOMICS.

^٣ راجع AZAR, RAINA, AND SCHMALZ (2016), "ULTIMATE OWNERSHIP AND BANK COMPETITION".

^٤ راجع IMF (2019), "FINANCIAL INCLUSION OF SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES IN THE MIDDLE EAST AND CENTRAL ASIA". DEPARTMENT PAPER 19/02.

٤١ - وتواصل الحكومة العمل على تقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب التوصيات التي وردت في تقرير التقييم المشترك الصادر في سبتمبر ٢٠١٨، وترى أنها تحرز تقدماً جيداً في هذا الشأن. وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مواصلة تحسين فعالية وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمليات ذات الصلة، ودعم سياسات مكافحة الفساد، والتشجيع على توفير المعلومات اللازمة عن المستفيدين الحقيقيين. وأشارت الحكومة إلى أن البنوك السعودية لم تشهد أي تغييرات على جانب العلاقات مع البنوك المراسلة وأنها عملت خلال العام الماضي على ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأي متطلبات إضافية للبنوك المراسلة. وحث الخبراء الحكومة على مواصلة العمل على معالجة القضايا التي أثّرت في تقرير التقييم المشترك، بما في ذلك إجراءات العناية الواجبة بالعملاء من الأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وإجراء التحقيقات المالية.

دال - سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي

٤٢ - سجل الحساب الجاري فائضاً كبيراً في عام ٢٠١٨، وارتفع حجم الاحتياطيات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي وهو مرتفع بالفعل مقارنة بمقياس تقييم كفاية الاحتياطيات الذي وضعه الصندوق. ووفقاً لتقييم خبراء الصندوق، كان المركز الخارجي في عام ٢٠١٨ أضعف إلى حد ما من المستوى الذي يتسق مع مرتكزات سياسة المالية العامة المحبذة على المدى المتوسط (الملحق ٥). ويتعين تحقيق الضبط المالي وزيادة كفاءة الإنفاق لتعزيز المركز الخارجي.

٤٣ - واتفق الخبراء مع الحكومة على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال هو الخيار الأفضل للمملكة نظراً لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي. وسيتيح تحسين مرونة سعر الصرف زيادة إيرادات المالية العامة بالريال السعودي، وقد يدعم بمرور الوقت تطوير القطاع التجاري غير النفطي، وسيتمكن مؤسسة النقد العربي السعودي من تطبيق سياسة أكثر استقلالية فيما يتصل بتحديد أسعار الفائدة، كما سيتيح مزيداً من التقارب بين سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري. وفي حالة وقف العمل بنظام الربط، فقد يؤدي ذلك إلى التأثير على الثقة بالاستقرار النقدي، وزيادة عدم اليقين، وتخفيض مزايا التنافسية في الأجل القريب. فغالبية الصادرات تتركز في المنتجات النفطية أو المرتبطة بالنفط كما تعد قابلية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات المنتجة محلياً التي يرتفع فيها محتوى العمالة والمدخلات الوسيطة. ومع ذلك، ينبغي مراجعة نظام ربط سعر الصرف بصفة دورية للتأكد من أنه لا يزال ملائماً.

ها - قضايا إحصائية

٤٤ - هنالك تحسن كبير في إتاحة البيانات الاقتصادية، ولكن الأمر لا يزال يتطلب جهداً أكبر. فالمملكة لم تشارك بعد في "المعيار الخاص لنشر البيانات" الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وينبغي مواصلة الجهود للعمل على انضمامها في أقرب وقت ممكن.

تقييم خبراء الصندوق

٤٥ - تحقّق الحكومة تقدماً جيداً في تنفيذ برنامجها الإصلاحية. فقد ارتفع النمو غير النفطي، وزادت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة مع تحسن مستويات التوظيف على مدار السنتين الماضيتين، وساهم التطبيق الناجح لضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات المالية غير النفطية، وساعدت إصلاحات أسعار الطاقة في خفض معدلات استهلاك الفرد للبنزين والكهرباء، كما تحسنت شفافية المالية العامة. وسيكون من الضروري تحديد أولويات مبادرات الإصلاح على النحو الملائم لضمان استمرار نجاحها.

٤٦ - وهناك حاجة للضبط المالي من أجل إعادة بناء الهوامش المالية الوقائية والحد من المخاطر على المدى المتوسط. ويجب أن توازن السياسات بين استدامة المالية العامة والإنفاق الاجتماعي والتنموي. فإن أي انخفاض كبير في أسعار النفط عن المستوى المقترض في الميزانية سيؤدي إلى عجز كبير في الميزانية إذا لم يصاحبه تراجع في الإنفاق الحكومي، ولكن من نقطة بداية أضعف على مستوى الهوامش المالية الوقائية مقارنة بعام ٢٠١٤.

٤٧ - وسيتطلب الضبط المالي تنفيذ الإصلاحات التي تم الإعلان عنها بالفعل، وتحديد تدابير مالية إضافية. إذ ينبغي مواصلة تنفيذ إصلاحات أسعار الطاقة والمياه المقررة، مع دعمها بتوفير التعويضات للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وزيادة الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة، وإن كان يمكن التدرج في تنفيذها لتخفيف حدة تأثيرها على القطاع الخاص والاقتصاد. كذلك ينبغي السماح بانتهاء العمل بصرف بدل غلاء المعيشة بمقتضى الأمر الملكي الصادر في يناير ٢٠١٨ حسب الموعد المحدد بنهاية عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض فاتورة الأجور الحكومية وزيادة الإنفاق الرأسمالي بصورة أكثر منهجية سيحققان وفورات في المالية العامة. وقد تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنجاح، وينبغي النظر، بالتشاور مع دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي، في رفع معدلها.

٤٨ - ويتعين مواصلة تحسين إدارة النفقات. وقد تم بالفعل تنفيذ إصلاحات مهمة، ولكن الإنفاق ارتفع نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويجب أن يساعد إطار المالية العامة وعملية إدارة النفقات في الحفاظ على مستوى من الإنفاق يمكن تحمله مع اختلاف مستويات أسعار النفط. ومن خلال زيادة التركيز على العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية، سيتمكن الفصل بشكل أفضل بين سياسة المالية العامة وتقلبات أسعار النفط. ومن شأن نظام المشتريات الحكومية المقرر أن يصدر قريباً، والإصلاحات المصاحبة له، تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي والحد من مخاطر الفساد. وينبغي عدم إعفاء أي من المؤسسات التي تستخدم أموال الميزانية من هذا النظام.

٤٩ - وينبغي اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز شفافية المالية العامة. فمن خلال نشر بيانات أكثر تفصيلاً عن تنفيذ الميزانية والإنفاق، والمطابقة بين توقعات الميزانية ونتائجها؛ سيتمكن زيادة شفافية المالية العامة بشكل أكبر. وينبغي كذلك إحراز تقدم نحو إنتاج معلومات المالية العامة للقطاع العام على أساس موحد.

٥٠ - ومن الضروري توفير إطار قوي لإدارة الأصول والخصوم الحكومية. وقد تم إحراز تقدم كبير نحو وضع إطار إدارة الدين. فمن شأن دمج قرارات الاستثمار والاقتراض لمختلف المؤسسات الحكومية في إطار واحد أن يسمح بإجراء تحليل شامل للميزانية العمومية والتدفقات النقدية للقطاع العام بالإضافة إلى المفاضلة بين المخاطر والعوائد.

٥١ - وتعكف الحكومة في الوقت الحالي على تنفيذ إصلاحات طموحة بغرض تنمية الاقتصاد غير النفطي. فمن شأن السياسات الصناعية، والتي يتضمنها "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية"، أن تساعد في التغلب على إجماع شركات القطاع الخاص عن الدخول في قطاعات جديدة أو ذات مخاطر أعلى، ولكن ينبغي توخي الحرص في تنفيذها. وينبغي توجيه الدعم الحكومي إلى القطاعات ذات الأولوية وليس إلى شركات محددة، وربطه بإطار زمني محدد ومعايير أداء صارمة. ولا يزال تأثير القطاع العام على الاقتصاد كبيراً، وسيكون من المهم أن يساعد الإنفاق الحكومي وغيره من التدخلات الأخرى في جذب القطاع الخاص بدلاً من مزاحمته.

٥٢ - وستحقق السياسات الهادفة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الجديدة أقصى نجاح ممكن إذا ما توافرت في العاملين السعوديين المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص وكان لديهم الحافز على تقديم هذه المهارات مقابل أجور تنافسية. وسيتمتع تضيق الفجوة الحالية بين الأجور والإنتاجية. وستكون هناك حاجة لحلول مبتكرة لضمان تحقيق الإنفاق الحكومي للأهداف الاجتماعية والاقتصادية دون التأثير على حوافز العمل بالقطاع الخاص. وينبغي أن تركز سياسات سوق العمل على تحديد توقعات واضحة بشأن الآفاق المستقبلية للوظائف الحكومية، وتحسين التدريب والتعليم، وتعزيز فعالية برامج دعم سوق العمل، وزيادة حرية انتقال العمالة الوافدة من خلال إصلاح نظام التأشيرات. وسيساعد الارتفاع المستمر في نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة وتحسن مستويات التوظيف على زيادة الإنتاجية والنمو.

٥٣ - وتتواصل الإصلاحات الهادفة إلى تقوية الإطار القانوني والحد من القيود المفروضة على الأنشطة التجارية. وقد ساهمت نظم الإفلاس والرهن التجاري في سد فجوات مهمة في البنية التحتية القانونية، بينما يُتوقع أن تساعد الجهود المبذولة لتبسيط إجراءات بدء الأعمال وتخليص الحاويات في الموانئ على دعم بدء الأعمال والتجارة. وينبغي مراجعة متطلبات إصدار تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو المقرر، وتسريع وتيرة برامج الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي بدأت بالفعل في إبرام عدد من الصفقات. وينبغي كذلك استمرار جهود تقوية أطر الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحد من مخاطر الفساد.

٥٤ - ومن المهم أن تكون الإصلاحات شاملة للجميع، وأن تتم حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من أي آثار سلبية. وقد ساعد تنفيذ برنامج حساب المواطن في ديسمبر ٢٠١٧ مساعدة فعالة في حماية الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من ارتفاع التكلفة الناتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاحات أسعار الطاقة. وينبغي مراجعة برامج المساعدات الاجتماعية، وهو ما تقوم به الحكومة بالفعل، لضمان توفير الدعم المالي الكافي للمستحقين واستهداف الفئات بدقة.

٥٥ - وتتمتع البنوك بالربحية والسيولة، كما تمتلك مستوى جيداً من رأس المال. ويشهد الإقراض العقاري نمواً قوياً في الوقت الحالي على خلفية تراجع أسعار العقارات في السنوات الأخيرة، وينبغي أن تستمر مؤسسة النقد العربي السعودي في مراقبتها الحصيفة لمستوى جودة الإقراض العقاري.

٥٦ - ويتمثل أحد الأهداف الأساسية من "برنامج تطوير القطاع المالي" في زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن يساعد تطوير نظام الوكالة المصرفية والتقنيات المالية في توسيع قنوات الحصول على الخدمات المالية وزيادة المنافسة السوقية، لا سيما في المناطق الواقعة خارج المدن الكبرى. وينبغي زيادة الخدمات المالية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

والنساء والشباب، مع ضرورة تجنب وضع أهداف إقراض لقطاعات معينة. ومع استمرار الإصلاحات، سيكون تحقيق التوازن الصحيح بين الابتكار والاستقرار تحدياً أساسياً أمام الجهات التنظيمية في القطاع المالي.

٥٧- **وقد تحقق تقدم سريع في إصلاحات السوق المالية.** وسيساعد إدراج المملكة في مؤشرات أسواق الأسهم والسندات العالمية على ارتفاع التدفقات المالية الوافدة إلى سوق الأسهم وزيادة الطلب على التمويل. وقد تم تنفيذ عدد من الإصلاحات المهمة في سوق الدين المحلي، بما في ذلك وضع نظام للمتعاملين الأوليين، وتوسيع نطاق منحى عائد السندات الحكومية ليشمل آجال استحقاق طويلة. وسيساعد ذلك مع مرور الوقت في تعميق سوق الدين الخاص وتوسيع نطاق الأدوات المتاحة للمدخرين.

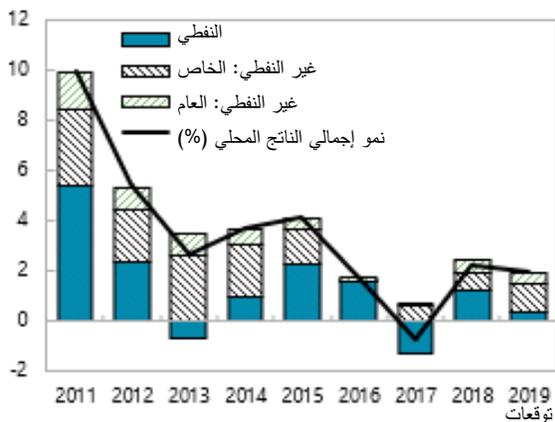
٥٨- **ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي هو الخيار الأفضل للمملكة نظراً لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي.** ووفقاً لتقييم فريق الخبراء، كان المركز الخارجي في عام ٢٠١٨ أضعف إلى حد ما من المستوى الذي يتسق مع مرتكزات سياسة المالية العامة المحبذة على المدى المتوسط.

٥٩- **ويرحب الخبراء بالتحسن المحرز في جودة البيانات الاقتصادية، ولكن هناك فجوات مهمة.** وينبغي أن تشترك المملكة في "المعيار الخاص لنشر البيانات" في أقرب وقت ممكن.

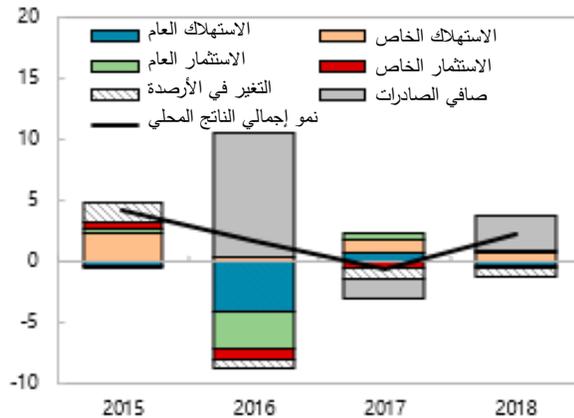
٦٠- **ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهراً.**

الشكل البياني ١: تطورات القطاع الحقيقي

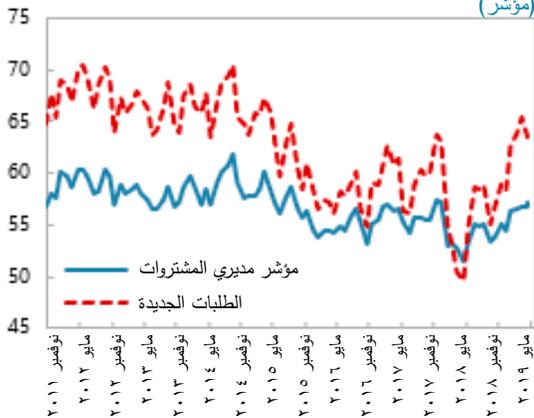
المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(بالنقاط المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(بالنقاط المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)



بيئة الأعمال
(مؤشر)



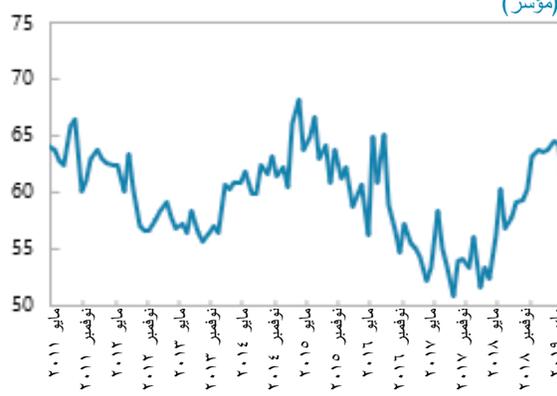
مؤشرات الإنفاق الاستثماري
(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير % على أساس سنوي)



مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي
(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير % على أساس سنوي)



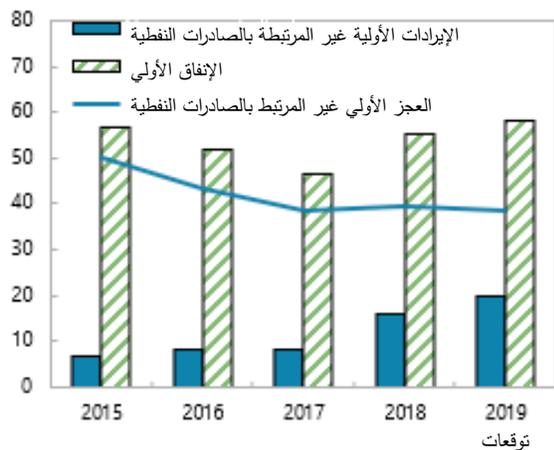
مزاج المستهلكين
(مؤشر)



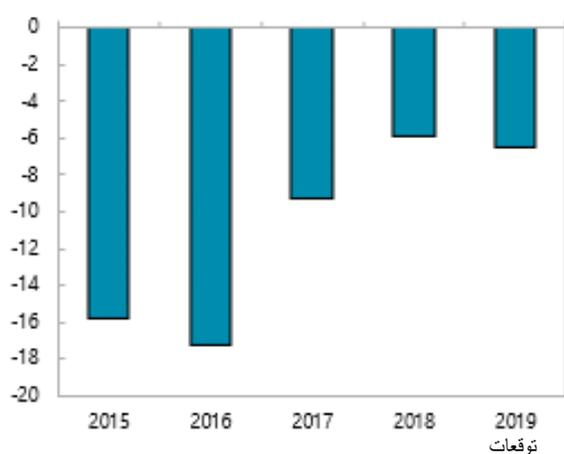
المصادر: الحكومة السعودية؛ ومؤسسة Haver؛ ومؤسسة Markit؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢: تطورات المالية العامة

الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

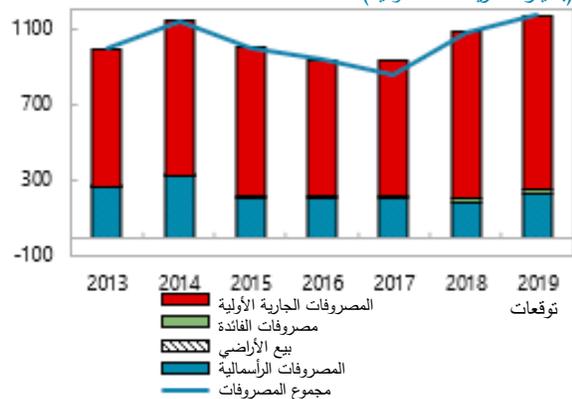


رصيد المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الإنتفاق الحكومي

(بمليارات الريالات السعودية)



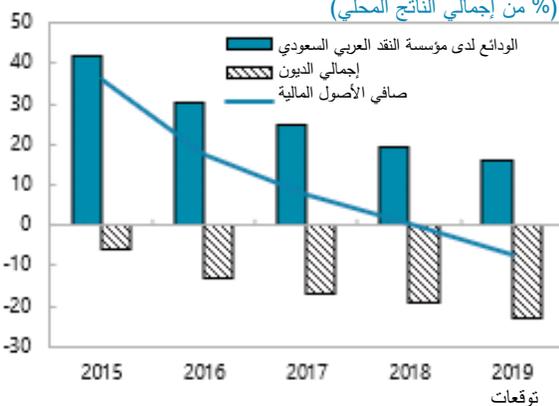
الإيرادات الأولية غير المرتبطة بالصادرات النفطية

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية

(% من إجمالي الناتج المحلي)



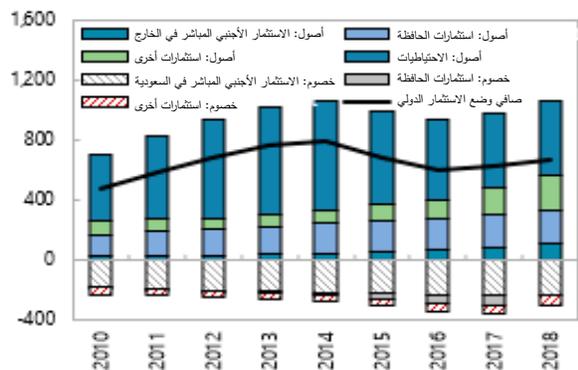
الإنتفاق الحكومي - عناصر التكوين القطاعي ٢٠١٨



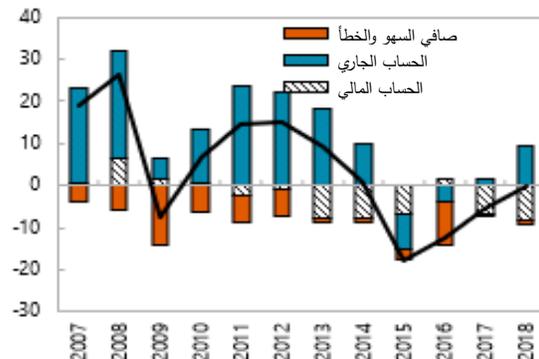
المصدر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣: تطورات القطاع الخارجي

وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

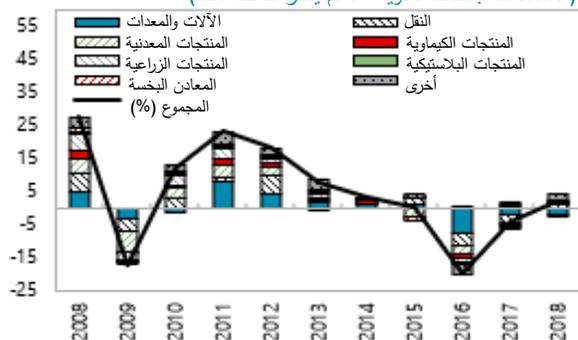


أرصدة الحسابين الجاري والمالي، ٢٠١٨-٢٠٠٧
(% من إجمالي الناتج المحلي)



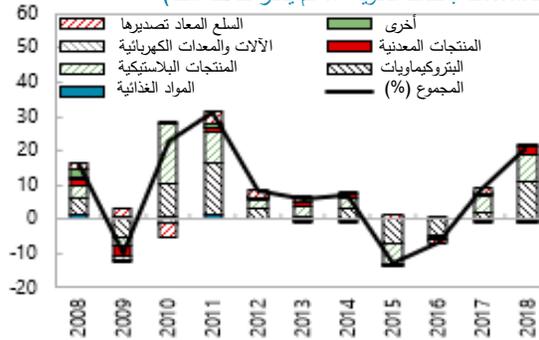
نمو الواردات

(المساهمات بالنقاط المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



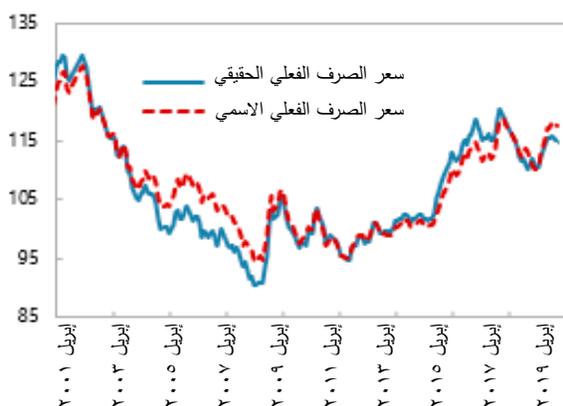
نمو الصادرات غير النفطية

(المساهمات بالنقاط المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



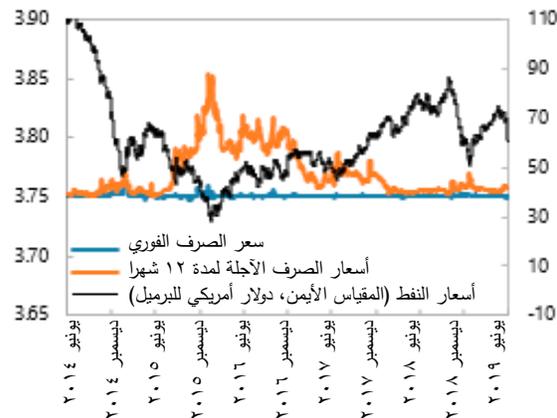
أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية

(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠، زيادة = ارتفاع سعر الصرف)



أسعار الصرف الفورية والآجلة وأسعار النفط

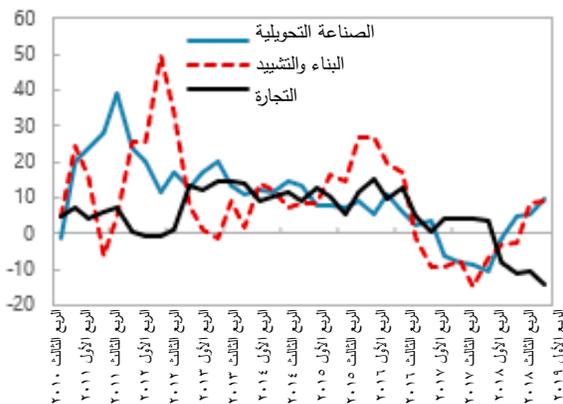
(ريال سعودي للدولار الأمريكي)



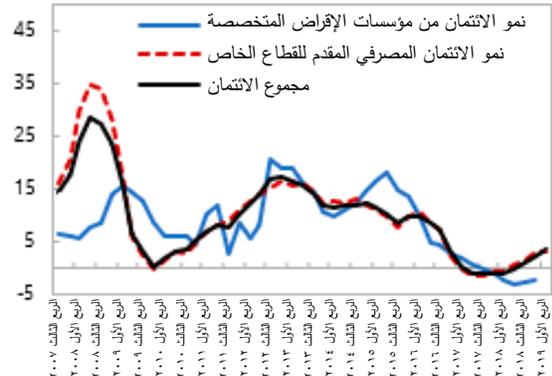
المصادر: مؤسسة Haver، ومؤسسة ICIS، ومؤسسة Bloomberg، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤: التطورات النقدية

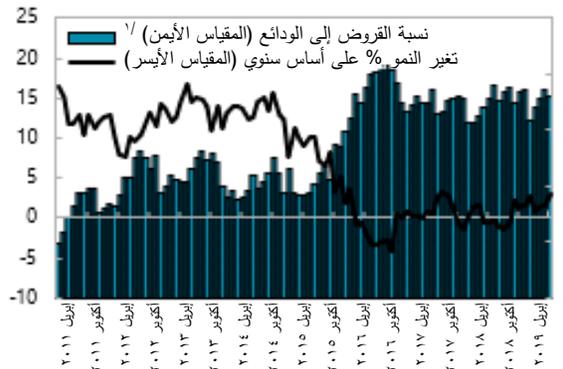
نمو الائتمان المصرفي في قطاعات مختارة
(التغير % على أساس سنوي)



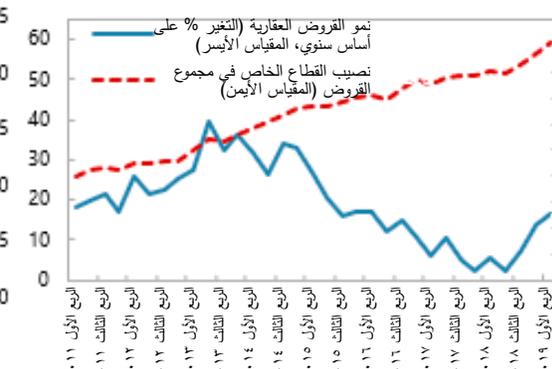
نمو الائتمان
(التغير % على أساس سنوي)



ودائع البنوك التجارية

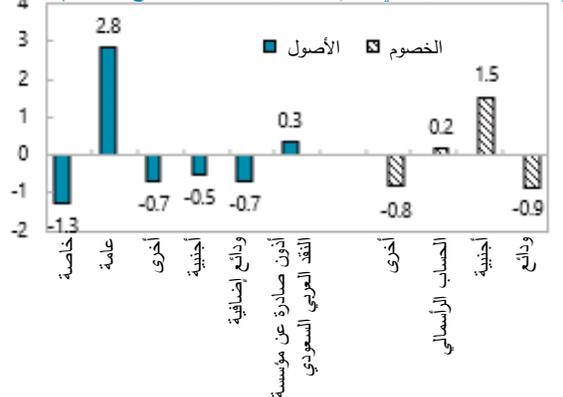


القروض العقارية



التغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، إبريل ٢٠١٨-٢٠١٩

(التغير بالنقاط المئوية في حجم العناصر كنسبة من مجموع الأصول)



السيولة الفائضة في القطاع المصرفي

(% من أصول البنوك)



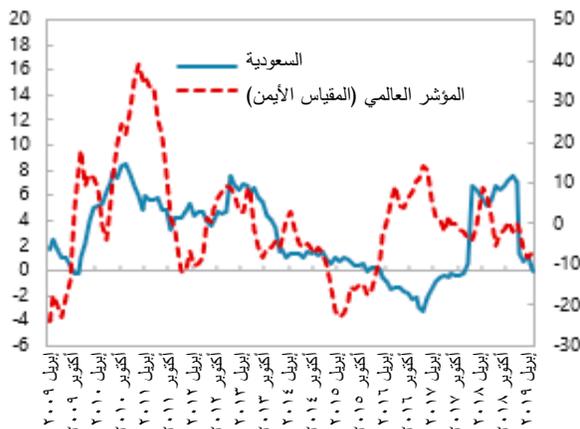
المصادر: مؤسسة Haver، ومؤسسة Reuters، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يحسب الخبراء نسبة القروض إلى الودائع على أساس نسبة مجموع الائتمان المصرفي إلى مجموع الودائع المصرفية.

الشكل البياني ٥: التضخم وتطورات السوق المالية

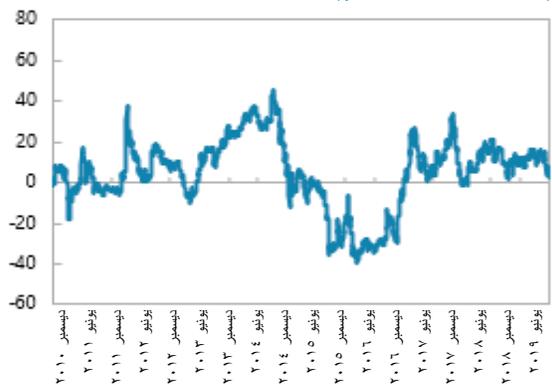
مؤشرات أسعار المواد الغذائية

(التغير % على أساس سنوي)



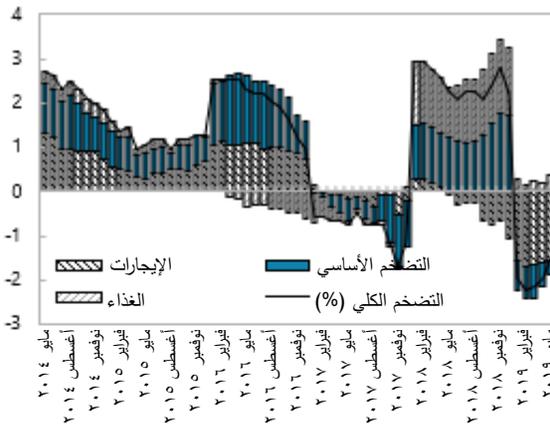
مؤشر أسعار جميع الأسهم في بورصة تداول

(التغير % على أساس سنوي)



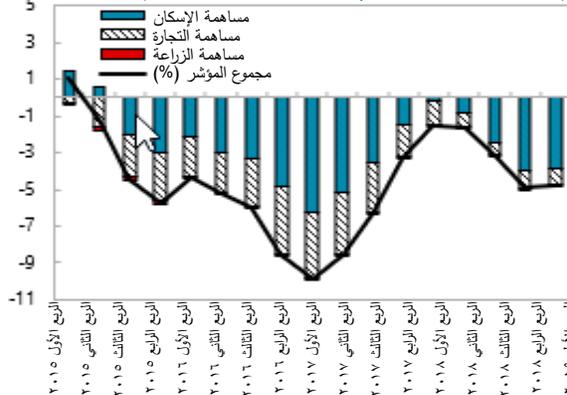
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين

(التغير % على أساس سنوي أو المساهمة بالنقاط المئوية)

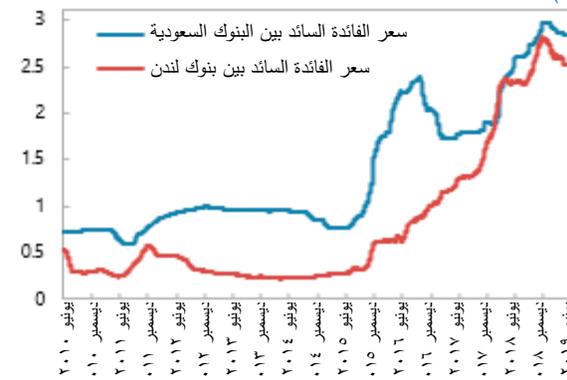


مؤشر العقارات

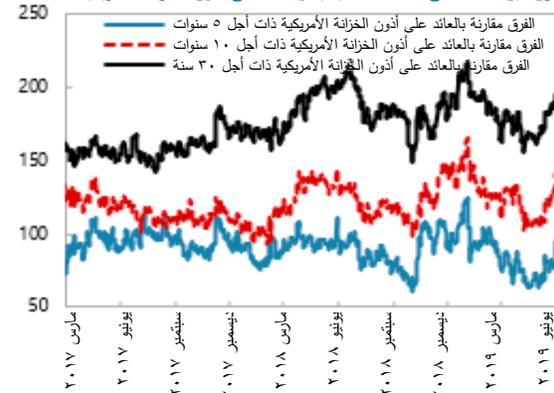
(التغير % على أساس سنوي أو المساهمة بالنقاط المئوية)



سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي لثلاثة أشهر (%)



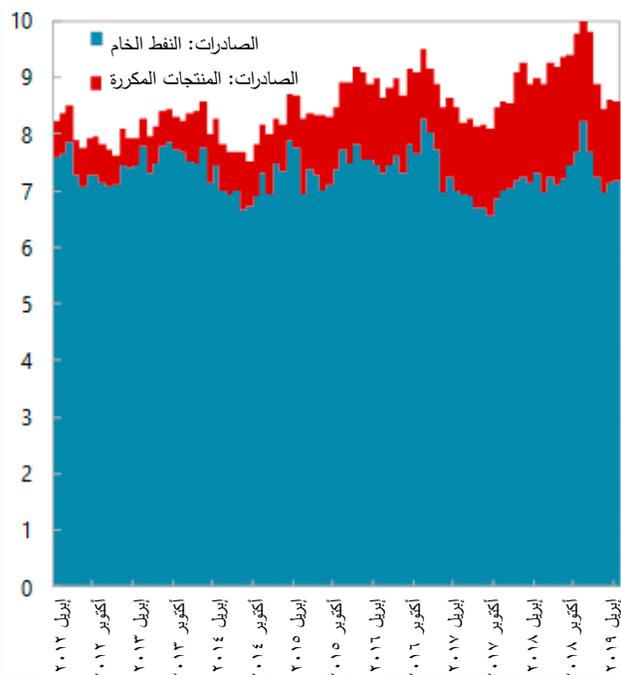
العائد على السندات السعودية الدولية (الفرق بين العائد على السندات السيادية والعائد على أذون الخزانة الأمريكية، بنقاط الأساس)



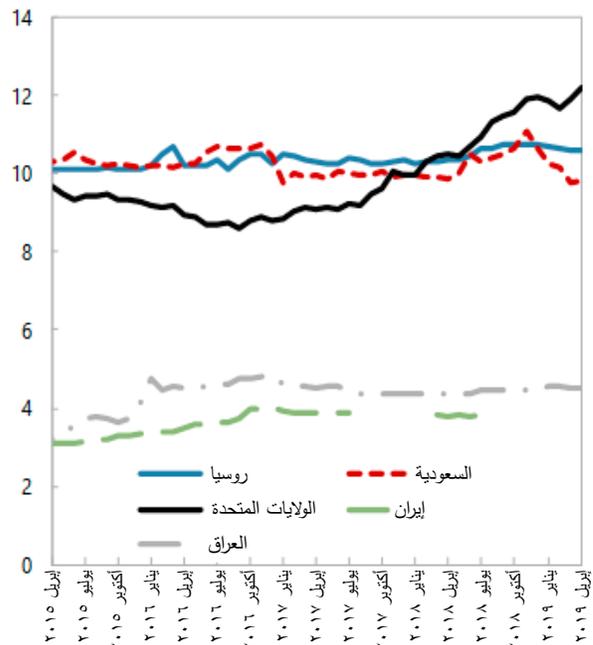
المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Markit، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦: تطورات سوق النفط

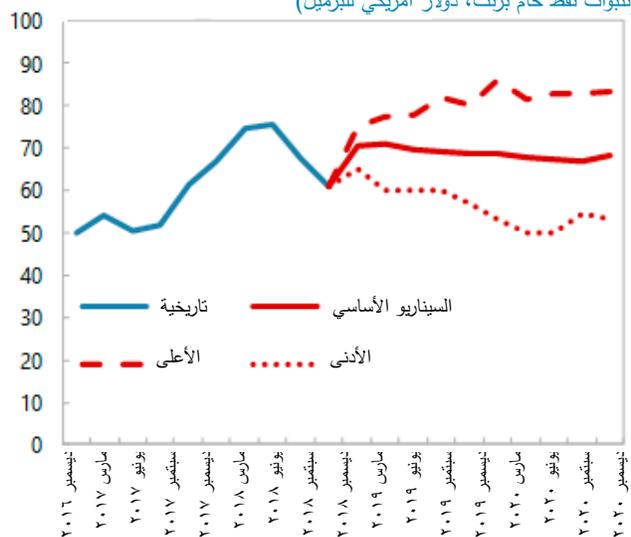
إنتاج وصادرات النفط
(مليون برميل يوميا)



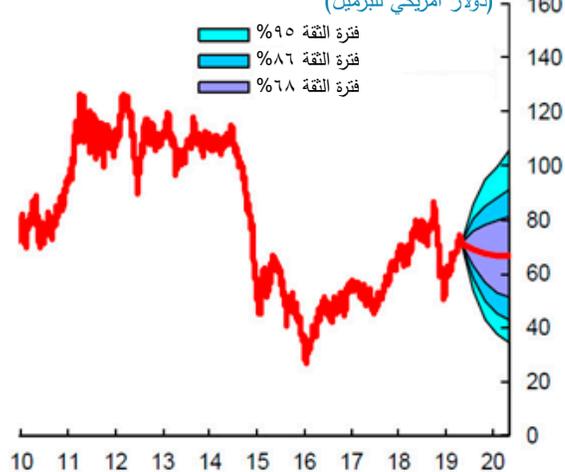
ناتج كبرى البلدان المنتجة للنفط
(مليون برميل يوميا)



التنبؤات الوسيطة المجمعة لأسعار النفط
(تنبؤات نفط خام برنت، دولار أمريكي للبرميل)

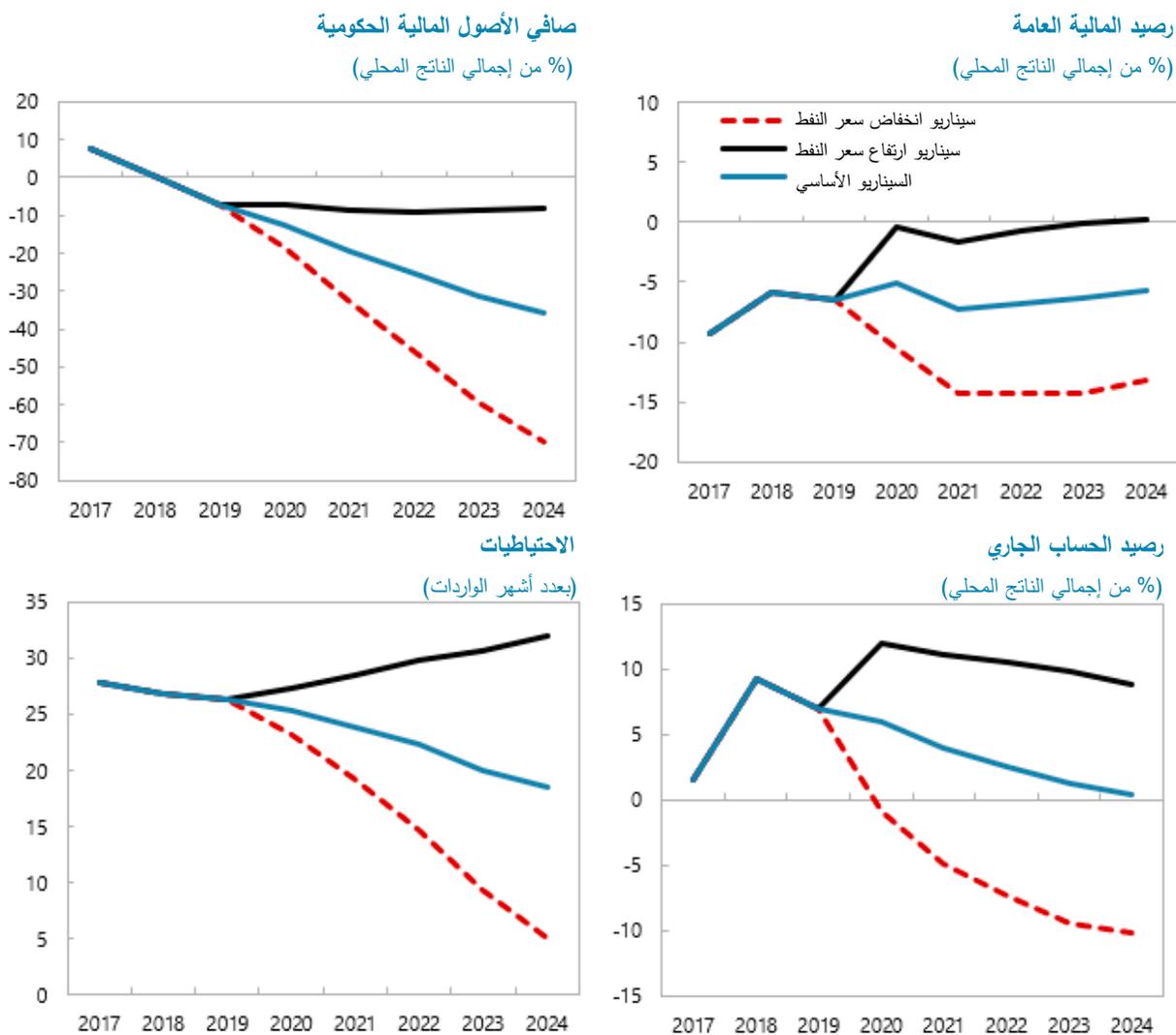


نفط خام برنت ١/
(دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: مبادرة بيانات النفط المشتركة، ومؤسسة Bloomberg، والوكالة الدولية للطاقة، والتنبؤات الوسيطة المجمعة للطاقة، ووحدة السلع الأولية بإدارة البحوث، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^{١/} مشتقة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ٢٨ مايو ٢٠١٩.

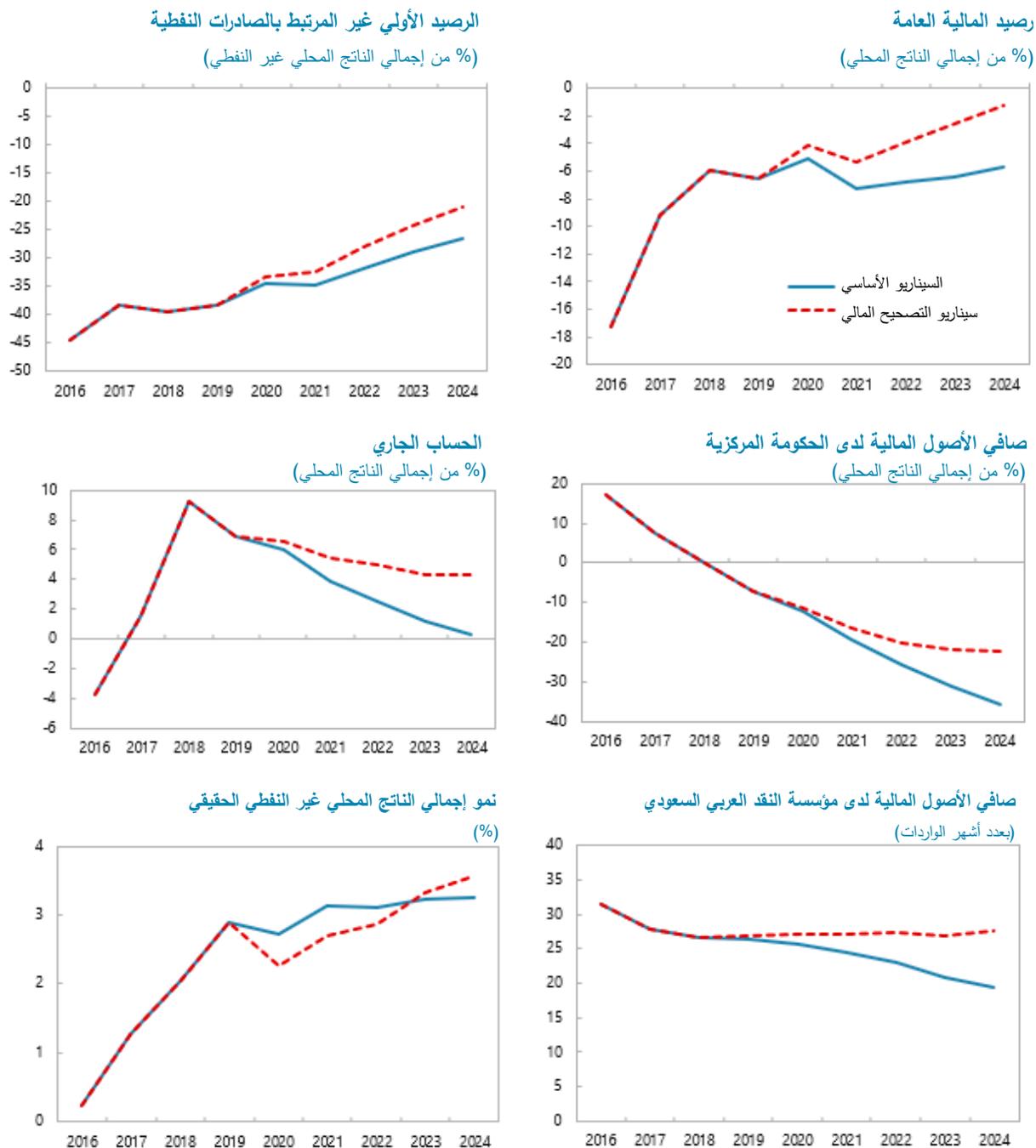
الشكل البياني ٧: سيناريو تجاوز التوقعات وسيناريو قصور النتائج عن التوقعات في أسعار النفط ^{١/}



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^{١/} يفترض سيناريو انخفاض سعر النفط تراجع سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن مستواه المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. ويفترض سيناريو ارتفاع سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن مستواه المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة نفسها. ويفترض السيناريوهان عدم تغير مستوى الإنفاق الحكومي أو حصيلة الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي عنه في السيناريو الأساسي.

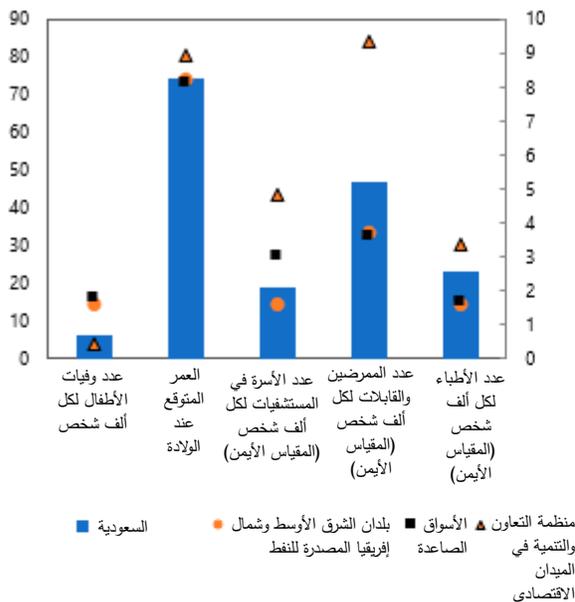
الشكل البياني ٨: السيناريو الأساسي وسيناريو التصحيح المالي



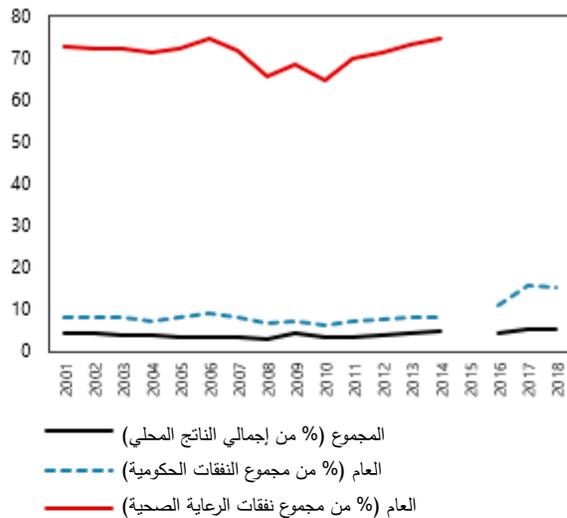
المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٩: الإنفاق الاجتماعي

مؤشرات الصحة وخصائص نظام الرعاية الصحية
مؤشرات، أحدث قيم متاحة

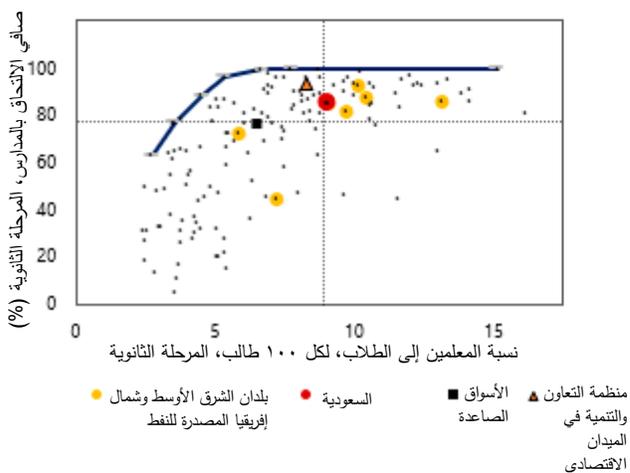


السعودية - نفقات الرعاية الصحية (%)



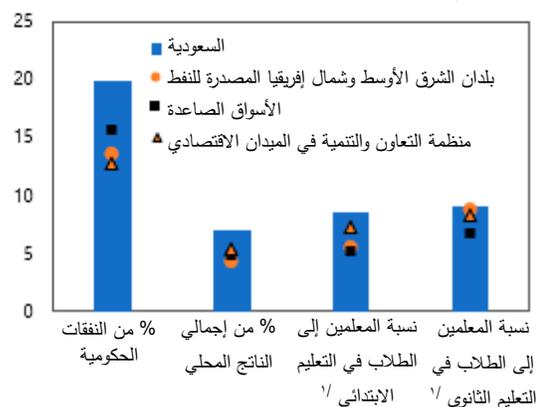
المعلمون ونتائج التعليم، المرحلة الثانوية

أحدث قيم متاحة^{١/}



نفقات التعليم الحكومية

أحدث قيم متاحة

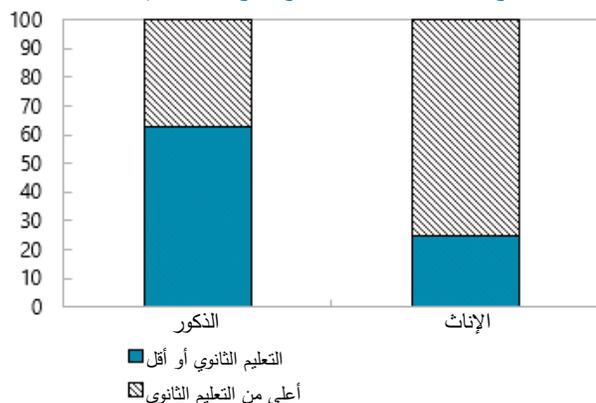


المصادر: أداة تقييم الإنفاق لدى إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبيانات العمر المتوقع عند الولادة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وقاعدة بيانات EPD لمعاشات التقاعد.

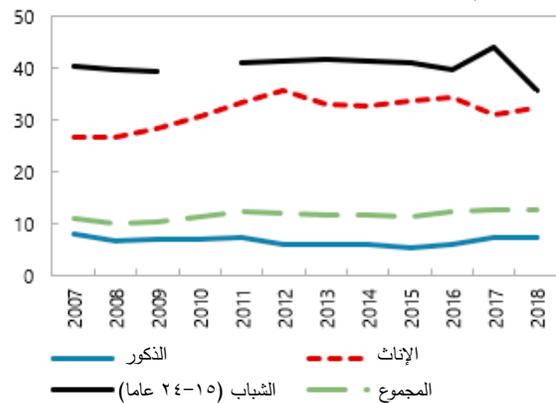
^{١/} نسبة المعلمين إلى الطلاب يُقصد بها عدد المعلمين لكل ١٠٠ طالب.

الشكل البياني ١٠: تطورات سوق العمل

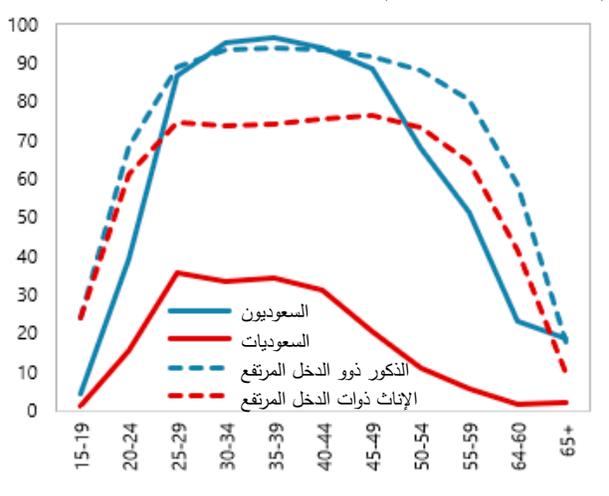
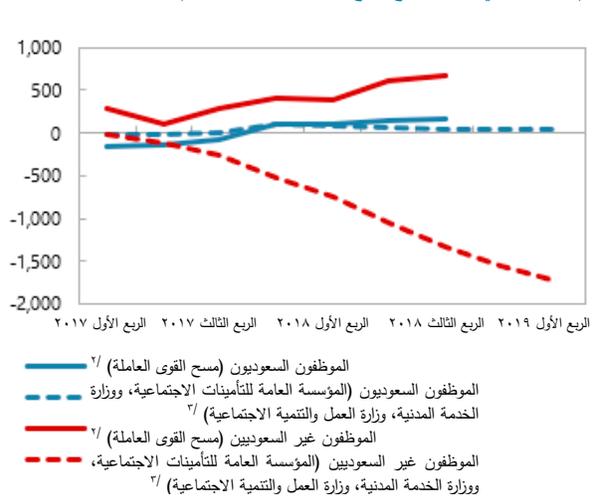
السعوديون المتعطلون حسب النوع والحالة التعليمية
(% من مجموع المتعطلين، اعتباراً من الربع الرابع من ٢٠١٨)



معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين
(%، ٢٠١٨)



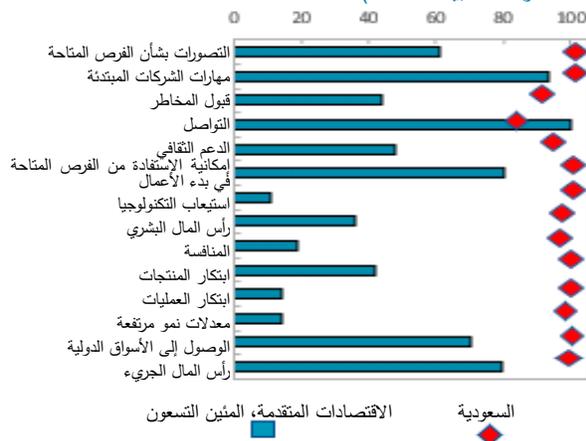
المشاركة في القوة العاملة حسب النوع والعمر، الربع الأول ٢٠١٩^{١/}
(التغير التراكمي مقارنة بالربع الرابع من ٢٠١٦، ألف شخص)



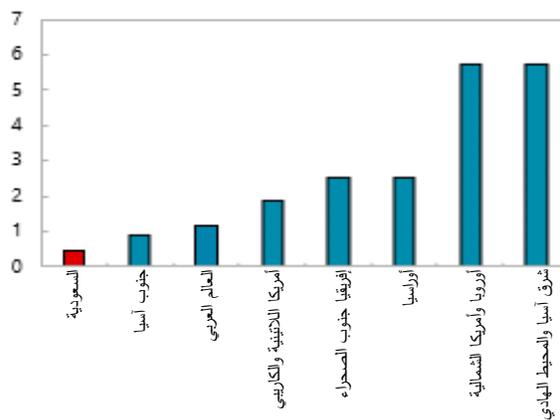
المصادر: الحكومة السعودية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والهيئة العامة للإحصاء)، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^{١/} بيانات البلدان مرتفعة الدخل في ٢٠١٥.
^{٢/} يستند عدد الموظفين إلى بيانات القوة العاملة ومعدل التوظيف الواردة في مسح القوى العاملة الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.
^{٣/} مصدر البيانات هو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. بيانات غير السعوديين تشمل العاملين في القطاعين الحكومي والخاص.

الشكل البياني ١١: المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسوق العقارات

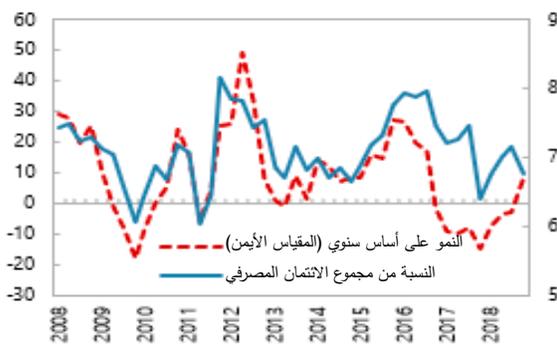
درجات المملكة العربية السعودية المسجلة في المؤشر العالمي لريادة الأعمال، ٢٠١٨ /^٢
(٢٠١٧ أو أحدث بيانات متاحة)



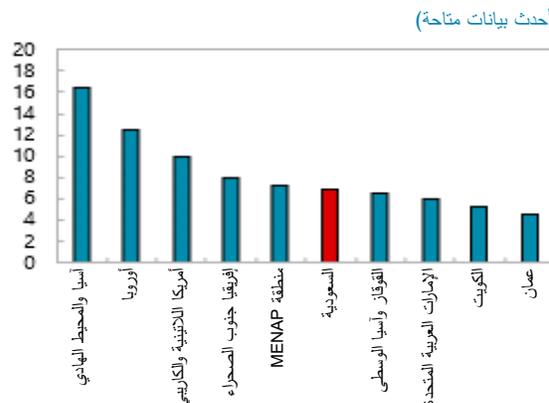
كثافة دخول الشركات الجديدة إلى السوق^{١/}
(٢٠١٦ أو أحدث بيانات متاحة)



الانتماء المصرفي المقدم لقطاع البناء والتشييد



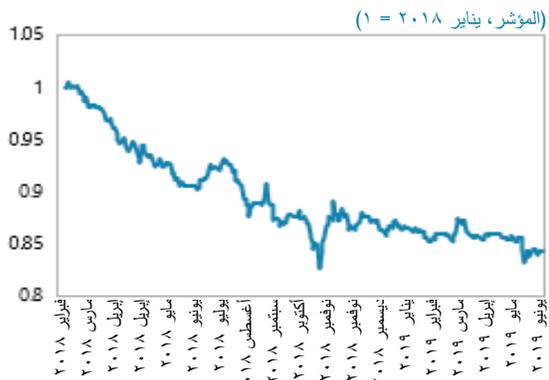
نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع الإقراض



مكون الإيجارات في مؤشر أسعار المستهلكين



أداء الصناديق الاستثمارية للاستثمار العقاري^{٣/}



المصادر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال ٢٠١٨، ومسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ومؤسسة Bloomberg، والحكومة السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^{١/} تستند مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي إلى البيانات الأولية المستمدة من مسح يتم إجراؤه على ١٩٠ اقتصادا حول العالم. وينبغي توخي الحذر عند تفسير هذه المؤشرات بسبب انخفاض عدد المقيمين، ومحدودية التغطية الجغرافية، واستخدام افتراضات نمطية بشأن القيود المفروضة على الأعمال، وحجم المعلومات المتاحة. وقد لا تعكس هذه المؤشرات أيضا التحولات الهيكلية المهمة الأخيرة. وبالنسبة لمؤشر كثافة دخول الشركات الجديدة إلى السوق فهو يقيس عدد الشركات الجديدة سنويا لكل ألف شخص في سن العمل.

^{٢/} يقيس المؤشر العالمي لريادة الأعمال سلامة بيئة ريادة الأعمال في كل بلد من ١٣٧ بلدا. وتشير الدرجات الأعلى إلى بيئة أفضل. وينبغي توخي الحذر عند تفسير هذه المؤشرات بسبب انخفاض عدد المقيمين، ومحدودية التغطية الجغرافية، واستخدام افتراضات نمطية بشأن القيود المفروضة على الأعمال، وحجم المعلومات المتاحة. وقد لا تعكس هذه المؤشرات أيضا التحولات الهيكلية المهمة الأخيرة.

^{٣/} متوسط عدد الصناديق الاستثمارية للاستثمار العقاري المتداولة في البورصة منذ فبراير ٢٠١٨.

الجدول ١: المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦-٢٠٢٤

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
١٠٠٨	١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٦	١٠٠٥	١٠٠٢	١٠٠٣	١٠٠٠	١٠٠٥
٥٧٤٤	٥٧٤٦	٥٨٤٥	٦٠٠٧	٦٣٠٩	٦٥٠٥	٦٧٤٩	٥٣٠٢	٤١٠٥
٣٤٤٥٨	٣٤٣٢٢	٣٤٢٠٦	٣٤١١٧	٣٤٠٤٨	٢٤٩٤٧	٢٤٩٣٤	٢٤٥٨٢	٢٤٤١٩
٩٢٢	٨٨٦	٨٥٥	٨٣١	٨١٣	٧٨٦	٧٨٢	٦٨٩	٦٤٥
٢٤٥١٧	٢٤٣٩١	٢٤٢٧٤	٢٤١٦٥	٢٤٠٦١	١٤٩٧١	١٤٩٢٩	١٤٨٢٤	١٤٧٩٧
٢٤٤٥٠٩	٢٤٤٠١٣	٢٣٦٢٣٧	٢٣٤٤٤٤	٢٣٤٣٨٤	٢٣٥٠٦١	٢٣٤٤١٨	٢١٠١١٤	٢٠٤٢٨٩
٢٤٥	٢٤٥	٢٤٤	٢٤٤	٣٠٠	١٠٩	٢٤٢	٠٠٧-	١٠٧
١٠٥	١٠٤	١٠٣	١٠٣	٣٠٥	٠٠٧	٢٠٨	٣٠١-	٣٠٦
٣٠٢	٣٠٢	٣٠١	٣٠١	٢٠٧	٢٠٩	٢٠١	١٠٣	٠٠٢
١٠١	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠٧	٢٠٧	٢٠٨	٠٠٧	٠٠٦
٤٠١	٤٠١	٤٠٠	٤٠٠	٣٠٢	٣٠٠	١٠٧	١٠٥	٠٠١
٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠٢	١٠١-	٢٠٥	٠٠٩-	٢٠٠
٠٠٧	١٠٤-	١٠٦-	٣٠٣-	٠٠٢	٣٠٥-	٣٢٠٨	٢٠٠٩	٩٠٨-
٠٠٢-	٢٠٥-	٢٠٧-	٤٠٢-	٠٠١	٤٠٤-	٣٦٠٠	٢٥٠٠	١١٠٠-
٣٠٥	٢٠١	٢٠١	٠٠١	٠٠٣	٠٠٢-	٢٢٠٠	٨٠٩	٦٠٣-
٥٠٤	٤٠٩	٤٠٨	٤٠٧	٣٠٩	٣٠٩	٠٠٥	٣٠٥-	١٩٠٧-
٠٠٣	١٠٢	٢٠٥	٣٠٩	٦٠٠	٦٠٩	٩٠٢	١٠٥	٣٠٧-
١٠٦	٠٠٥	١٠٨	١٠١	٢٠١	٠٠٢-	٨٠٦	٠٠٩-	٤٠٣
٤٠١	٤٠١	٤٠٠	٣٠٩	٣٠٦	٣٠٢	٢٠١-	٥٠٠-	١٦٠٠-
٢٠٠-	٢٠٧-	٤٠٥-	٥٠٦-	٢٠٦-	٤٠٤-	٢٣٠٥	٢٣٠٩	١٢٠٠-
٣٤٥-	٥٠٩-	٢٠٨-	٢٠١-	٠٠٣	١٠٥	١٠٠-	٦٠٩-	١٥٠٢-
٨٠١	١٣٠٥	١٣٠٤	١٣٠٧	٩٠٥	١٤٠٩	١٦٠٢	١٦٠٧	٩٠٤
٥٠٨	٥٠٧	٥٠٣	٤٠٦	٣٠٩	٣٠٣	٣٠٠	٠٠٨-	٢٠٤
٥٠١	٤٠٩	٤٠٣	٤٠١	٣٠٥	٣٠٠	٢٠٨	٠٠٢	٠٠٨
...	٢٠٩	٢٠٨	١٠٨	٢٠١
(من إجمالي الناتج المحلي)								
٣١٠٢	٣١٠٠	٣١٠١	٣١٠٢	٣٣٠٢	٣٣٠٢	٣٠٠٩	٢٤٠١	٢١٠٥
٢١٠١	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨	١٦٠٩	١٣٠٨
٣٦٠٨	٣٧٠٤	٣٨٠١	٣٨٠٦	٣٨٠٣	٣٩٠٧	٣٦٠٨	٣٣٠٣	٣٨٠٧
٢٩٠٠	٢٩٠٣	٢٩٠٣	٢٩٠٧	٢٩٠٦	٣١٠٨	٣٠٠٤	٢٨٠٠	٣٠٠٠
٧٠٨	٨٠١	٨٠٨	٨٠٩	٨٠٧	٧٠٩	٦٠٤	٥٠٣	٨٠٦
٥٠٧-	٦٠٤-	٦٠٩-	٧٠٤-	٥٠١-	٦٠٥-	٥٠٩-	٩٠٢-	١٧٠٢-
٢٦٠٨-	٢٧٠٢-	٢٧٠٨-	٢٧٠٩-	٢٦٠٠-	٢٧٠٥-	٢٦٠٧-	٢٦٠١-	٣١٠٠-
٣٥٠٣-	٣٦٠٥-	٣٨٠٢-	٣٩٠٤-	٣٨٠١-	٤١٠١-	٤١٠٦-	٣٩٠٦-	٤٥٠٧-
٢٦٠٦-	٢٩٠١-	٣١٠٩-	٣٤٠٩-	٣٤٠٦-	٣٨٠٤-	٣٩٠٥-	٣٨٠٥-	٤٤٠٦-
٢٠٦	٣٠٧	٨٠٠	١١٠٨	١٤٠٤	١٥٠٨	١٩٠٢	٢٤٠٨	٣٠٠٢
٣٨٠٤	٣٥٠١	٣٤٠٠	٣١٠٤	٢٦٠٨	٢٣٠٠	١٩٠١	١٧٠٢	١٣٠١
٣٥٠٩-	٣١٠٤-	٢٥٠٩-	١٩٠٥-	١٢٠٤-	٧٠٢-	٠٠١	٧٠٧	١٧٠١
بنود للتذكير:								
٤٤٢٤٩	٤٥٧٠٠	٤٨٤٤٢	٤٩٦٠١	٥٠٤٠٧	٥٠٠٠٣	٤٨٩٠٦	٤٨٨٠٩	٥٢٨٠٦
١٩٠٥	٢١٠٠	٢٣٠١	٢٤٠٥	٢٥٠٨	٢٦٠٥	٢٦٠٧	٢٧٠٩	٣١٠٤
٢٨٠٤	٢٨٠٤	٢٨٠٤	٢٨٠٣	٢٧٠٩	٢٨٠٠	٢٦٠٩	٢٩٠٣	٣٠٠٧
...	١١١٠٩	١١٤٠٨	١١٠٠٩	١٢٠٠٢
...	٣٠٧٥	٣٠٧٥	٣٠٧٥	٣٠٧٥
٣٧٠٦	٣٦٠٩	٣٦٠٢	٣٥٠٥	٣٤٠٨	٣٤٠١	٣٣٠٤	٣٢٠٦	٣١٠٨
...	١٢٠٥	١٢٠٧	١٢٠٨	١٢٠٣
...	٥٠٧	٦٠٠	٦٠٠	٥٠٦
...	٤٠٣-	٧٠٨-	٢٠١-	١٠٤
...	٨٥١٦	٧٨٢٧	٧٢٢٦	٧٢١٠

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ ويشمل المنتجات المكررة.
^٢ بالنسبة لعام ٢٠١٩، هي أحدث البيانات المتاحة.
^٣ قد تختار الحكومة استراتيجيات التمويل بخلاف المقترضة في السيناريو الأساسي لتوقعات خبراء الصندوق في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤، فلا تعتمد على السحب من ودائعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.
^٤ الإثنا عشر شهرا القادمة.
 مصدر البيانات لسنة ٢٠١٦ وما قبلها هو مسح القوى العاملة، أما فيما بعد سنة ٢٠١٦ فالمصدر هو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الجدول ٢-أ: المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٦-٢٠٢٤

توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		الميزانية	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦				
(بمليارات الريالات السعودية)													
١٠٠٧٢	١٠٠٢٥	٩٩٦	٩٧١	١٠٠١١	٩٧٨	٩٧٥	٩٠٦	٦٢٢	٥١٩	الإيرادات			
٧٣٠	٦٩١	٦٧٠	٦٣٨	٦٣٨	٦١٧	٦٦٢	٦١١	٤٣٦	٣٣٤	النفطية			
٥١٢	٥١٣	٥٢٦	٥٤١	٥٦٥	٥٦٤	٦٠٥	٥٧٠	٤١٦	٣١٤	الإيرادات النفطية من الصادرات			
٢١٨	١٧٨	١٤٣	٩٧	٧٢	٥٣	٥٨	٤١	٢٠	١٩	الإيرادات النفطية الناتجة عن إصلاحات أسعار الطاقة			
٣٤٣	٣٣٤	٣٢٦	٣٣٣	٣٧٣	٣٦١	٣١٣	٢٩٥	١٨٦	١٨٦	غير النفطية			
١٩٧	١٨٨	١٨٠	١٧٢	١٦٥	١٦١	١٨٤	١٤٠	٨٧	٨٢	الإيرادات الضريبية			
٢٢	٢٠	١٩	١٩	١٨	١٧	١٦	١٧	١٤	١٥	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية			
١٢٩	١٢٣	١١٨	١١٣	١٠٨	١٠٣	١٣٢	٨٧	٣٨	٢٥	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)			
٢٠	١٩	١٨	١٨	١٧	١٦	١٧	١٦	٢٠	٢٦	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية			
٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢٥	١٨	٢١	١٥	١٧	ضرائب أخرى (بما في ذلك الزكاة)			
١٤٥	١٤٦	١٤٦	١٦١	٢٠٨	٢٠٠	١٢٩	١٥٥	٩٩	١٠٤	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية			
٤	٨	١٣	١٧	١٩	٢١	...	٣٤	٥٧	٧٧	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)			
٣١	٢٩	٢٨	٢٧	٢٥	٢٤	...	١٥	٢٢	١٥	عمليات بيع السلع والخدمات			
٢٧	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	...	٨	١٢	٨	غرامات وجزاءات ومصادرات			
٨٤	٨٢	٨١	٩٤	١٤٢	١٣٤	...	٩٨	٧	٥	إيرادات أخرى			
١٠٢٦٩	١٠٢٣٦	١٠٢١٤	١٠١٩٩	١٠١٦٦	١٠١٧١	١٠١٠٦	١٠٠٧٩	٨٦٠	٩٣٦	النفقات			
١٠٠٠٠	٩٦٧	٩٣٢	٩٢١	٩٠٠	٩٣٧	٨٦٠	٨٩١	٧٢٢	٧٢٦	المصروفات			
٤٩٧	٤٨٩	٤٨٢	٤٧٥	٤٦٧	٤٩٥	٤٥٦	٤٨٤	٤٢٠	٤٣٩	تعويضات العاملين ^١			
٢٢٢	٢١١	٢٠٠	١٩١	١٨٢	١٧٤	١٧٥	١٦٨	١٣٦	١٥٠	استخدام السلع والخدمات			
٤٣	٣٧	٣٣	٣٠	٢٦	٢٢	٢١	١٥	٩	٥	مدفوعات الفائدة			
٢٧	٢٢	١٩	١٧	١٤	١٢	...	٨	٥	٥	محلية			
١٦	١٦	١٤	١٣	١٢	١٠	...	٧	٤	٥	أجنبية			
٧	٧	٧	٢١	٢٥	٣٢	٣٢	١٣	٥	٧	الدعم ^٢			
١٠٦	١٠١	٩٦	٩١	٨٧	٨٨	٧٣	٨٤	٤٨	٤١	المزايا الاجتماعية ^٣			
٥	٤	٤	٤	٤	٤	٣	٤	٦	٥	المنح			
١٢١	١١٧	١١٠	١٠٩	١٠٩	١٢٣	١٠٠	١٢٢	٩٨	٧٨	مصروفات أخرى			
٢٦٩	٢٦٩	٢٨٢	٢٧٧	٢٦٦	٢٣٤	٢٤٦	١٨٨	١٣٨	٢٠٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية ^٤			
١٩٧-	٢١١-	٢١٩-	٢٢٨-	١٥٥-	١٩٣-	١٣١-	١٧٣-	٢٣٨-	٤١٦-	صافي الإفراض (+)/الاقتراض (-)			
(% من إجمالي الناتج المحلي)													
٣١٠٠	٣٠٠٨	٣١٠١	٣١٠١	٣٣٠٢	٣٣٠٢	٣١٠٢	٣٠٠٩	٢٤٠١	٢١٠٥	الإيرادات			
٢١٠١	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢١٠٢	٢٠٠٨	١٦٠٩	١٣٠٨	النفطية			
١٤٠٨	١٥٠٤	١٦٠٤	١٧٠٤	١٨٠٥	١٩٠١	...	١٩٠٤	١٦٠١	١٣٠٠	الإيرادات النفطية من الصادرات			
٦٠٣	٥٠٤	٤٠٥	٣٠١	٢٠٤	١٠٨	...	١٠٤	٠٠٨	٠٠٨	الإيرادات النفطية الناتجة عن إصلاحات أسعار الطاقة			
٩٠٩	١٠٠٠	١٠٠٢	١٠٠٧	١٢٠٢	١٢٠٢	١٠٠٠	١٠٠١	٧٠٢	٧٠٧	غير النفطية			
٥٠٧	٥٠٧	٥٠٦	٥٠٥	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٩	٤٠٨	٣٠٤	٣٠٤	الإيرادات الضريبية			
٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٥	٠٠٦	٠٠٥	٠٠٦	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية			
٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٦	٣٠٦	٣٠٥	٤٠٢	٣٠٠	١٠٥	١٠٠	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)			
٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٥	٠٠٥	٠٠٦	٠٠٥	٠٠٨	١٠١	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية			
٠٠٨	٠٠٨	٠٠٨	٠٠٧	٠٠٧	٠٠٨	٠٠٦	٠٠٧	٠٠٦	٠٠٧	ضرائب أخرى (بما في ذلك الزكاة)			
٤٠٢	٤٠٤	٤٠٦	٥٠٢	٦٠٨	٦٠٨	٤٠١	٥٠٣	٣٠٨	٤٠٣	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية			
٠٠١	٠٠٣	٠٠٤	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٧	...	١٠٢	٢٠٢	٣٠٢	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)			
٠٠٩	٠٠٩	٠٠٩	٠٠٩	٠٠٨	٠٠٨	...	٠٠٥	٠٠٩	٠٠٦	عمليات بيع السلع والخدمات			
٠٠٨	٠٠٨	٠٠٨	٠٠٧	٠٠٧	٠٠٧	...	٠٠٣	٠٠٥	٠٠٣	غرامات وجزاءات ومصادرات			

المملكة العربية السعودية

٢٤٤	٢٤٥	٢٤٥	٣٤٥	٤٤٧	٤٤٥	...	٣٤٣	٥٤٣	٥٤٢	إيرادات أخرى
٣٦٤٧	٣٧٤٢	٣٧٤٩	٣٨٤٤	٣٨٤٢	٣٩٤٧	٣٥٤٤	٣٦٤٨	٣٣٤٣	٣٨٤٧	النفقات
٢٨٤٩	٢٩٤١	٢٩٤١	٢٩٤٦	٢٩٤٥	٣١٤٨	٢٧٤٥	٣٥٤٤	٢٨٤٥	٣٥٤٥	المصروفات
١٤٤٤	١٤٤٧	١٥٤٥	١٥٤٢	١٥٤٣	١٦٤٨	١٤٤٦	١٦٤٥	١٦٤٣	١٨٤٢	تعويضات العاملين ^١
٦٤٤	٦٤٣	٦٤٣	٦٤١	٦٤٥	٥٤٩	٥٤٦	٥٤٧	٥٤٣	٦٤٢	استخدام السلع والخدمات
١٤٢	١٤١	١٤٥	١٤٥	٥٤٩	٥٤٧	٥٤٧	٥٤٥	٥٤٣	٥٤٢	مدفوعات الفائدة
٥٤٨	٥٤٧	٥٤٦	٥٤٥	٥٤٥	٥٤٤	...	٥٤٣	٥٤٢	٥٤٢	محلية
٥٤٥	٥٤٥	٥٤٤	٥٤٤	٥٤٤	٥٤٣	...	٥٤٢	٥٤١	٥٤٥	أجنبية
٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٧	٥٤٨	١٤١	١٤٥	٥٤٤	٥٤٢	٥٤٣	الدعم ^٢
٣٤١	٣٤٥	٣٤٥	٢٤٩	٢٤٩	٣٤٥	٢٤٣	٢٤٩	١٤٩	١٤٧	المزايا الاجتماعية ^٣
٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤٢	٥٤٢	المنح
٣٤٥	٣٤٥	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٤٤٢	٣٤٢	٤٤٢	٣٤٨	٣٤٢	مصروفات أخرى
٧٤٨	٨٤١	٨٤٨	٨٤٩	٨٤٧	٧٤٩	٧٤٩	٦٤٤	٥٤٣	٨٤٦	صافي اقتناء الأصول غير المالية ^٤
٥٤٧-	٦٤٤-	٦٤٨-	٧٤٣-	٥٤١-	٦٤٥-	٤٤٢-	٥٤٩-	٩٤٢-	١٧٤٢-	صافي الإفراض (+)/الإقتراض (-)
										الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية/إجمالي
٢٦٤٦-	٢٩٤١-	٣١٤٩-	٣٤٤٩-	٣٤٤٦-	٣٨٤٤-	...	٣٩٤٥-	٣٨٤٥-	٤٤٤٦-	الفاصل المحلي غير النفطي
المصادر : وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.										
^١ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في سنة ٢٠١٦.										
^٢ يشمل الدعم المقدم للنادي الاجتماعية والرياضية، والتعليم الخاص، والمستشفيات الخاصة، وأوجه الدعم الأخرى على المنتجات الزراعية.										
^٣ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن عمل (برنامج حافز).										
^٤ يشمل التصرف في أصل غير مالي (بيع أراض بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي) في سنة ٢٠١٧.										

الجدول ٢-ب: المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٦-٢٠٢٤

(بمليارات الريالات السعودية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	الميزانية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١٩٧-	٢١١-	٢١٩-	٢٢٨-	١٥٥-	١٩٣-	١٣١-	٤١٦-	٢٢٨-	١٧٣-
صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)									
١٩٧	٢١١	٢١٩	٢٢٨	١٥٥	١٩٣		٣٦٧	٢٢٤	١٧٥
التمويل °									
صفر	٧٠-	١٧٢-	١٣٤-	٨٠-	٧٥-		١٩٣-	٩٨-	٥٨-
صافي اقتناء الأصول المالية									
صفر	٧٠-	١٧٢-	١٣٤-	٨٠-	٨٢-		١٩٣-	٩٨-	٧٥-
المحلية									
صفر	٧٠-	١٧٢-	١٣٤-	٩٠-	٩٧-		٢٩٣-	٨٩-	٧٩-
الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (+، الزيادة)									
صفر	صفر	صفر	صفر	١٠	١٤		١٠٠	٩-	٤
القروض وحصص الملكية									
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨		صفر	صفر	١٦
الأجنبية									
١٩٧	١٤١	٤٦	٩٤	٧٦	١١٨		١٧٤	١٢٦	١١٧
صافي تحمل الخصوم (- = السداد)									
١٤٤	١٧٣	٦٨	٧٩	٧٩	٧٩		٩٧	٥٨	٤٩
المحلية									
٧٢	٨٧	٣٤	٣٩	٣٩	٣٩		٩١	٤٠	٢٤
البنوك									
٧٢	٨٧	٣٤	٣٩	٣٩	٣٩		٦	١٨	٢٤
المؤسسات غير المصرفية									
٧٥	٧٥	٥٣	٤١	٤١	٤١		١٠٣	٨١	٧١
الأجنبية									
٢٢-	١٠٧-	٧٤-	٢٦-	٤٤-	٢-		٢٦-	١٣-	٣-
استهلاك الديون									
٢٢-	٣٦-	٥٧-	٥-	٤٤-	٢-		٢٦-	١٣-	٣-
المحلية									
صفر	٧١-	١٧-	٢١-	صفر	صفر		صفر	صفر	صفر
الأجنبية									
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		٤٩-	١٤-	٢
القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)									
بنود للتذكير:									
٥٠٧-	٦٠٤-	٦٠٨-	٧٠٣-	٥٠١-	٦٠٥-		١٧٠٢-	٩٠٢-	٥٠٩-
صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)									
٥٠٧	٦٠٤	٦٠٨	٧٠٣	٥٠١	٦٠٥		١٥٠٢	٨٠٧	٦٠٠
التمويل °									
٠٠٠	٢٠١-	٥٤٤-	٤٠٣-	٢٠٦-	٢٠٥-		٨٠٠-	٣٠٨-	٢٠٠-
صافي اقتناء الأصول المالية									
٠٠٠	٢٠١-	٥٤٤-	٤٠٣-	٢٠٦-	٢٠٨-		٨٠٠-	٣٠٨-	٢٠٥-
المحلية									
٠٠٠	٢٠١-	٥٤٤-	٤٠٣-	٢٠٩-	٣٠٣-		١٢٠١-	٣٠٥-	٢٠٧-
الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (+، الزيادة)									
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٣	٠٠٥		٤٠١	٠٠٣-	٠٠١
القروض وحصص الملكية									
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٣		٠٠٠	٠٠٠	٠٠٦
الأجنبية									
٥٠٧	٤٠٢	١٠٤	٣٠٠	٢٠٥	٤٠٠		٧٠٢	٤٠٩	٤٠٠
صافي تحمل الخصوم (- = السداد)									
٤٠٢	٥٠٢	٢٠١	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧		٤٠٠	٢٠٣	١٠٧
المحلية									
٢٠١	٢٠٦	١٠١	١٠٣	١٠٣	١٠٣		٣٠٨	١٠٦	٠٠٨
البنوك									
٢٠١	٢٠٦	١٠١	١٠٣	١٠٣	١٠٣		٠٠٢	٠٠٧	٠٠٨
المؤسسات غير المصرفية									
٢٠٢	٢٠٣	١٠٦	١٠٣	١٠٤	١٠٤		٤٠٣	٣٠١	٢٠٤
الأجنبية									
٠٠٦-	٣٠٢-	٢٠٣-	٠٠٨-	١٠٥-	٠٠١-		١٠١-	٠٠٥-	٠٠١-
استهلاك الديون									
٠٠٦-	١٠١-	١٠٨-	٠٠٢-	١٠٥-	٠٠١-		١٠١-	٠٠٥-	٠٠١-
المحلية									
٠٠٠	٢٠١-	٠٠٥-	٠٠٧-	٠٠٠	٠٠٠		٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الأجنبية									
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠		٢٠٠-	٠٠٦-	٠٠١
القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)									
٩٢٧-	٩٠٢-	٨٨٨-	٨٦٦-	٧٩٣-	٨١٠-		٧٥٠-	٦٧٤-	٧٨٤-
الرصيد الكلي غير النفطي									
٨٨٨-	٨٧٣-	٨٦٨-	٨٥٣-	٧٨٦-	٨٠٩-		٨٢١-	٧٢٢-	٨٠٣-
الرصيد الأولي غير النفطي									
١٣٠٥	١٣٠٦	١٣٠٨	١٤٠٦	١٧٠٢	١٧٠٢		٦٠١	٧٠٠	١٣٠٥
الإيرادات غير النفطية (ما عدا دخل الاستثمار)/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي									
٧٢	٥٨	٦٣	٥٠	١١١	٤١		٢٠٧-	١٠٠-	١٤
الرصيد الجاري									
٣٥٠٣-	٣٦٠٥-	٣٨٠٢-	٣٩٠٤-	٣٨٠١-	٤١٠١-		٤٥٧-	٣٩٠٦-	٤١٠٦-
الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي									
٢١٠٩	١٩٠٢	١٥٠٦	١٥٠٧	١٣٠٦	١٢٠٩		٨٠٨	١٠٠٠	١٠٠٤
الدين المحلي الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي									
١٣٠٧	١٢٠٠	١٢٠٣	١١٠٥	١١٠١	١٠٠١		٤٠٣	٧٠١	٨٠٧
الدين الخارجي الحكومي									
٣٥٠٦	٣١٠١	٢٧٠٩	٢٧٠٢	٢٤٠٧	٢٣٠٠		١٣٠١	١٧٠٢	١٩٠١
الدين الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي									
٠٠٠	٠٠٠	٢٠٢	٧٠٨	١٢٠٣	١٥٠٨		٣٠٠٢	٢٤٠٨	١٩٠٢
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي/إجمالي الناتج المحلي									
٣٥٠٦-	٣١٠١-	٢٥٠٧-	١٩٠٤-	١٢٠٤-	٧٠٢-		١٧٠١	٧٠٧	٠٠١
صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي									
صفر	صفر	٧٠	٢٤٣	٣٧٦	٤٦٦		٧٣١	٦٤١	٥٦٢
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)									
٢٤٠٥٨	٢٤٣٢٢	٢٤٢٠٦	٢٤١١٧	٢٤٠٤٨	٢٤٩٤٧		٢٤١٩	٢٤٥٨٢	٢٤٩٣٤
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)									
٢٤٠١٧	٢٤٣٩١	٢٤٢٧٤	٢٤١٦٥	٢٤٠٦١	١٠٩٧١		١٠٧٩٧	١٠٨٢٤	١٠٩٢٩
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)									
٥٧٠٤	٥٧٠٦	٥٨٠٥	٦٠٠٧	٦٣٠٩	٦٥٠٥		٤١٠٥	٥٣٠٢	٦٧٠٩
متوسط سعر تصدير النفط									

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

° قد تختار الحكومة استراتيجية تمويل مختلفة عن تلك المفترضة في توقعات سينايريو الخبراء الأساسي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ لا تتضمن السحب من الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

**الجدول ٣: المملكة العربية السعودية - عمليات المالية العامة لهيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية
والمؤسسات الحكومية المستقلة وصندوق الاستثمارات العامة، ٢٠١١-٢٠١٨**

(% من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
أولا - هيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية								
الإيرادات	٣٠,٩	٢٤,١	٢١,٥	٢٥,٠	٣٦,٧	٤١,٢	٤٥,٢	٤٤,٤
النفقات	٣٦,٨	٣٣,٣	٣٨,٧	٤٠,٨	٤٠,٢	٣٥,٥	٣٣,٢	٣٢,٨
الرصيد الكلي	٥,٩-	٩,٢-	١٧,٢-	١٥,٨-	٣,٥-	٥,٦	١١,٩	١١,٦
الرصيد الأولي	٥,٤-	٨,٩-	١٧,٠-	١٥,٧-	٣,٤-	٥,٨	١٢,٢	١١,٩
ثانيا - المؤسسات الحكومية المستقلة								
المؤسسة العامة للتقاعد								
الإيرادات	١,٩	٣,٣	٢,٩	١,٣	٢,٠	٣,٣	٣,٢	١,٤
النفقات	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٢	١,٨	١,٦	١,٦	١,٥
الرصيد الكلي	٠,٨-	٠,٦	٠,٢	٠,٩-	٠,٢	١,٦	١,٦	٠,٢-
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية								
الإيرادات	٢,٢	٢,٤	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٠	١,٠
النفقات	٠,٩	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٤
الرصيد الكلي	١,٣	١,٤	١,٢	١,٢	١,١	٠,٦	٠,٥	٠,٦
ثالثا - صندوق الاستثمارات العامة								
الإيرادات	١,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٦
النفقات	٠,٠	٠,٠٤	٠,١	٠,٢
الرصيد الكلي	١,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٤
رابعا - المجموع (= أولا + ثانيا + ثالثا)								
الرصيد الكلي	٠,٩-	٨,٦	١٤,٧	١٢,٤
الرصيد الأولي	٠,٧-	٨,٨	١٤,٩	١٢,٧
بنود للتذكرة: صافي الأصول (+)/الديون (-)								
١- دين الحكومة المركزية	١٩,١-	١٧,٢-	١٣,١-	٥,٨-	١,٦-	٢,١-	٣,٠-	٥,٤-
٢- المؤسسات الحكومية المستقلة ^١	٣٤,٠	٣٩,٧	٣٩,٤	٣٧,٦	٣٤,٤	٣٣,٦	٣٠,٤	٣١,٠
منها: المؤسسة العامة للتقاعد	١٤,٠	١٨,٢	١٩,٤	١٩,٤	١٨,٥	١٨,٦	١٧,٢	١٧,١
منها: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٢٠,٠	٢١,٤	٢٠,١	١٨,٢	١٥,٨	١٥,٠	١٣,٢	١٣,٩
٣- صندوق الاستثمارات العامة	١١,٠	٩,٨	٩,٣	٨,٣
٤- المجموع = (١ + ٢ + ٣)	٤٣,٨	٤١,٢	٣٦,٦	٣٣,٩
٥- ودائع الحكومة المركزية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	١٩,٢	٢٤,٨	٣٠,٢	٤١,٧	٤٨,٦	٥٣,٠	٥٠,٢	٤٢,٤
٦- صافي الأصول (٤ + ٥)	٩٢,٤	٩٤,٢	٨٦,٨	٧٦,٢

المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات صندوق الاستثمارات العامة غير متاحة للفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٥ نظرا لعدم استكمال الحسابات بسبب التحول الجاري من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

^٢ لا يعكس هذا البند خصوم معاشات التقاعد المستقبلية.

الجدول ٤: المملكة العربية السعودية - ميزان المدفوعات، ٢٠١٥-٢٠٢٤

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٣٠١	١٠٠٤	٢١٠٦	٣٢٠٣	٤٨٠٨	٥٤٠٤	٧٢٠٣	١٠٠٥	٢٣٠٩-	الحساب الجاري
٠٠٣	١٠٢	٢٠٥	٣٠٩	٦٠٠	٦٠٩	٩٠٢	١٠٥	٣٠٧-	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٠٦٠٥	١١٢٠٩	١٢٤٠٠	١٣٥٠٢	١٥٠٠٨	١٥٥٠٣	١٧٠٠٥	٩٨٠٥	٥٥٠٧	الميزان التجاري
٢٦٨٠٨	٢٦٧٠٠	٢٧٠٠٨	٢٧٥٠٣	٢٨٤٠٧	٢٨٤٠٢	٢٩٤٠٥	٢٢١٠٩	١٨٣٠٦	الصادرات
٢٠٠٠٨	٢٠١٠٢	٢٠٦٠٤	٢١٢٠٢	٢٢١٠٦	٢٢١٠٣	٢٣١٠٦	١٧٠٠٢	١٣٦٠٢	الصادرات النفطية
٦٨٠١	٦٥٠٨	٦٤٠٤	٦٣٠١	٦٣٠١	٦٢٠٩	٦٣٠٠	٥١٠٦	٤٧٠٤	الصادرات الأخرى
١٦٢٠٣-	١٥٤٠٠-	١٤٦٠٨-	١٤٠٠١-	١٣٣٠٩-	١٢٨٠٩-	١٢٤٠٠-	١٢٣٠٤-	١٢٧٠٨-	الواردات (قوب)
٧٥٠٣-	٧٤٠٤-	٧٤٠١-	٧٤٠٠-	٧٣٠٠-	٧١٠٩-	٦٨٠٤-	٦٠٠٤-	٥٣٠٠-	الخدمات
١١٠٤-	١١٠٤-	١١٠٤-	١١٠٤-	١١٠٤-	١١٠٤-	١١٠٧-	١١٠٥-	١٢٠٠-	النقل
١٠٤-	١٠٨-	٢٠٢-	٢٠٦-	٣٠٠-	٣٠٤-	٤٠٣-	٥٠٥-	٥٠٦-	السفر
٦٤٠٠-	٦٢٠٣-	٦١٠٣-	٦٠٠٦-	٥٨٠٩-	٥٧٠١-	٥٢٠٤-	٤٣٠٥-	٣٥٠٥-	خدمات خاصة أخرى
١٠٠٧	١٠٠٣	٩٠٩	٩٠٢	٨٠٧	٨٠٥	٧٠٥	١٠٠٧	١٥٠٧	الدخل
١١٠٣	١٠٠٨	١٠٠٤	٩٠٨	٩٠٣	٩٠٠	٨٠١	١١٠٢	١٦٠٣	منه: الدخل من الاستثمار ^١
٣٨٠٨-	٣٨٠٤-	٣٨٠٢-	٣٨٠١-	٣٧٠٧-	٣٧٠٥-	٣٧٠٣-	٣٨٠٣-	٤٢٠٣-	التحويلات الجارية
٣٤٠٢-	٣٣٠٨-	٣٣٠٦-	٣٣٠٥-	٣٣٠١-	٣٢٠٩-	٣٢٠٧-	٣٥٠٣-	٣٧٠٠-	منها: تحويلات العاملين
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٥-	١٠٨-	٠٠٩-	الحساب الرأسمالي
١٧٠٢-	٣٧٠٦-	٣٣٠٥-	٤٠٠٩-	٤٤٠٤-	٤٣٠٧-	٦٥٠٨-	٤٦٠٨-	١٠٠٧	الحساب المالي
١٠٠٢-	١٠٠٦-	١١٠٠-	١١٠٥-	١٢٠١-	١٧٠٨-	١٨٠٠-	٥٠٩-	١٠٥-	الاستثمار المباشر
١٤٠٤-	١٤٠٥-	١٤٠٧-	١٥٠١-	١٥٠٥-	٢١٠١-	٢١٠٢-	٧٠٣-	٨٠٩-	في الخارج
٤٠٢	٤٠٠	٣٠٨	٣٠٦	٣٠٤	٣٠٣	٣٠٢	١٠٤	٧٠٥	في الاقتصاد السعودي
٢٠٣	١٠٥-	١٠٠٠-	١٣٠١-	٠٠٩-	١١٠٩	٦٠٦-	٢٠٥	١١٠٤	استثمارات الحافظة
١٢٠٧-	١٣٠٥-	١٤٠٥-	١٥٠٦-	١٦٠٩-	١٨٠١-	٢٠٠٠-	١٩٠٢-	٥٠٤-	الأصول
١٥٠٠	١٢٠٠	٤٠٥	٢٠٥	١٦٠٠	٣٠٠٠	١٣٠٤	٢١٠٧	١٦٠٨	الخصوم
٩٠٣-	٢٥٠٥-	١٢٠٦-	١٦٠٤-	٣١٠٤-	٣٧٠٨-	٤١٠٢-	٤٣٠٥-	٠٠٨	استثمارات أخرى
١٤٠٣-	١٤٠٥-	١٧٠٦-	٢١٠٤-	٣٦٠٤-	٤٢٠٨-	٥٣٠١-	٤٧٠٨-	٨٠٢-	الأصول
٥٠٠	١١٠٠-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١١٠٩	٤٠٢	٩٠٠	الخصوم
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٤٠٩-	١٠٢-	٦٦٠٦-	صافي السهو والخطأ
١٤٠١-	٢٧٠٢-	١١٠٩-	٨٠٦-	٤٠٤	١٠٠٧	٠٠٢	٣٩٠٤-	٨٠٠٦-	الرصيد الكلي
١٤٠١	٢٧٠٢	١١٠٩	٨٠٦	٤٠٤-	١٠٠٧-	٠٠٢-	٣٩٠٤	٨٠٠٦	التمويل

المملكة العربية السعودية

١٤١	٢٧٠٢	١١٠٩	٨٠٦	٤٤٠-	١٠٠٧-	٠٠٣-	٣٩٠٧	٧٨٠٣	التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (- الزيادة)
بنود للتذكير:									
٤٤٢٠٩	٤٥٧٠٠	٤٨٤٤٢	٤٩٦٤١	٥٠٤٤٧	٥٠٠٠٣	٤٨٩٤٦	٤٨٨٠٩	٥٢٨٠٦	مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
١٩٠٥	٢١٠٠	٢٢٠٣	٢٤٠٥	٢٥٠٨	٢٦٠٥	٢٦٠٧	٢٧٠٩	٣١٠٤	(محسوبا بأشهر الواردات) ^٢
٩٠٠٨	٩٤٠٢	٩٦٠٤	٩٦٠٥	٩٤٠٧	٩١٠٨	٨٥٠٥	٩٠٠٦	٩٢٠٦	صافي وضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢١٠٤-	٢١٠٥-	٢١٠٦-	٢١٠٦-	٢١٠٣-	٢١٠٢-	٢٠٠٤-	٢٣٠٢-	٢٤٠٨-	الحساب الجاري غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي
٥٧٠٤	٥٧٠٦	٥٨٠٥	٦٠٠٧	٦٣٠٩	٦٥٠٥	٦٨٠٣	٥٢٠٨	٤٢٠٨	سعر النفط حسب توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي/برميل)
٥٧٠٤	٥٧٠٦	٥٨٠٥	٦٠٠٧	٦٣٠٩	٦٥٠٥	٦٧٠٩	٥٣٠٢	٤١٠٥	متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل) ^٣
١٠٠٦	١٠٠٦	١٠٠٦	١٠٠٦	١٠٠٥	١٠٠٢	١٠٠٣	١٠٠٠	١٠٠٥	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
٩٠٦	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٦	٩٠٥	٩٠٣	٩٠٣	٨٠٨	٩٠٠	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)
٧٤٠٧	٧٥٠٤	٧٦٠٢	٧٧٠١	٧٧٠٨	٧٧٠٩	٧٨٠٦	٧٦٠٧	٧٤٠٢	صادرات النفط/مجموع الصادرات
١٧٠٦	١٧٠٤	١٧٠٢	١٦٠٩	١٦٠٥	١٦٠٤	١٥٠٩	١٧٠٩	١٩٠٨	واردات السلع/إجمالي الناتج المحلي
٩٢٢٠٣	٨٨٥٠٩	٨٥٤٠٩	٨٣١٠٣	٨١٢٠٩	٧٨٦٠٠	٧٨٢٠٥	٦٨٨٠٦	٦٤٤٠٩	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٢٦٠٠	١٠٦٠٠	١٠٥٠٠	٩٥٠٥	٩٠٠٠	٧٩٠٠	٦٨٠٠	٤٩٠٠	٢٧٠٥	الدين الخارجي على الحكومة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣٠١	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٠	٢٠٨	٢٠٥	١٠٥	١٠١	سعر لبيور على الودائع بالدولار الأمريكي لستة أشهر (%)
المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
^١ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.									
^٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.									
^٣ متوسط سعر كل صادرات النفط، بما في ذلك المنتجات المكررة.									

الجدول ٥: المملكة العربية السعودية - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٤

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩				
(بمليارات الريالات السعودية)									
١,٧٢٧	١,٧٨٩	١,٩٠١	١,٩٥٦	١,٩٩٨	١,٩٩٢	١,٩٦١	١,٩٨١	٢,١٢٨	الأصول الأجنبية (صاف)
١,٦٦١	١,٧١٤	١,٨١٦	١,٨٦٠	١,٨٩٢	١,٨٧٦	١,٨٣٦	١,٨٣٣	١,٩٨٢	مؤسسة النقد العربي السعودي
٦٦	٧٦	٨٦	٩٦	١٠٦	١١٦	١٢٦	١٤٨	١٤٦	البنوك التجارية
٢,٤٣٧	٢,٢٧٩	٢,٠٥٣	١,٨٠٢	١,٥٦٤	١,٤٠٧	١,٢٢٥	١,٠٥٣	٩٠٢	الائتمان المحلي (صاف)
٥٣٢	٤٧١	٣٣٢	١٥٥	١٦-	١٢٢-	٢٥٧-	٣٨٧-	٥٥٢-	صافي المطالبات على الحكومة
٥٣٢	٤٧١	٤٠٢	٣٩٧	٣٦٠	٣٤٣	٣٠٥	٢٥٤	١٧٨	المطالبات على الحكومة
٠	٠	٧٠-	٢٤٣-	٣٧٦-	٤٦٦-	٥٦٢-	٦٤١-	٧٣١-	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٩	المطالبات على المؤسسات العامة
١,٨٥٨	١,٧٦١	١,٦٧٤	١,٦٠٠	١,٥٣٣	١,٤٨٢	١,٤٣٥	١,٣٩٤	١,٤٠٥	المطالبات على القطاع الخاص
٢,٣٤٧	٢,٢٣٣	٢,١٢٩	٢,٠٤٢	١,٩٦٣	١,٨٩٧	١,٨٤١	١,٧٩١	١,٧٨٧	النقد وشبه النقد (ن٣)
١,٥١٥	١,٤٤٢	١,٣٧٥	١,٣١٩	١,٢٦٧	١,٢٢٤	١,٢١٨	١,١٧٢	١,١٤٤	النقد (ن١)
٢٢٣	٢١٢	٢٠٢	١٩٤	١٨٧	١٨٠	١٨٠	١٧٢	١٧٠	العملة المتداولة خارج البنوك
١,٢٩٢	١,٢٢٩	١,١٧٢	١,١٢٤	١,٠٨١	١,٠٤٤	١,٠٣٨	١,٠٠٠	٩٧٤	الودائع تحت الطلب
٨٣٢	٧٩٢	٧٥٥	٧٢٤	٦٩٦	٦٧٢	٦٢٣	٦١٩	٦٤٣	شبه النقد
٥٨٦	٥٥٨	٥٣٢	٥١٠	٤٩٠	٤٧٤	٤٣٩	٤٤٨	٤٩٢	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢٤٦	٢٣٤	٢٢٣	٢١٤	٢٠٦	١٩٩	١٨٤	١٧١	١٥١	الودائع شبه النقدية الأخرى
١,٨١٦	١,٨٣٥	١,٨٢٥	١,٧١٥	١,٥٩٩	١,٥٠٢	١,٣٤٥	١,٢٤٤	١,٢٤٣	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات % في رصيد النقد بمعناها الواسع في بداية الفترة)									
٢,٨-	٥,٣-	٢,٧-	٢,١-	٠,٣	١,٦	١,١-	٨,٢-	٢١,٥-	الأصول الأجنبية (صاف)
٧,١	١٠,٦	١٢,٣	١٢,١	٨,٣	٩,٩	٩,٦	٨,٥	٢٤,٢	الائتمان المحلي (صاف)
٢,٧	٦,٥	٨,٧	٨,٧	٥,٦	٧,٣	٧,٢	٩,٢	٢١,٧	صافي المطالبات على الحكومة
٢,٧	٣,٢	٠,٣	١,٩	٠,٩	٢,١	٢,٨	٤,٣	٥,٢	المطالبات على الحكومة
٠,٠	٣,٣	٨,٤	٦,٨	٤,٧	٥,٢	٤,٤	٥,٠	١٦,٥	الودائع الحكومية (الزيادة -)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٦	المطالبات على المؤسسات العامة
٤,٣	٤,١	٣,٦	٣,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٠,٧-	١,٩	المطالبات على القطاع الخاص
٥,١	٤,٩	٤,٣	٤,١	٣,٥	٣,٠	٢,٨	٠,٢	١,٩٧	النقد وشبه النقد
٠,٨-	٠,٥	٥,٤	٥,٩	٥,١	٨,٥	٥,٧	٠,٠	١,٩	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات %, ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
٣,٥-	٥,٩-	٢,٨-	٢,١-	٠,٣	١,٥	١,٠-	٦,٩-	١٥,٢-	الأصول الأجنبية (صاف)
٦,٩	١١,٠	١٣,٩	١٥,٢	١١,٢	١٤,٩	١٦,٢	١٦,٧	٩,٠٥	الائتمان المحلي (صاف)
٥,٥	٥,٢	٤,٦	٤,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٠	٠,٨-	٢,٤	منه: مطالبات على القطاع الخاص
٥,١	٤,٩	٤,٣	٤,١	٣,٥	٣,٠	٢,٨	٠,٢	٠,٨	النقد وشبه النقد
١,٠-	٠,٦	٦,٤	٧,٢	٦,٥	١١,٧	٨,١	٠,٠	٢,٨	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(%, ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
بنود للتذكير:									
...	٢٣٠,٧	٢٣٦,٩	٢٣٩,٧	ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)
٦٧,٩	٦٧,٢	٦٦,٤	٦٥,٥	٦٤,٤	٦٤,٤	٦٢,٨	٦٩,٤	٧٣,٩	نسبة ن٣ إلى إجمالي الناتج المحلي
٧٣,٨	٧٣,٦	٧٣,٦	٧٣,٩	٧٤,٤	٧٥,٢	٧٤,٤	٧٦,٤	٧٨,٢	نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.									

الجدول ٦: المملكة العربية السعودية - مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٠-٢٠١٨

(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
القطاع المصرفي							
هيكل القطاع المصرفي							
٢٩	٢٥	٢٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
عدد البنوك المرخصة							
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:							
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٢٥% من مجموع الأصول							
٧٥% من مجموع الأصول							
٨٠.٥	٨٩.٩	٩٣.٣	٩٠.٠	٧٥.٢	٦٧.٨	٦٣.٠	٦١.٥
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٩.٤	١٠.٥	١٠.٠	١٤.٣	١١.٨	١١.١	١٢.٣	١٣.٥
منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)							
٤٨.٦	٥٤.١	٥٧.٩	٥٥.٥	٤٤.١	٤٠.١	٣٦.٣	٣٩.٨
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٤٧.٠	٥٢.٢	٥٥.٩	٥٣.٩	٤٢.٥	٣٨.٦	٣٤.٩	٣٠.٠
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٥٦.٦	٦٣.١	٦٦.٩	٦٥.٤	٥٥.٦	٥٠.٢	٤٥.٨	٤٤.٠
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)							
...
ائتمان البنك المركزي المقدم للبنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)							
كفاية رأس المال							
٢٠.٣	٢٠.٤	١٩.٥	١٨.١	١٧.٩	١٧.٩	١٨.٢	١٧.٦
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر							
جودة الأصول							
٦٢.٦	٦٢.٢	٦٢.٨	٦٢.٤	٦٠.٣	٥٩.٨	٥٨.٢	٥٥.٨
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول							
٢.٠	١.٦	١.٤	١.٢	١.١	١.٣	١.٧	٢.٢
مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض							
١٥٧.٢	١٥١.٩	١٧٧.٠	١٦٤.٤	١٨٢.٩	١٥٧.٤	١٤٥.١	١٣٢.٨
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة							
٤.٨-	٣.٤-	٤.٧-	٣.٧-	٤.١-	٣.٤-	٣.٧-	٣.٠-
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال ^١							
٣.٢	٢.٦	٢.٦	٢.٢	٢.١	٢.٢	٢.٨	٣.١
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)							
٦.٨	٦.٤	٧.٥	٧.٨	٦.٧	٦.٨	٧.٥	٨.١
نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض							
١١.٩	١١.٦	١٢.٦	١٢.٧	١٢.٧	١٢.٥	١٢.٦	١٣.٠
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض							
٧١.٣	٧٦.٢	٨٤.٢	١٠٠.٨	١٠٠.٢	٩٠.٨	٩١.٧	٩٦.٢
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول							
الربحية							
١٠.٧	٨.٢	٥.٤-	٦.٣	١٢.٥	٦.٥	٨.٤	١٨.٤
الأرباح (التغير %)							
٢.١	٢.٠	١.٨	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.١	٢.١
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب							
١٣.٩	١٢.٩	١٢.٥	١٤.٤	١٤.٨	١٤.٦	١٥.١	١٥.٠
العائد على أسهم رأس المال							
٣٦.٣	٣٦.٦	٣٨.٠	٣٧.١	٤٥.٥	٤٧.٧	٤٧.٠	٤٦.٩
المصروفات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^٢							
٣.٩	٣.٥	٣.٥	٣.٤	٣.٥	٣.٧	٣.٨	٤.١
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض							
السيولة							
٢٢.٣	٢١.٦	٢٠.٣	١٧.٥	٢٢.٣	٢١.٦	٢٣.٧	٢٣.٧
الأصول السائلة كنسبة من مجموع الأصول							
٣٥.٥	٣٤.٦	٣١.٨	٢٧.٣	٣٣.٦	٣٣.٢	٣٦.٤	٣٧.٢
الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ^٣							
١٢٣.٠	١١٩.٤	١١٩.٥	١٢١.٧	١٢٧.٧	١٢٩.٣	١٣١.٩	١٣٥.٩
ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض							
٦٢.٥	٦١.٨	٦٠.٢	٦٠.٨	٦٢.٨	٦١.١	٥٩.٨	٥٨.١
الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع							
الحساسية لمخاطر السوق							
٨.٧	٨.٦	٧.٦	١٠.٠	١٠.٠	١٢.٦	١٣.٠	١٢.٢
الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع							
٨.٤	٨.٠	٨.٢	٨.٩	٩.٩	١٠.٦	١١.٧	١٢.٤
القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض							
٢٧.١	٢٧.١	٢٨.٣	٣٥.٣	٣٩.١	٣٤.٦	٤١.٣	٤٧.٩
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية							
٦.٤	٤.٠	٢.٦	٤.٠	٣.٧	٦.٤	١.٧	٦.٧
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال							
سوق الأسهم							
٦٣.٤	٦٥.٩	٦٩.٥	٦٤.٤	٦٣.٩	٦٢.٨	٥٠.٩	٥٠.٦
رأس المال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٨.٥	٠.٢	٤.٣	١٧.١-	٢.٤-	٢٥.٥	٦.٠	٣.١-
المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)							
٣١.١	٨.٢	٦٧.٤-	١٤.٩-	٢.٥	٢٢.٠	٠.٤	١٢.٧-
مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)							

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

^١ الإشارة السالبة تعبر عن تجاوز المخصصات لإجمالي القروض المتعثرة.

^٢ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.

^٣ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل، والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية، والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.

الجدول ٧: المملكة العربية السعودية – مؤشرات النمو الاحتوائي

متوسط الأسواق		متوسط الأسواق		المؤشر	متوسط الأسواق	المؤشر	النمو
الصاعدة	المؤشر	الصاعدة	المؤشر				
٨٠٧	١٢٠٥	٣٠٤	٠٠١-	معدل البطالة (% من مجموع القوة العاملة، ٢٠١٩ أو أحدث بيانات متاحة)	٣٠٤	٠٠١-	نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%، متوسط ٢٠١٥-٢٠١٨)
١١٠٤	٣١٠٧	٢٣٠٩	٢٦٠٢	معدل بطالة النساء (% من النساء العاملات، ٢٠١٩ أو أحدث بيانات متاحة)	٢٣٠٩	٢٦٠٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي، متوسط ٢٠١٥-٢٠١٧)
٢٠٠٤	٤٥٠٨			معدل بطالة الشباب (% من مجموع القوة العاملة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما، ٢٠١٩ أو أحدث بيانات متاحة)			الفقر وعدم المساواة
٥٩٠٧	٤٢٢٣			نسبة المشاركة في القوة العاملة (% من مجموع السكان في سن ١٥ عاما أو أكثر، ٢٠١٩ أو أحدث بيانات متاحة)			نسبة عدد الفقراء الذين يعيشون على ٣,٢٠ دولار أمريكي يوميا (% من السكان)
٤٥٠٠	٢٠٠٥	١٤٠٤	لا ينطبق	نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة (% من السكان من النساء في سن ١٥ عاما أو أكثر، ٢٠١٩ أو أحدث بيانات متاحة)	١٤٠٤	لا ينطبق	الفقر متعدد الأبعاد (% من السكان)
٣٩٠٢	١٥٠٤	٨٠٦	لا ينطبق	نسبة مشاركة الشباب في القوة العاملة (% من السكان في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما، ٢٠١٩ أو أحدث بيانات متاحة)	٨٠٦	لا ينطبق	انتشار النقرم (% من الأطفال دون سن الخامسة، ٢٠٠٥)
		١٥٠٨	٩٠٣		١٥٠٨	٩٠٣	مؤشر جيني (٢٠١٨ أو أحدث بيانات متاحة)
		٣٨٠٩	٤٢٠٢		٣٨٠٩	٤٢٠٢	معدل وفيات الأطفال (من كل ألف طفل، ٢٠١٦)
		٣٨٠٩	١٢٠٩		٣٨٠٩	١٢٠٩	نمو متوسط الاستهلاك (النمو، %، المثني الأربعة الأندى)
		٢٠٥	لا ينطبق		٢٠٥	لا ينطبق	
٦٠٠٨	٦٢٠٥			بيئة الأعمال ^{١/٣}			التنمية البشرية وسهولة الحصول على الخدمات
٥٩٠٣	٨١٠٢			سهولة ممارسة الأعمال			مؤشر التنمية البشرية (٢٠١٧) ^{١/}
٥٥٠٣	٥٨٠٨			تسجيل الممتلكات			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات، ٢٠١٦)
٦٧٠٠	٧٥٠٠			إنفاذ العقود			الحصول على خدمات الكهرباء (% من السكان، ٢٠١٦)
٦٨٠٧	٧٩٠٩			دفع الضرائب			صافي الالتحاق بالمدارس، الثانوية، المجموع (% من السكان، ٢٠١٣)
٦٩٠٢	٧٥٠٠			الحصول على الكهرباء			مستخدمو الإنترنت من الأفراد (% من السكان، ٢٠١٦)
٤٠١	٤٠٨			التجارة عبر الحدود			معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (% من السكان، ٢٠١٥)
				مؤشر التنافسية العالمية			
٣٠٧	٥٠٠			الحكومة ^{٤/}			الحكومة
٠٠١-	٠٠٢			مؤشر التنافسية العالمية – مؤشر المؤسسات (٢٠١٧)			مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة (٢٠١٧)
٠٠١-	٠٠١			فعالية الحكومة (مؤشر الحكومة العالمي، ٢٠١٦)			الإذفاق الحكومي على برامج شبكة الأمان الاجتماعي (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٨)
٠٠٤-	٠٠٥			الجودة التنظيمية (مؤشر الحكومة العالمي، ٢٠١٦)			نطاق تغطية برامج شبكة الأمان الاجتماعي في الشريحة الخصبة الأكثر فقرا (% من السكان)
٠٠٢-	٠٠٢			سيادة القانون (مؤشر الحكومة العالمي، ٢٠١٦)			نفقات التعليم الحكومية، المجموع (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٧)
٤٠٠٤	٤٩٠٠			مكافحة الفساد (مؤشر الحكومة العالمي، ٢٠١٦)			نفقات الرعاية الصحية، الحكومة العامة المحلية (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٦)
				مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٧) ^{١/٥}			
				تحقيق المساواة والدمج بين الجنسين			الحصول على التمويل
٤٠٠٥	٢٠٠٣			نسبة النساء العاملات إلى السكان من النساء اللاتي يتجاوز عمرهن ١٥ عاما (%، ٢٠١٧)			حساب في مؤسسة مالية (% من السكان في سن ١٥ عاما أو أكثر، ٢٠١٧)
٩٤٠٧	٩٣٠٨			معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (الإناث مقابل الذكور، %، ٢٠١٣)			الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٧)
١٠٢٠٦	٩٧٠٦			صافي الالتحاق بالمدارس، الثانوية (الإناث مقابل الذكور، %، ٢٠١٤)			القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٨)
٠٠٧	٠٠٦			مؤشر الفجوة بين الجنسين (٢٠١٧) ^{١/٦}			

أقل من متوسط الأسواق الصاعدة

أعلى من متوسط الأسواق الصاعدة

المصادر: مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر الحكومة العالمي، والمؤشر الاقتصادي العالمي، ومؤشر التنافسية العالمية، ومنظمة الشفافية الدولية، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^{١/} مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر إحصائي مركب لمؤشرات العمر المتوقع والتعليم ودخل الفرد التي تستخدم في تقسيم البلدان ضمن أربع شرائح في مجال التنمية البشرية.
^{٢/} البيانات عن المملكة تتعلق بالمواطنين فقط. ويستند متوسط الأسواق الصاعدة إلى تقديرات منظمة العمل الدولية.
^{٣/} تعكس القيمة المسافة إلى الحد الأعلى للأداء في سنة ٢٠١٨، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
^{٤/} تستخدم المؤشرات الصادر والمسوح الرسمية لتلخيص التصورات بشأن جودة الحكومة وبيئة الأعمال. وينبغي توخي الحذر عند تفسير هذه المؤشرات بسبب انخفاض عدد المقيمين، ومحدودية التغطية الجغرافية، واستخدام افتراضات نمطية بشأن القيود المفروضة على الأعمال، وحجم المعلومات المتاحة.
^{٥/} وقد لا تعكس هذه المؤشرات أيضا التحولات الهيكلية المهمة الأخيرة.
^{٦/} يرتب مؤشر مدركات الفساد ١٨٠ بلدا وإقليما حسب مستويات الفساد المتصورة في القطاع العام وفقا للخبراء والمختصين في مجال الأعمال. وتتراوح فترة الثقة للسعودية ما بين ٣٩ و٥٩.
^{٧/} يرتب مؤشر الفجوة بين الجنسين البلدان حسب الفجوة المحتملة بين الجنسين في أربعة مجالات أساسية: الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة، لقياس وضع المساواة بين الجنسين في بلد ما.

الجدول ٨: المملكة العربية السعودية – مجموعة مختارة من ممارسات الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بصناديق الثروة السيادية وشركات النفط الوطنية ^{١/}									
الإمارات	السعودية	روسيا	النرويج	المكسيك	كازاخستان	كولومبيا	كندا (البرتا)	أذربيجان	صناديق الثروة السيادية
لا ينطبق ^١	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	ينص القانون على اعتماد الإئافاق/المسحوبات من صناديق الثروة السيادية من خلال الميزانية الوطنية
لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	اعتباراً من ٢٠١٥، تم اعتماد المسحوبات/الإئافاق من صناديق الثروة السيادية بالفعل من عمليات الميزانية المعتادة دون أي استثناءات معلومة.
لا ينطبق ^١	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	يلتزم صندوق الثروة السيادية وفق القانون (أو سياسة عامة موقفة) بإعداد تقارير مالية سنوية.
لا ينطبق ^١	لا	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	نعم	يلتزم صندوق الثروة السيادية وفق القانون (أو سياسة عامة موقفة) بالإفصاح عن تقاريره المالية السنوية.
لا	لا ^١	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	آخر تقرير منشور لصندوق الثروة السيادية يغطي سنة مالية منتهية في ٢٠١٥-٢٠١٧.
لا ينطبق ^١	لا ^١	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	يلتزم صندوق الثروة السيادية وفق القانون (أو سياسة عامة موقفة) بإجراء مراجعة دورية لتقاريره المالية السنوية.
لا ينطبق ^١	لا ^١	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	آخر تقرير منشور لصندوق الثروة السيادية يحدد حجم الصندوق خلال السنة المالية التي يغطيها التقرير.
لا ينطبق	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	آخر تقرير سنوي منشور لصندوق الثروة السيادية يفصح عن قيمة الودائع والمسحوبات للسنة المالية التي يغطيها التقرير.
لا ينطبق	لا	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	نعم	آخر تقرير سنوي منشور لصندوق الثروة السيادية يفصح عن عائد الاستثمار للسنة المالية التي يغطيها التقرير.
لا ينطبق	لا	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	نعم	آخر تقرير سنوي منشور لصندوق الثروة السيادية يتضمن قائمة بالأصول المحتفظ بها خلال السنة المالية التي يغطيها التقرير.
لا ينطبق ^١	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	يلزم القانون السلطة التشريعية بمراجعة التقارير المالية السنوية لصناديق الثروة السيادية
لا ينطبق	لا ينطبق	نعم	نعم	لا ينطبق	لا ينطبق	نعم	نعم	لا ينطبق	راجعت السلطة التشريعية التقارير المالية السنوية لصندوق الثروة السيادية دون وجود استثناءات معلومة.
شركات النفط الوطنية									
لا ينطبق	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	تعان الحكومة عن حجم الإيرادات التي تحصل عليها من شركة النفط الوطنية، وتغطي آخر بيانات منشورة سنة مالية منتهية في ٢٠١٥-٢٠١٧.
لا ينطبق	نعم ^٥	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	تعان شركة النفط الوطنية عن حجم الإيرادات التي تحولها إلى الحكومة، وتغطي آخر بيانات منشورة سنة مالية منتهية في ٢٠١٥-٢٠١٧.
لا ينطبق	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	تلتزم شركة النفط الوطنية وفق القانون (أو سياسة عامة موقفة) بالإفصاح عن تقارير سنوية بشأن مواردها المالية وعملياتها.
لا ينطبق	نعم ^٥	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	آخر تقرير سنوي منشور لشركة النفط الوطنية عن عملياتها يغطي سنة مالية منتهية في ٢٠١٥-٢٠١٧.
لا ينطبق	نعم ^٥	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	آخر تقرير سنوي منشور لشركة النفط الوطنية عن عملياتها يتضمن ميزانية عمومية وقائمة دخل عن السنة المالية التي يغطيها التقرير السنوي.
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم	تلتزم شركة النفط الوطنية وفق القانون (أو سياسة عامة موقفة) بإخضاع قوائمها المالية السنوية للمراجعة الدورية من جانب جهة خارجية.
نعم ^٧	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	لا ينطبق	لا	تلتزم شركة النفط الوطنية وفق القانون بتقديم تقارير سنوية عن جميع أنشطتها للسلطة التشريعية.
نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	اعتباراً من سنة ٢٠١٥ وما بعدها، انحرفت شركة النفط الوطنية في أنشطة غير تجارية (مثل تقديم مدفوعات مالية للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية العامة ودعم الوقود، وغير ذلك)
لا ينطبق	لا ^٥	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا	لا ينطبق	نعم	أفصحت شركة النفط الوطنية عن قيمة المدفوعات التي أنفقتها على كل من الأنشطة غير التجارية.

المصدر: من إعداد خبراء الصندوق استناداً إلى مؤشر *حوكمة الموارد لعام ٢٠١٧* الصادر عن معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

^١ من إعداد أشني كومار سينغ ونيل بن لطيفة (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

^٢ تُنشر بيانات حيازات الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد على موقعها الإلكتروني. ولا ينشر صندوق الثروة السيادية تقارير مالية سنوية.

^٣ يتم إجراء مراجعة سنوية على حيازات الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. ولا يتضمن التشريع الخاص بصندوق الثروة السيادية أي إشارة لعمليات المراجعة.

^٤ أعلن برنامج صندوق الثروة السيادية (٢٠١٨-٢٠٢٠) عن قيمة الأصول في الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

^٥ تتضمن نشرة الاكتتاب الأخيرة الصادرة عن أرامكو ميزانيات عمومية وقوائم دخل تمت مراجعتها لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧، إلى جانب الإفصاح عن الإيرادات المحولة للحكومة. وتتضمن النشرة أيضاً بيانات إجمالية عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وبعض المعلومات الخاصة بالأنشطة غير التجارية.

^٦ يوجد صندوق ثروة سيادية مستقل في كل إمارة بدولة الإمارات العربية المتحدة (وصندوق خاص بالحكومة الاتحادية)، وتخضع هذه الصناديق للقواعد المحلية في المقام الأول.

^٧ يجب تقديم تقارير سنوية تتضمن القوائم المالية للمجلس الأعلى للبترول الذي يمكن اعتباره جهازاً رقابياً بدلاً من السلطة التشريعية.

الملحق الأول: مصفوفة تقييم المخاطر^١

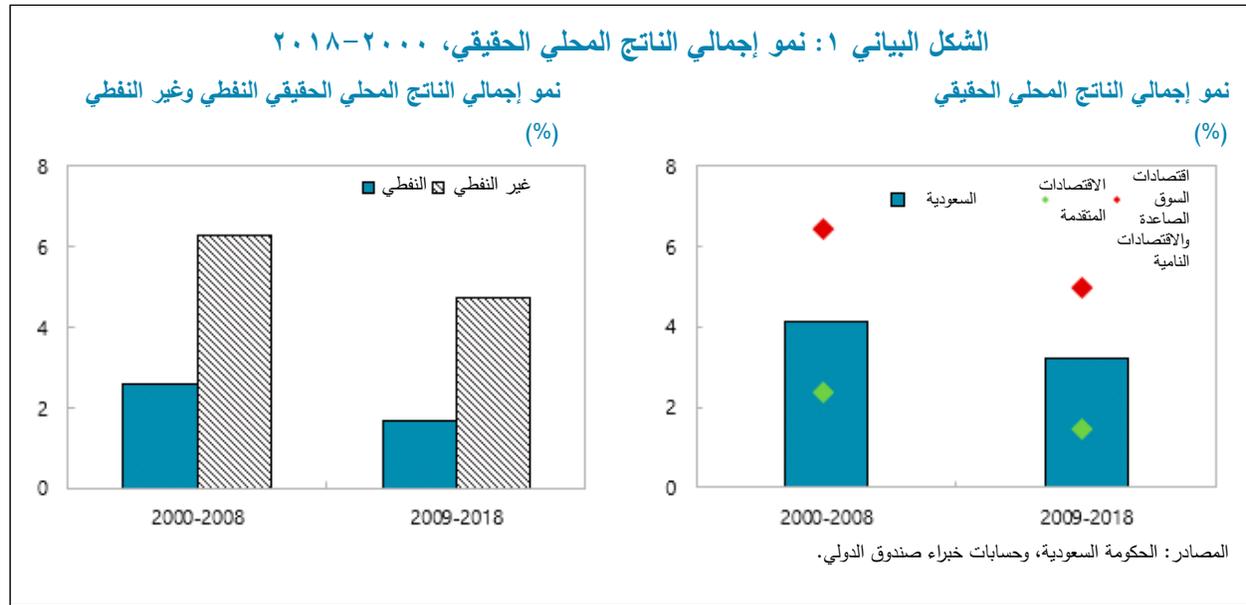
الاستجابة من خلال السياسات	درجة التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	احتمالية تحقق المخاطر/نطاقها الزمني	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	مرتفعة	متوسطة/على المدى القصير إلى المتوسط	تقلبات كبيرة في أسعار الطاقة بسبب صدمات موازنة لبعضها البعض على جانبي العرض والطلب - ولكنها صدمات كبيرة وغير مؤكدة
ينبغي أن تستند سياسة المالية العامة إلى إطار متوسط الأجل للحد من مخاطر سياسات المصروفات المسيرة للاتجاهات الدورية. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية المتوافرة إلى جانب الاقتراض الخارجي لتمهيد النقلات الناتجة عن إجراءات الضبط المالي على المدى القصير في حالة حدوث صدمة كبيرة. ومن المهم أيضا متابعة اضطرابات السيولة وبيادر الضغوط في الجهاز المصرفي عن كثب. وينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.	قد يؤدي أي تراجع كبير في أسعار النفط إلى ارتفاع إضافي في عجز المالية العامة. وإذا ما استمر تراجع الأسعار، ستكون هناك حاجة إلى إجراءات إضافية للضبط المالي، مما ستكون له تداعيات سلبية على النمو والتوظيف والائتمان وسيولة الجهاز المصرفي. وقد تتدهور كذلك جودة الأصول في الجهاز المصرفي. وقد يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى تحسين نتائج المالية العامة والنمو والتوظيف على المدى القريب، ولكن قد تترتب عليه أيضا زيادة مخاطر المالية العامة على المدى المتوسط إذا ما صاحبه ارتفاع إضافي في حجم الإنفاق.		
	مرتفعة	مرتفعة/على المدى القصير إلى المتوسط	تصاعد النزعة الحمائية والتراجع عن العمل متعدد الأطراف
نفس الاستجابة المذكورة أعلاه، مع مواصلة دعم نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القواعد.	ستؤدي التداعيات السلبية الناجمة عن تصعيد الإجراءات التجارية واستمرارها إلى تراجع النمو العالمي، بما في ذلك من خلال التأثير المعاكس على مستويات الثقة في أسواق المال، مما يرجح أن يؤدي بدوره إلى تراجع كبير في أسعار النفط. وقد ينتج عن ذلك تدهور الأرصدة الخارجية والمالية، مما سيكون له تأثير معاكس على النمو والتوظيف والقطاع المالي (راجع أعلاه).		
	مرتفعة	متوسطة إلى مرتفعة/على المدى القصير إلى المتوسط	تراجع النمو العالمي عن المتوقع
نفس الاستجابة المذكورة أعلاه.	قد يؤدي تراجع النمو العالمي عن المتوقع إلى انخفاض أسعار النفط، وتدهور الأرصدة الخارجية والمالية في نهاية المطاف، مما ستكون له آثار عكسية على النمو والتوظيف والقطاع المالي (راجع أعلاه).		
	مرتفعة	متوسطة/على المدى المتوسط	الانحرافات عن مسار جدول أعمال الإصلاح قد تحد من الارتفاع المتوقع في معدلات النمو والتوظيف على المدى المتوسط
استكمال الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو غير النفطي وإصلاحات سوق العمل لزيادة تنافسية المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. وتنفيذ إجراءات تدريجية ولكنها مستمرة لتحقيق الضبط المالي بغية الموازنة بين الحاجة إلى الاستثمارات العامة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والحاجة إلى الحد من مخاطر المالية العامة على المدى المتوسط. والمراجعة الدقيقة لحجم الدعم المقدم من القطاع العام لضمان جذب القطاع الخاص وتشجيع التنوع الاقتصادي والنمو.	قد يؤدي عدم الالتزام بخطة الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية الطموحة إلى آثار سلبية على النمو والتوظيف. كذلك فإن عدم نجاح الإصلاحات في توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص سيؤدي إلى ضغوط من أجل زيادة الوظائف في القطاع العام، مما ستكون له انعكاسات سلبية على استدامة المالية العامة. ومن الممكن أيضا أن تؤثر التغيرات في مشاعر المستثمرين حيال حجم المخاطر على التمويل الخارجي، وقد تؤدي زيادة تدخل الحكومة في الاقتصاد إلى مزاحمة القطاع الخاص.		
	متوسطة/منخفضة	مرتفعة/على المدى القصير إلى المتوسط	تفاقم المخاطر الأمنية، بما في ذلك في الشرق الأوسط
تختلف الاستجابة اللازمة من خلال السياسات حسب طبيعة الصدمة. ويمكن الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة، وسيتعين على الحكومة في هذه الحالة ضمان توافر سيولة كافية في الجهاز المصرفي.	تختلف التداعيات على الاقتصاد السعودي حسب طبيعة الحدث. ويعد التأثير على أسعار النفط هو القناة الأرجح لانتقال هذه التداعيات، وإن كان من الممكن أيضا أن تتزايد الضغوط على الإنفاق العسكري والأمني.		

^١ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تسبب تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية لتحقيق المخاطر هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠%، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠ و ٣٠%، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠ و ٥٠%). وتبين هذه المصفوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف عند إجراء المناقشات مع الحكومة. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتتالي وقوع إحداها مع وقوع الأخرى، فمن الممكن أن تتفاعل وتتحقق معاً.

الملحق الثاني: نمو الإنتاجية في المملكة العربية السعودية^١

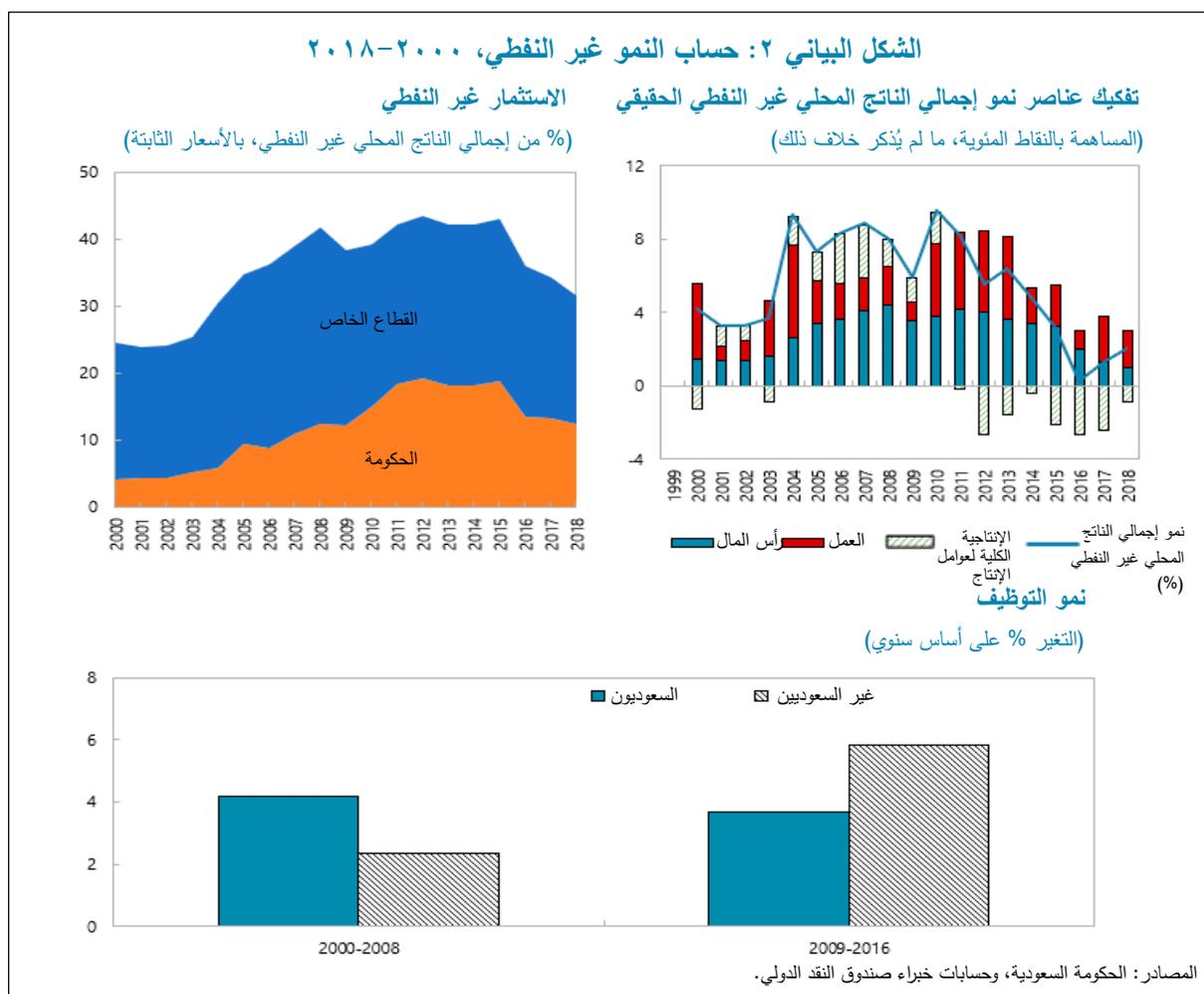
تراجع نمو الإنتاجية في السعودية منذ الأزمة المالية العالمية. ولا يزال التوظيف مركزا بدرجة كبيرة في الصناعات منخفضة الإنتاجية بينما ابتعدت معظم الشركات أكثر عن حد الإنتاجية. ويتعين إجراء إصلاحات سوق المنتجات وسوق العمل من أجل تحسين توزيع الموارد عبر القطاعات وداخلها. ومن المهم للغاية الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار لزيادة الإنتاجية على المدى الطويل.

١- تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي منذ الأزمة المالية العالمية على غرار ما حدث في الأسواق الصاعدة. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، بلغ متوسط النمو غير النفطي حوالي ٦,٣% سنويا، في حين وصل إلى ٤,٧% سنويا منذ عام ٢٠٠٩. ومنذ تراجع أسعار النفط في عام ٢٠١٤، شهدت معدلات النمو غير النفطي تباطؤا إضافيا. وظلت معدلات النمو غير النفطي دون معدلات النمو المسجلة في القطاع النفطي (الشكل البياني ١).



٢- غير أن نمو الإنتاجية السلبية لم يساهم إلا جزئيا في تراجع النمو غير النفطي. فكما يتضح من الشكل البياني ٢، تشير حسابات النمو إلى أن نمو القطاع غير النفطي يمكن عزوه في الأساس إلى مراكمة رأس المال المادي ونمو التوظيف، بينما تعد مساهمة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج محدودة. وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت نسبة الاستثمار غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ارتفاعا كبيرا، وهو ما يعكس جزئيا الاستثمارات الحكومية في القطاع غير النفطي التي أمكن تنفيذها بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية. كذلك شهدت معدلات التوظيف نموا كبيرا نتيجة زيادة نمو توظيف العاملين السعوديين مقارنة بالعاملين غير السعوديين. وسجلت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نموا موجبا أيضا. ولكن خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨، سجلت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نموا سالبًا، وتباطأ نمو مستويات التوظيف ومراكمة رأس المال، مما أدى إلى بلوغ متوسط معدل النمو غير النفطي ٤,٧% خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٩ مقابل ٦,٣% في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠.

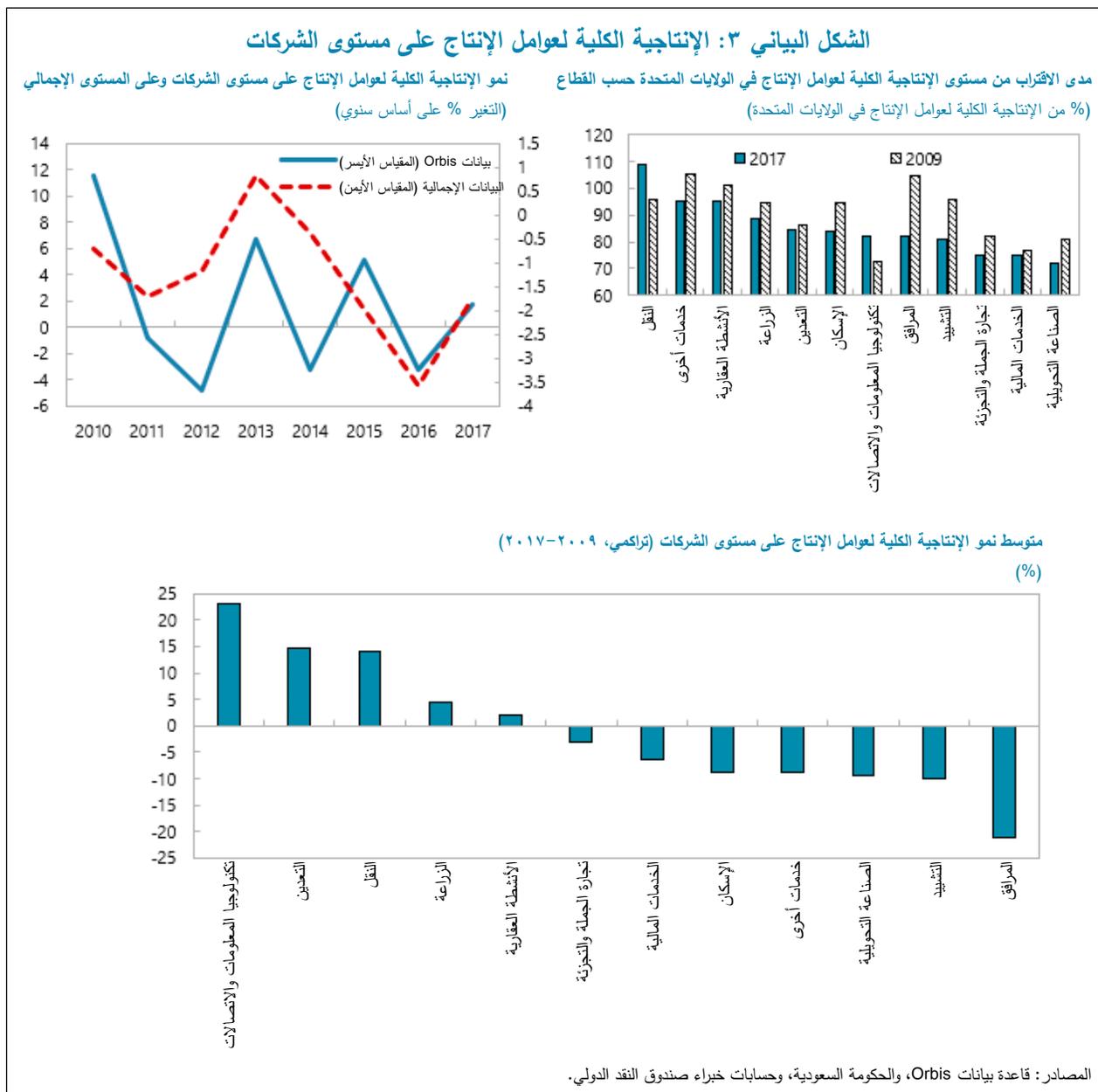
^١ هذا الملحق من إعداد أنثا ندوي ويانغ يانغ. وقدمت تيان زانغ المساعدة البحثية.



٣- وتؤكد البيانات على مستوى الشركات النمو السالب في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في معظم مجالات النشاط منذ الأزمة المالية العالمية. وتستخدم قاعدة بيانات ORBIS في تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى الشركات في المملكة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧. وتقدر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى الشركات باستخدام المنهجية المقترحة في دراسة (GANDHI, NAVARRO AND RIVERS (2018). ويُفترض أن إجمالي الناتج دالة لنوعين من المدخلات - المدخلات المرنة، بما في ذلك مدخلات المواد وتكلفة العمالة، ورأس المال باعتباره المدخل غير المرن^٢. وتشير النتائج إلى أن متوسط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى الشركات تراجع في العديد من مجالات النشاط منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٣). وكانت الكهرباء والمياه، والبناء والتشييد، والصناعات التحويلية على رأس القطاعات التي شهدت تراجعاً في مستويات الإنتاجية، بينما شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع التعدين نمواً موجباً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويوجد ارتباط موجب بين إجمالي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المحسوب باستخدام بيانات الشركات والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المقدر باستخدام البيانات الإجمالية (الشكل البياني ٣).

^٢ عدد المشاهدات في حالة المملكة العربية السعودية محدود للغاية، ولا يكفي بالتالي لتقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في كل صناعة بشكل مباشر. وبدلاً من ذلك، تقدر أنصبة المدخلات في ٢٨ بلداً تتوفر عنها مشاهدات كافية وما يلزم من بيانات لتقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتستخدم متوسطات أنصبة المدخلات المقدر في تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى الشركات في المملكة. وتقدر أنصبة المدخلات والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للشركات في الصناعات المصنفة على مستوى الرقمين.

٤- وعلاوة على ذلك، ابتعدت معظم الشركات في المملكة أكثر عن حد الإنتاجية. وعلى غرار دراسة AGHION AND HOWITT (2006)، تُستخدم الولايات المتحدة الأمريكية كمقياس لحد الإنتاجية. ويتضح من التحليل أن الشركات في المملكة أقل إنتاجية في المتوسط عن الشركات في الولايات المتحدة في جميع القطاعات عدا النقل. ومنذ الأزمة المالية، ازدادت المسافة التي تفصل المملكة عن حد الإنتاجية في معظم مجالات النشاط، ما عدا النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



٥- ويتم تقدير نمو إنتاجية العمالة على مستوى القطاعات. ولقياس نمو إنتاجية العمالة، تستخدم صيغة مختلفة إلى حد ما من التقسيم القياسي الذي استحدثته دراسة FABRICANT (1942) (راجع أيضا دراسة TIMMER AND DE VRIES 2014):

$$\Delta P = \sum_i (P_i^T - P_i^0) S_i^0 + \sum_i (S_i^T - S_i^0) P_i^0 + \sum_i (P_i^T - P_i^0)(S_i^T - S_i^0)$$

حيث الرمز S_i هو نصيب القطاع i في إجمالي التوظيف، والرمز P_i هو مستوى إنتاجية العمالة في القطاع i ، والرمزان T و 0 أعلى الخط هما الفترة الأولى والفترة الأخيرة. وفي هذه المعادلة، يُقسم التغير في إجمالي الإنتاجية إلى ثلاثة حدود. الحد الأول ناحية اليمين هو "التأثير داخل القطاع الواحد"، والذي يكون موجبا عندما يكون صافي التغير في إنتاجية العمالة في جميع القطاعات (مرجحا بأنصبة هذه القطاعات في التوظيف) موجبا. ويقاس الحد الثاني مساهمة إعادة توزيع العمالة عبر القطاعات، وتكون هذه المساهمة موجبة عندما تتحرك العمالة من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية (التغير الهيكلي). أما الحد الثالث، فهو عبارة عن الحد التقاطعي أو التفاعلي الذي يعكس تفاعل التغيرات في أنصبة التوظيف ونمو الإنتاجية القطاعية.

٦- **وتشير النتائج إلى استمرار التراجع في نمو إنتاجية العمالة (الشكل البياني ٤).** ^٣ فقد أدى انخفاض نمو الناتج غير النفطي وعدم تغير أنصبة القطاعات في مجموع التوظيف إلى تراجع نمو إنتاجية العمالة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦. أما في الاقتصاد غير النفطي، فقد ساهمت آثار انتقال العمالة الناتجة عن انخفاض نصيب قطاع التجزئة والقطاع العام في زيادة نمو إنتاجية العمالة. غير أن العمالة لا تزال مركزة أساسا في القطاعات الأقل إنتاجية. فالقطاع العام وقطاع البناء والتشييد يمثلان بالفعل نصف مجموع التوظيف في الاقتصاد، ولكن إنتاجية العمالة منخفضة نسبيا في هذين القطاعين. وفي المقابل، يمثل القطاعان الأكثر إنتاجية في الاقتصاد غير النفطي، وهما القطاع المالي وقطاع النقل، نصيبا صغيرا في التوظيف. وكان انتقال العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية مصدرا مهما لنمو الإنتاجية الكلية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة (راجع دراسة McMILLAN AND HARTTGEN 2014، ودراسة DABLA-NORRIS ET AL. 2013، ودراسة HNATKOVSKA AND LAHIRI 2014). ولكن ذلك لم يحدث في السعودية.

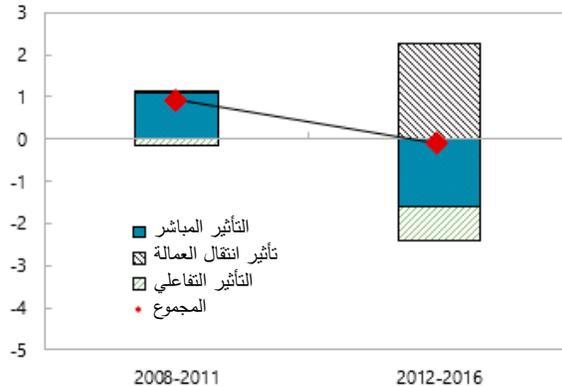
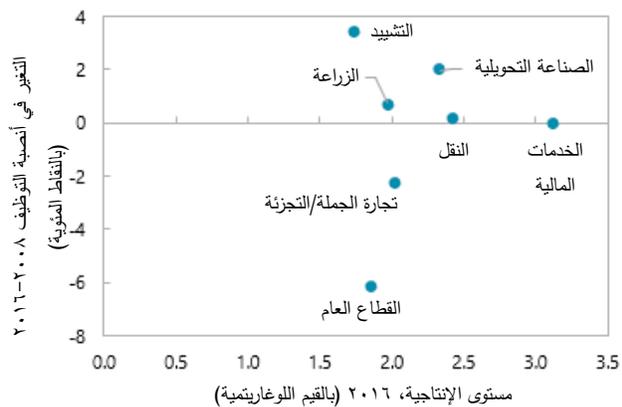
٧- **ويحول نقص بيانات التوظيف في السعودية دون إجراء تحليل أحدث لإنتاجية العمالة على مستوى القطاعات.** وقد توقفت هيئة الإحصاء عن نشر بيانات التوظيف القطاعي المستمدة من مسح القوى العاملة بعد الربع الثالث من عام ٢٠١٦، كما توقفت الآن عن نشر جميع بيانات التوظيف المستمدة من المسح منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وبدلا من ذلك، تنشر الهيئة بيانات التوظيف الصادرة عن الجهات المساهمة في صندوق النقاعد لموظفي القطاع الخاص والبيانات التي تنشرها وزارة الخدمة المدنية، والتي بدأ إصدارها في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ فقط. ومن الممكن، بل من المرجح نظرا لانخفاض الحاد في عدد العمالة الوافدة، أن تكون إنتاجية العمالة قد ازدادت، لا سيما في قطاعي البناء والتجزئة، خلال العامين الماضيين. ولكن نقص البيانات يحول دون إجراء مزيد من التحليلات.

٨- **وينبغي أن تركز السياسات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية على إصلاحات سوق المنتجات وسوق العمل والاستثمارات في رأس المال البشري والابتكار.** فإصلاحات سوق المنتجات وسوق العمل من شأنها الحد من سوء توزيع الموارد داخل الصناعات وفيما بينها وتشجيع نمو الإنتاجية (راجع دراسة DABLA-NORRIS ET AL., 2015). وفي هذا الصدد، فإن إزالة الحواجز أمام الدخل في السوق، وتعزيز المنافسة الاقتصادية، والقضاء على تشوهات الأسعار تعد جميعها عوامل أساسية لتحسين نمو الإنتاجية. وتستلزم زيادة نمو الإنتاجية أيضا تحسين رأس المال البشري، وتطبيق سياسات سوق العمل التي تركز على تغيير طبيعة الحوافز لتشجيع السعوديين على العمل خارج الحكومة وكذلك تشجيع الشركات على توظيف المواطنين (راجع IMF, 2019).

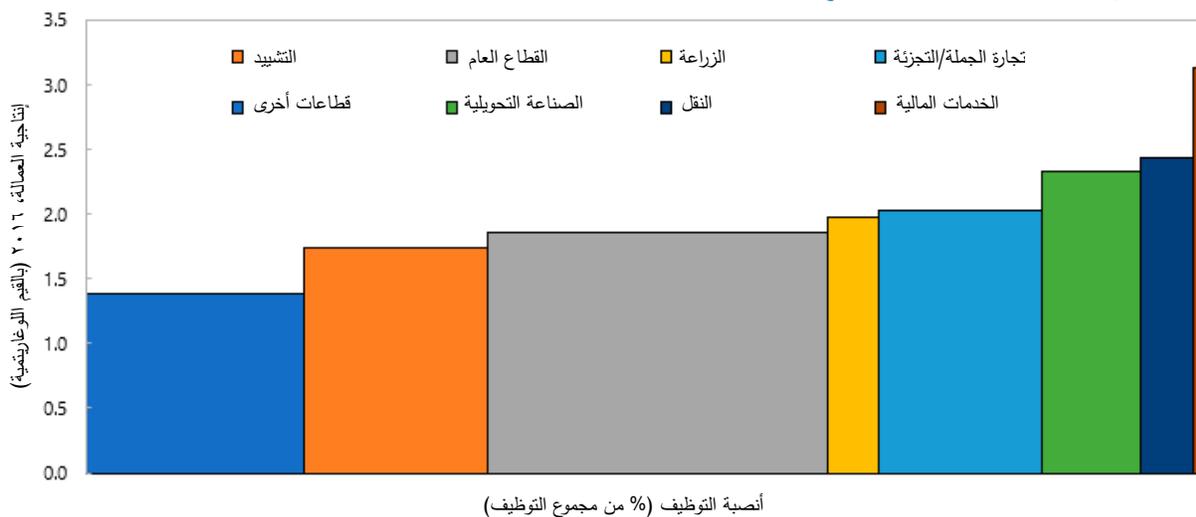
^٣ الفترة التي يغطيها التحليل هي ٢٠٠٨-٢٠١٦ بسبب نقص بيانات التوظيف القطاعي قبل ٢٠٠٨ وبعد ٢٠١٦.

الشكل البياني ٤ : إنتاجية العمالة والتوظيف

تفكيك مكونات إنتاجية العمالة في الإقتصاد غير النفطي، ٢٠١٦-٢٠٠٨
 مستويات الإنتاجية والتغيرات في أنصبة التوظيف حسب القطاع، ٢٠١٦-٢٠٠٨
 (التغير السنوي %، متوسطات العُقد)



مستويات الإنتاجية وأنصبة التوظيف حسب القطاع، ٢٠١٦



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المراجع

- Aghion, P. and Howitt, P., 2006. "Appropriate growth policy: a unifying framework." *Journal of the European Economic Association*, 4(2-3), pp.269-314.
- Dabla-Norris, M., Thomas, M., Garcia-Verdu, M. and Chen, M., 2013. "Benchmarking structural transformation across the world". International Monetary Fund.
- Dabla-Norris, M., Guo, M., Haksar, M., Kim, M., Kochhar, M., Wiseman, K. and Zdzienicka, A., 2015. "The new normal: A sector-level perspective on productivity trends in advanced economies." International Monetary Fund.
- Fabricant, S., 1942. "Employment in Manufacturing, 1899-1939: An Analysis of Its Relation to the Volume of Production." National Bureau of Economic Research.
- Gandhi, A., Navarro, S. and Rivers, D., 2018. "On the identification of gross output production functions." *Manuscript*.
- International Monetary Fund, 2019. "Policies to Drive Diversification in Saudi Arabia."
- Lahiri, A. and Hnatkovska, V., 2014. "Structural Transformation and the Rural-Urban Divide." In *2014 Meeting Papers* (No. 746). Society for Economic Dynamics.
- McMillan, M.S. and Harttgen, K., 2014. "What is driving the African Growth Miracle?" National Bureau of Economic Research.
- De Vries, G., Timmer, M. and De Vries, K., 2015. "Structural transformation in Africa: Static gains, dynamic losses." *The Journal of Development Studies*, 51(6), pp.674-688.

الملحق الثالث: تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي^١

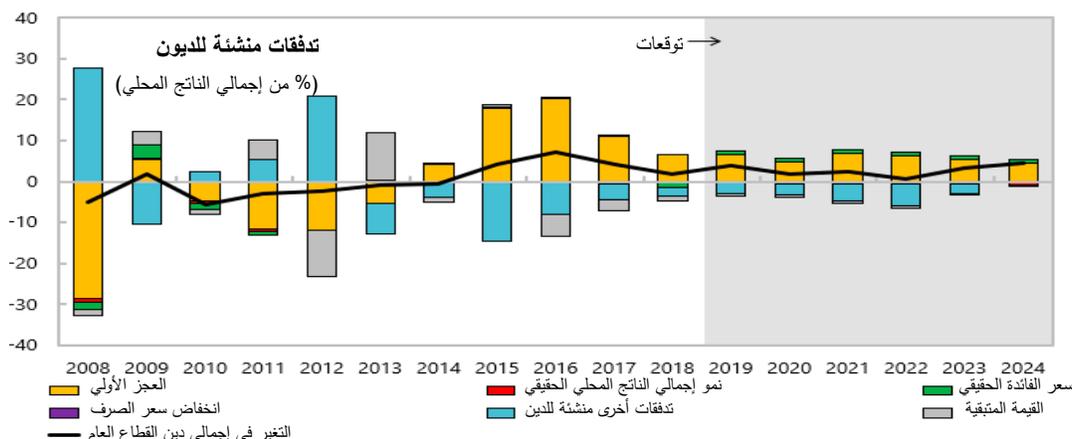
الشكل البياني ١- تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق^{١/}

حسب الوضع في ١٢ مارس ٢٠١٩	توقعات						فعلية		
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٠٨
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية									-٢٠٠٨
مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (بنقاط الأساس) ^{٢/}	٣٥٤.٦	٣١٤.١	٢٧٤.٩	٢٧٤.٢	٢٤٤.٧	٢٣٠.٠	١٩٤.١	١٧٤.٢	٢٠١.٦
عقود مبادلة مخاطر الائتمان لخمس سنوات (بنقاط الأساس)	٦٤.٣	٩٤.٦	٩٤.١	٨٤.١	٦٤.٥	٦٤.٦	٦٤.٠	٩٤.٧	١٤١.٠
التصنيفات الأجنبية المحلي	٢.٥	٢.٥	٢.٤	٢.٤	٣.٠	١.٩	٢.٢	٠.٧-	٤.١
موديز	١.٦	١.٦	١.٥	١.٥	١.٤	١.٥-	١.١	١.٦	١.٧
ستاندرد آند بورز	٤.١	٣.٦	٢.٨	٢.٣	٣.٤	٠.٤	١٣.٦	٦.٨	٦.١
فيتش	٤.١	٤.٢	٣.٩	٤.٠	٣.٨	٣.٩	٣.٤	٢.٨	٥.٣
إجمالي الدين العام الاسمي									
إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام صافي الدين العام									
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)									
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)									
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)									
سعر الفائدة الفعلي (%) ^{٣/}									

المساهمة في تغيرات الدين العام

الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار الدين ^{١/}	توقعات						فعلية		
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٠٨
العجز الأولي	١٦.٥	٤.٥	٣.٤	٠.٧	٢.٥	١.٧	٣.٩	١.٩	٤.١
التدفقات الأخرى المنشئة للدين	١٩.٢	٤.٦	٣.٥	١.١	٣.٠	٢.٤	٤.٦	٣.٠	٦.٨
التغير في إجمالي دين القطاع العام	٣٤.٥	٤.٦	٥.٥	٦.٢	٦.٩	٤.٩	٦.٥	٦.٦	١١.١
التدفقات الأولية (ما عدا الفائدة)	١٨٧.٧	٣٠.٩	٣٠.٦	٣٠.٦	٣٠.٦	٣٢.٥	٣٢.٥	٢٩.٧	٢١.٩
ديناميكية الدين التلقائية ^{٢/}	٢٢٢.٣	٣٥.٥	٣٦.١	٣٦.٨	٣٧.٥	٣٧.٤	٣٩.٠	٣٦.٣	٣٣.٠
فروق أسعار الفائدة/النمو ^{٣/}	١.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.١	٠.٧	١.٥-	٠.٥-
منها: سعر الفائدة الحقيقي	١٠.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.١	٠.٧	١.٥-	٠.٥-
منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥.٢	٠.٨	٠.٨	٠.٩	١.٠	٠.٨	١.٠	١.٢-	٠.٦-
انخفاض سعر الصرف ^{٤/}	٣.٧-	٠.٨-	٠.٧-	٠.٦-	٠.٧-	٠.٤-	٠.٣-	٠.١	٠.٣-
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين	١٦.٩-	٠.٤	٢.٤-	٥.٤-	٤.٣-	٢.٦-	٢.٠-	٢.٤-	٣.٨-
تراكم الودائع (سالب)	١٨.٠-	٠.٤	٢.٤-	٥.٤-	٤.٣-	٢.٩-	٣.٣-	٢.٧-	٣.٥-
الخصوم الاحتمالية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
القروض وحصص الملكية	١.١	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٧	٠.٧	٠.٣-	٠.٥
القيمة المتبقية، بما في ذلك التغير في الأصول ^{٥/}	٢.٧-	٠.١-	٠.٣-	٠.٤-	٠.٦-	٠.٧-	١.١-	٢.٨-	٠.٠



^{١/} يُعرّف القطاع العام بالحكومة المركزية.

^{٢/} استنادا إلى البيانات المتاحة.

^{٣/} فروق أسعار الفائدة على السندات الأمريكية طويلة الأجل.

^{٤/} يُعرّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.

^{٥/} تُشتق بضرب $[(1+g) - \pi(1+g) - g + ae(1+r)] / (1+g + \pi+g\pi)$ في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث الرمز r هو سعر الفائدة، والرمز π هو معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي، والرمز g هو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز a هو نسبة الدين المقوم بعملة أجنبية، والرمز e هو انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياسا بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).

^{٦/} تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ٥ على أساس $(1 + \pi) - z$ ومساهمة النمو الحقيقي على أساس $-g$.

^{٧/} تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ٥ على أساس $ae(1+r)$.

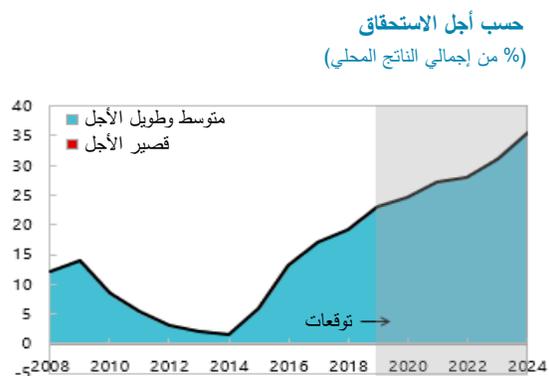
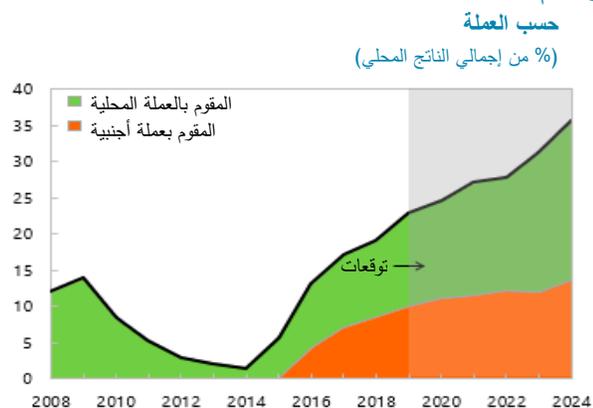
^{٨/} تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات الفوائد (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.

^{٩/} بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، وغيرها من التدفقات المحددة المنشئة للدين) عند مستواها في سنة التوقعات الأخيرة.

^١ أعد هذا الملحق أننا ندوي ونبيل بن لطيفة.

الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - عناصر الدين العام والسيناريوهات البديلة

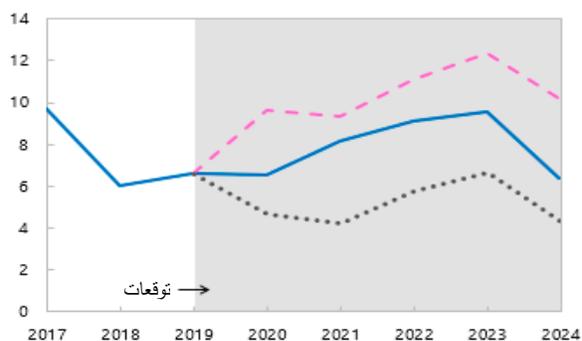
عناصر الدين العام



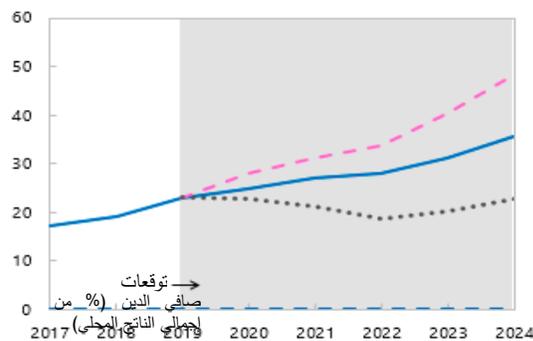
سيناريوهات بديلة

السيناريو الأساسي (خط أزرق) السيناريو التاريخي (خط نقطة) الرصيد الأولي الثابت (خط مخطط)

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



إجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الافتراضات الأساسية
(%)

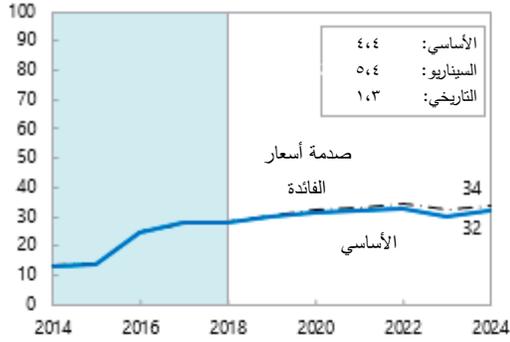
السيناريو التاريخي						السيناريو الأساسي					
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	١,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٣,٠	١,٩
١,٦	١,١	٠,٥	٠,١-	٠,٤	١,٥-	١,٦	١,١	٠,٥	٠,١-	٠,٤	١,٥-
٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	٦,٥-	٤,٦-	٥,٥-	٦,٢-	٦,٩-	٤,٩-	٦,٥-
٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٣,٩	٤,١	٤,٢	٣,٩	٤,٠	٣,٨	٣,٩
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
التضخم						التضخم					
الرصيد الأولي						الرصيد الأولي					
سعر الفائدة الفعلي						سعر الفائدة الفعلي					
السيناريو الرصيد الأولي الثابت						السيناريو الرصيد الأولي الثابت					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
التضخم						التضخم					
الرصيد الأولي						الرصيد الأولي					
سعر الفائدة الفعلي						سعر الفائدة الفعلي					

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

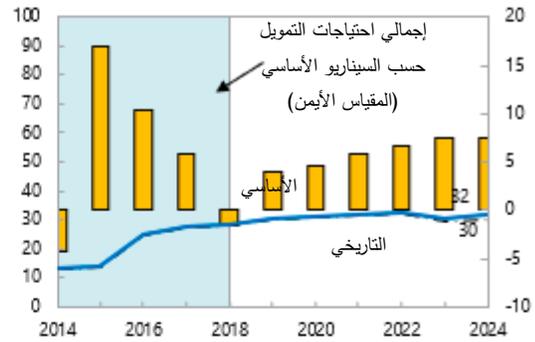
الشكل البياني ٣: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي - اختبارات الحدود ١/ ٢

(الدين الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي)

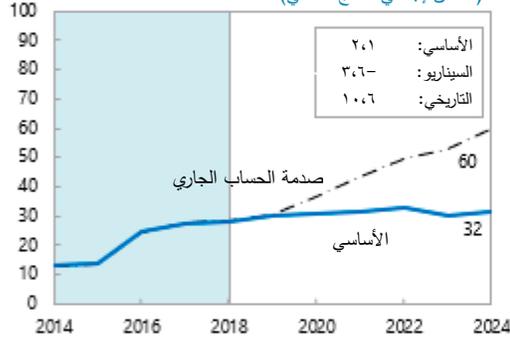
صدمة أسعار الفائدة (%)



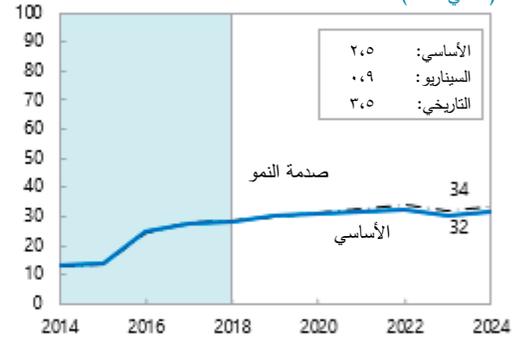
السيناريو الأساسي والسيناريو التاريخي



صدمة الحساب الجاري بخلاف الفوائد (% من إجمالي الناتج المحلي)



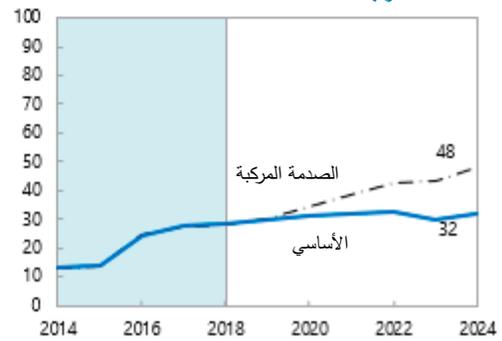
صدمة النمو (% في السنة)



صدمة الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة ٤/



الصدمة المركبة ٣/



المصادر: البيانات المقدمة من المكتب المختص بالسعودية وتقديرات الخبراء بصندوق النقد الدولي.

^{١/} المساحات المظلمة تمثل البيانات الفعلية. تعتبر فريدة الصدمات صدمات دائمة مقدار الوحدة منها نصف انحراف معياري. الأرقام الواردة في الخانات تمثل متوسط التوقعات للمتغيرات المعنية وفق السيناريو الأساسي والسيناريو المعروض. ويظهر أيضا المتوسط التاريخي للمتغير المعني لفترة ١٠ سنوات.

^{٢/} بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تحسب المتوسطات التاريخية على مدى فترة العشر سنوات، وتستخدم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين لفترة خمس سنوات قادمة.

^{٣/} صدمات دائمة قيمة الوحدة منها ربع انحراف معياري تطبق على سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو وصيد الحساب الجاري.

^{٤/} انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة بنسبته ٣٠% يحدث لمرة واحدة.

الجدول ١: المملكة العربية السعودية: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي ٢٠١٤-٢٠٢٤
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الحساب الجاري بدون فائدة المحقق لاستقرار الدين ١/ ٢٠٢	توقعات						فعلية							
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤			
	٣١٠.٨	٣٠٠.٣	٣٢٠.٥	٣١٠.٧	٣١٠.١	٣٠٠.٢	٢٨٠.٣	٢٧٠.٧	٢٤٠.٦	١٣٠.٨	١٣٠.١	السيناريو الأساسي: الدين الخارجي		
	١.٥	٢.٣-	٠.٨	٠.٦	١.٠	١.٩	٠.٦	٣.٠	١.٠٨	٠.٧	٤.٣-	التغير في الدين الخارجي		
	٢.٢	١.٦	٠.٩	٠.٣	١.٠-	١.٢-	٨.٦-	٠.٥	٥.٩	١١.٤	٨.٠-	التدفقات المنشئة للدين الخارجي المقيدة في الموازنة (٩+٨+٤)		
	٠.٤-	١.٢-	٢.٠-	٢.٨-	٣.٩-	٤.٥-	٩.٣-	١.٩-	٣.٥	٨.٦	٩.٨-	عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة		
	١.٨-	٢.٧-	٣.٦-	٤.٦-	٥.٩-	٦.٧-	١١.٧-	٥.٤-	٠.٤-	٤.٥	١٢.٧-	العجز في ميزان السلع والخدمات		
	٣١.٩	٣٢.٧	٣٣.٥	٣٤.١	٣٤.٩	٣٥.٨	٣٩.٨	٣٤.٧	٣١.١	٣٣.٣	٤٦.٩	الصادرات		
	٣٠.١	٣٠.٠	٢٩.٨	٢٩.٥	٢٩.٠	٢٩.١	٢٨.١	٢٩.٣	٣٠.٧	٣٧.٨	٣٤.٢	الواردات		
	٢.١	٢.٢	٢.٣	٢.٥	٢.٦	٢.٨	٣.١	٣.٤	٢.٠	٠.٧	٢.٠	صافي التدفقات الداخلة الرأسمالية غير المنشئة للدين (سالب)		
	١.٠-	١.٠-	١.٠-	١.٠-	١.٠-	١.١-	١.١-	٠.٩-	٠.٢-	٠.٤	٠.٣	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حصص الملكية		
	١.١-	١.٢-	١.٤-	١.٥-	١.٧-	٢.٠-	٢.٠-	٢.٦-	١.٨-	١.١-	٢.٣-	صافي استثمارات الديون المتبقية، حصص الملكية		
	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٢.٤-	١.٠-	٠.٤	٢.١	٠.١-	ديناميكيات الدين المتبقية ^{١/}		
	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.١	١.١	١.٠	٠.٩	١.٠	المقام: I+g+r+gr		
	١.٣	١.٤	١.٣	١.٣	١.٢	١.١	١.٠	٠.٥	٠.٢	٠.١	٠.١	المساهمة من سعر الفائدة الاسمي		
	٠.٧-	٠.٨-	٠.٧-	٠.٧-	٠.٩-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٢	٠.٢-	٠.٦-	٠.٦-	المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
	٢.٨-	١.٧-	٠.٤	٢.٧	٠.٤	المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف ^{٢/}		
	٠.٧-	٣.٨-	٠.١-	٠.٣	٢.٠	٣.١	٩.٢	٢.٦	٤.٩	١٠.٧-	٣.٧	القيم المتبقية، بما في ذلك التغير في إجمالي الأصول الأجنبية (٣-٢) ^{٣/}		
	٩٩.٦	٩٢.٧	٩٧.٢	٩٣.٠	٨٩.٢	٨٤.٢	٧١.٠	٧٩.٦	٧٩.١	٤١.٥	٢٧.٩	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)		
	٦٦.٣	٥٧.٤	٤٩.١	٣٧.٥	٣٠.٥	١٢.٠-	٣٩.٧	٦٦.٥	١١١.٠	٣١.٩-	٣١.٩-	إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) / ^{٤/}		
	٧.٢	٦.٥	٥.٧	٤.٥	٣.٨	١.٥-	٥.١	٩.٧	١٧.٢	٤.٩-	٤.٣-	% من إجمالي الناتج المحلي		
	٢٠٢	٢٩.٤	٣٢.٠	٣١.٤	٣٠.٨	٣٠.٢						سيناريو المتغيرات الأساسية بمتوسط قيمها التاريخية ^{٥/}		
							الانحراف المعياري	المتوسط التاريخي				أهم الافتراضات الاقتصادية الكلية (السيناريو الأساسي)		
	٩٢٢.٣	٨٨٥.٩	٨٥٤.٩	٨٣١.٣	٨١٢.٩	٧٨٦.٠	٧٨٢.٥	٦٨٨.٦	٦٤٤.٩	٦٥٤.٣	٧٥٦.٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)		
	٢.٥	٢.٥	٢.٤	٢.٤	٣.٠	١.٩	٣.٢	٠.٧-	١.٧	٤.١	٣.٧	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)		
	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	ارتفاع سعر الصرف (قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي، التغير %)		
	١.٦	١.١	٠.٥	٠.١-	٠.٤	١.٥-	١١.٧	٧.٦	٣.٠-	١٦.٩-	٢.٣-	مخفض إجمالي الناتج المحلي (التغير بالعملة المحلية)		
	١.٦	١.١	٠.٥	٠.١-	٠.٤	١.٥-	١١.٧	٧.٦	٣.٠-	١٦.٩-	٢.٣-	مخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)		
	٤.٥	٤.٣	٤.٤	٤.٤	٤.٢	٣.٨	٢.١	١.٣	٢.٤	١.٤	٠.٥	سعر الفائدة الاسمي على الدين الخارجي (%)		
	١.٧	١.١	٠.٩	٠.١-	٠.٨	٩.٦-	٢٦.٤	٥.٧	٣.٠٢	١٩.١	٧.٩-	٣.٨٦-	٨.٥-	نمو الصادرات (بالدولار الأمريكي، %)
	٤.٦	٤.١	٣.٩	٤.٠	٣.٢	٤.١	١٣.٠	٤.٤	٨.٨	٢.٠	١٩.٩-	٤.٥-	١٢.٦	نمو الواردات (بالدولار الأمريكي، %)
	٠.٤	١.٢	٢.٠	٢.٨	٣.٩	٤.٥	١١.٣	١.٩	٩.٣	٣.٥-	٨.٦-	٩.٨	رصيد الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة	
	٢.١-	٢.٢-	٢.٣-	٢.٥-	٢.٦-	٢.٨-	٣.٢	٣.٤-	٢.٠-	٠.٧-	٢.٠-	٢.٠-	صافي التدفقات الداخلة الرأسمالية غير المنشئة للدين	

^{١/} تحسب كحاصل ضرب $[r - g - r(1+g) + ea(1+r)] / (1+g+r+gr)$ في رصيد الدين خلال الفترة السابقة، حيث الرمز r هو سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، والرمز g هو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز e هو ارتفاع سعر الصرف الاسمي (ارتفاع قيمة العملة المحلية بالدولار)، والرمز a هو نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية في مجموع الدين الخارجي.

^{٢/} تحسب مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف كحاصل ضرب $-r(1+g) + ea(1+r) / (1+g+r+gr)$ في رصيد الدين خلال الفترة السابقة. وترداد قيمة e بارتفاع قيمة العملة المحلية ($e < 0$ صفر) وارتفاع التضخم (على أساس منخفض إجمالي الناتج المحلي).

^{٣/} بالنسبة للتوقعات، يشمل البند على تأثير تغيرات السعر وسعر الصرف.

^{٤/} يعرف بأنه عجز الحساب الجاري مضافاً إليه استهلاك دين القطاع العام متوسط الأجل وطول الأجل، إضافة إلى دين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

^{٥/} تتضمن المتغيرات الأساسية نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ومخفض النمو بالدولار الأمريكي، والحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الدينون كمنفعة من إجمالي الناتج المحلي.

^{٦/} الرصيد الثابت على المدى الطويل الذي من شأنه الحفاظ على استقرار نسبة الدين بالقرض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ومخفض النمو بالدولار الأمريكي، والتدفقات الداخلة بخلاف الدينون كمنفعة من إجمالي الناتج المحلي) تظل ثابتة عند مستويات آخر عام أعدت عنه التوقعات.

الملحق الرابع: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧^١

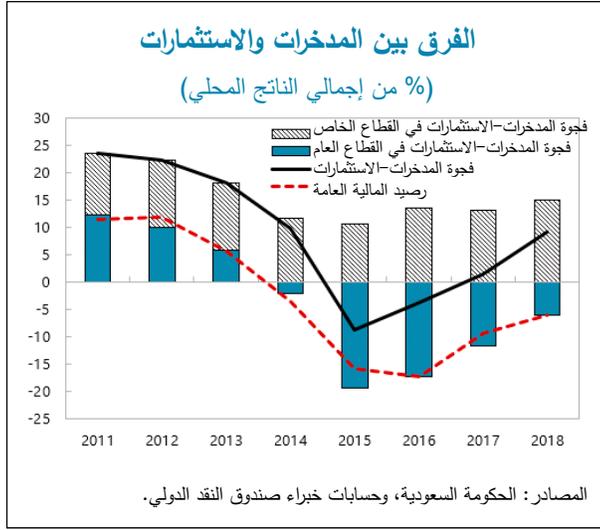
التوصيات	التقدم المحرز
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام.	أجرت لجنة داخلية في مؤسسة النقد العربي السعودي مراجعة لجميع القوانين، وخلصت إلى ضرورة تحديث بعض النظم ووضع نظام جديد بشأن سرية الحسابات المصرفية. وتجري حاليا مراجعة عدد من مشروعات النظم تمهيدا لعرضها على السلطة التشريعية.
تدوين ونشر جميع التعميمات التشريعية المصرفية، واستبعاد التعميمات التي ألغيت بموجب تعميمات لاحقة.	أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي بوابة إلكترونية داخلية لنشر التعميمات، ويجري اختبارها حاليا. وسيتاح للجمهور استخدامها لاحقا من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد مخاطر البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط مخاطر البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض.	بدأ العمل بالإطار الرقابي المصرفي الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم مخاطر البنوك في الوقت الحالي بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم الضوابط المفروضة عليها. ويتم حاليا تخطيط الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية استنادا إلى أنماط المخاطر في البنك المعني. كذلك تم تطوير نظام توثيق عمليات فحص القروض.
إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك.	تم اعتماد التعديلات التي تم إدخالها على المتطلبات والمبادئ التوجيهية الخاصة بإصدار تراخيص البنوك في ديسمبر ٢٠١٨، ونُشرت على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي.
تقديم توجيهات للبنوك بشأن ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي مبادئ توجيهية بشأن تطبيق إطار بازل على مخاطر المنتجات الإسلامية. وتم إجراء مشاورات مع البنوك في هذا الشأن. وتوشك المؤسسة حاليا على الانتهاء من إعداد هذه المبادئ تمهيدا لنشرها.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.	عدلت مؤسسة النقد العربي السعودي مشروع القواعد التنظيمية الخاصة بتصنيف القروض. وبمجرد اعتماد المبادئ التوجيهية والممارسات الخاصة بإعادة هيكلة القروض، ستصدر مؤسسة النقد القواعد التنظيمية المذكورة للتشاور بشأنها.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها.	تم الانتهاء مؤخرا من مشروع بشأن إعادة هيكلة القروض. ومن المنتظر اعتماد ما خلص إليه هذا المشروع من مبادئ توجيهية وممارسات بشأن إعادة الهيكلة.
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.	تم استصدار الموافقات اللازمة لإبرام مذكرة تفاهم مع لجنة الخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا في مجال الرقابة على المؤسسات المالية. وتم التوقيع أيضا على مذكرة تفاهم مع الإمارات العربية المتحدة في مجالات الخدمات المالية والتعاون السوقي.

^١ هذا الملحق من إعداد يانغ يانغ استنادا إلى البيانات المقدمة من موظفي مؤسسة النقد العربي السعودي.

إدارة السيولة	
تم وضع نموذج لإعداد تنبؤات السيولة واختباره، وعُرضت النتائج على لجنة السياسات النقدية. وتُدرج التنبؤات حالياً ضمن مستجدات السياسة النقدية التي تصدر بصفة منتظمة.	وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.
شبكات الأمان المالي	
تم عرض النظام وإيضاحاته على الديوان الملكي السعودي للموافقة.	اعتماد وتنفيذ مشروع نظام تسوية الأوضاع.
قيد التنفيذ.	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.
تجري حالياً مناقشات مع البنك الدولي للحصول على المساعدة الفنية اللازمة.	وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي.
سياسة السلامة الاحترازية الكلية	
صدرت المبادئ الخاصة بحساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها في أغسطس ٢٠١٨.	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.
يجري حالياً العمل على تعزيز آليات جمع البيانات. وتُنشر حالياً بيانات شهرية عن تمويل القروض العقارية السكنية الجديدة.	تعزيز عملية جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.

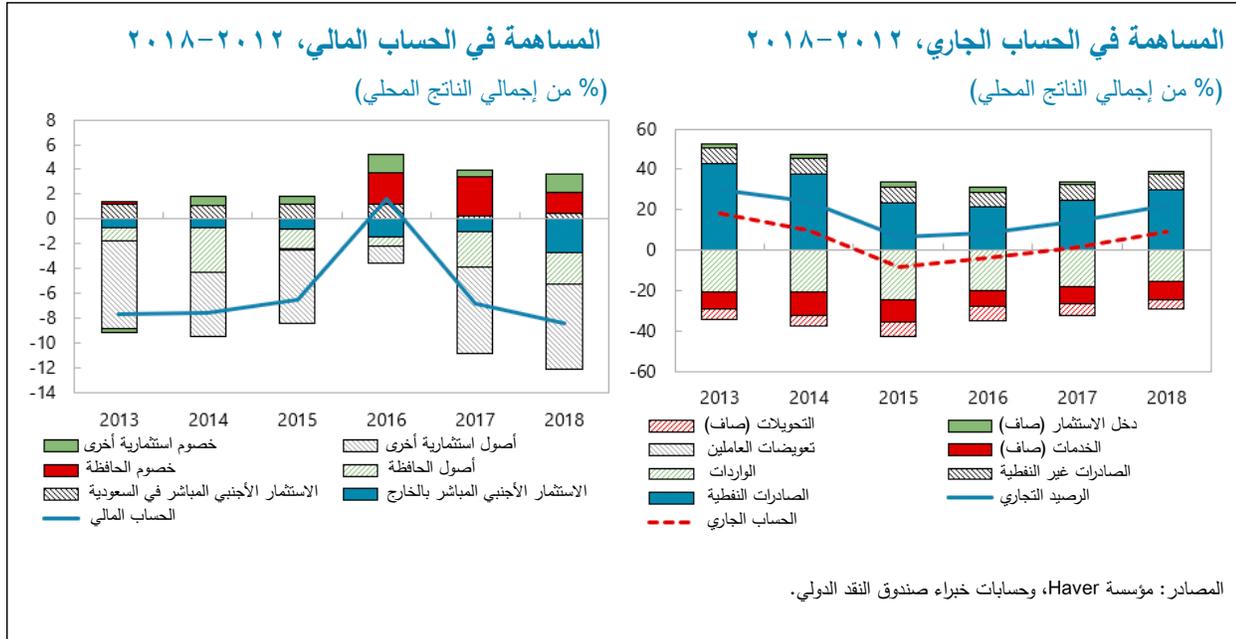
الملحق الخامس: تقييم استمرارية المركز الخارجي¹

يشير تقييم خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي في عام ٢٠١٨ كان أضعف إلى حد ما من المستوى الذي يتسق مع مرتكزات سياسة المالية العامة المُحدَّثة. ويتعين إجراء التصحيح المالي في الأجل المتوسط لتعزيز الحساب الجاري بشكل أكبر وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.



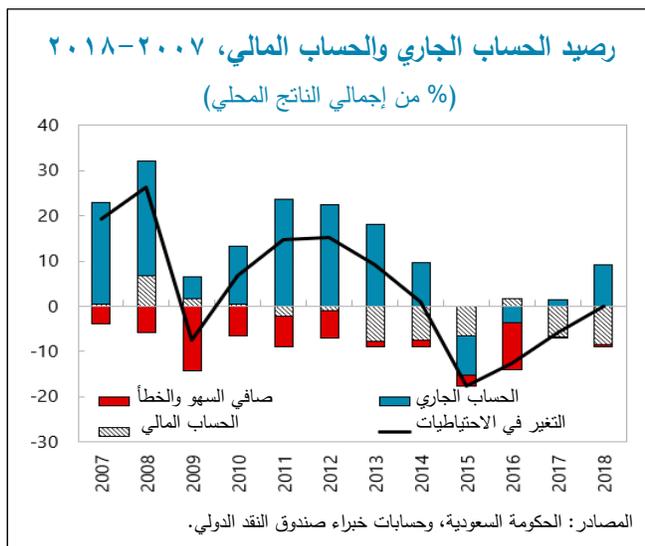
١- في عام ٢٠١٨، ارتفع فائض الحساب الجاري إلى ٩,٢% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧. وازدادت الصادرات بنسبة ٣٣%، وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط (ازداد حجم الصادرات بنسبة ٨,٦% بسبب زيادة إنتاج النفط في عام ٢٠١٨)، كما ازدادت واردات السلع زيادة طفيفة بنسبة ٥,٥% (تراجع حجم الواردات بنسبة ٢,١%). وتحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢٣,٥% في عام ٢٠١٨، كما تحسن الميزان التجاري بنسبة ٧,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ومن منظور المدخرات-الاستثمار، حقق الحساب الجاري فائضا بسبب انخفاض حجم الفجوة بين المدخرات والاستثمار في القطاع العام. ويُتوقع تراجع فائض الحساب الجاري إلى ٦,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ مع انخفاض الإيرادات النفطية (يُتوقع تراجع معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤,٤%) واستمرار نمو الواردات. وعلى المدى المتوسط، يستمر

تراجع فائض الحساب الجاري في ظل الانخفاض الطفيف في إيرادات تصدير النفط واستمرار نمو الواردات. ومن المفترض أن يصل سعر النفط إلى ٦٥,٥ دولار في عام ٢٠١٩، ليتراجع بعد ذلك إلى ٥٧,٤ دولار في عام ٢٠٢٤ (٦٧,٩ دولار في عام ٢٠١٨).



¹ هذا الملحق من إعداد أتنا ندوي.

٢- وظلت التدفقات المالية الخارجة مرتفعة في عام ٢٠١٨. وواصلت الحكومة إصدار سندات الدين في الأسواق الدولية (١٩ مليار دولار أمريكي في حالة الحكومة المركزية، و ١١ مليار دولار أمريكي في حالة صندوق الاستثمارات العامة)، واستمرت



مؤسسات القطاع العام في مراكمة الأصول الخارجية. وكانت قيمة بند السهو والخطأ منخفضة، حيث بلغت ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ مقابل ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦.

٣- وارتفعت احتياطات النقد الأجنبي ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠١٨، ولا تزال أعلى من مستويات الكفاية حسب مقياس التغطية المعيارية المعتمدة في صندوق النقد الدولي. وفي عام ٢٠١٨، سجلت احتياطات النقد الأجنبي ارتفاعا طفيفا بقيمة ٠,٧ مليار دولار أمريكي (وكانت قد تراجعت بمقدار ٤٠ مليار دولار في ٢٠١٧). وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغ صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي

السعودي ٤٩٠ مليار دولار (أي ما يعادل ٦٣% من إجمالي الناتج المحلي، و ٢٦,٧ شهر من أشهر الواردات، و ١٠٠% من النقود بمعناها الواسع، و ٤١% من مقياس كفاية الاحتياطات المستخدم لدى صندوق النقد الدولي). وبالنسبة لمقياس الصندوق المركب لقياس كفاية الاحتياطات الوقائية (الذي تم وضعه للاستخدام في حالة الأسواق الصاعدة)، فيتم حسابه كحاصل جمع مرجح لأربعة

تقييم كفاية الاحتياطات الأجنبية

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
٥١	٥٠	٥٣	٥٢	٥٠	٤٨	٤٧	٤٣	٤٠	٣٧	٤٩	٣٦
٢٠٩	١٩٠	١٨٦	١٧٨	١٧٢	١٥٣	١١٩	٩٢	٧٠	٤٤	١٣	٢١
٦٢٦	٥٩٦	٥٦٨	٥٤٥	٥٢٣	٥٠٦	٤٩١	٤٧٨	٤٧٧	٤٧٣	٤٦١	٤١٢
٥٩٨	٢٩٠	٢٩٣	٢٩٦	٣٠٥	٣٠٣	٣١٣	٢٤٠	٢٠١	٢١٨	٣٥٥	٣٨٨
٤٤٣	٤٥٧	٤٨٤	٤٩٦	٥٠٥	٥٠٠	٤٩٠	٤٨٩	٥٢٩	٦٠٩	٧٢٤	٧١٧
١٨٠	١٤٢	١٣٩	١٣٥	١٣٢	١٢٦	١١٨	١٠٣	٩٤	٨٩	٩٩	٩٥
٢٤٧	٣٢٣	٣٤٨	٣٦٧	٣٨٢	٣٩٧	٤١٤	٤٧٤	٥٦٣	٦٨٤	٧٣٢	٧٥٥
٤٨٠	٥١٠	٥٦٠	٥٩٠	٦٢٠	٦٣٠	٦٤٠	٧١٠	٨٢٠	٩٣٠	٩٥٠	٩٦٠
٧١	٧٧	٨٥	٩١	٩٦	٩٩	١٠٠	١٠٢	١١١	١٢٩	١٥٧	١٧٤
٦٠٥	٧٠	٧٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٩٠	١٠٥	١٢٠	١١٠	١١٠
٨٣	٨٠	٨٢	٨٣	٨٤	٨٤	٨٣	٨٥	٩٣	١٠٤	١١٢	١١٤
٢٦١	٢٢٣	٢١٥	٢٠٣	١٨٨	١٦٥	١٦٠					
١٧٠	٢٠٥	٢٢٦	٢٤٤	٢٦٩	٣٠٢	٣٠٧					

١/ استنادا إلى حساب "إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة" (SPR) للاحتياطات الموصى بها لنظم سعر الصرف الثابت.
٢/ يتم تعديل مقياس تقييم كفاية الاحتياطات خلال فترة التوقعات ليشمل الاحتياطات الرأسمالية الإضافية المستخدمة في مواجهة خسائر تصدير النفط الناتجة عن سيناريو انخفاض أسعار النفط. راجع المذكرة التوجيهية بعنوان "Assessment of Reserve Adequacy and Related Considerations" الصادرة في يونيو ٢٠١٦.
٣/ كقاعدة عامة، الاحتياطات البالغة ١٠٠-١٥٠% من المقياس الجديد لتقييم كفاية الاحتياطات تعتبر كافية.
المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

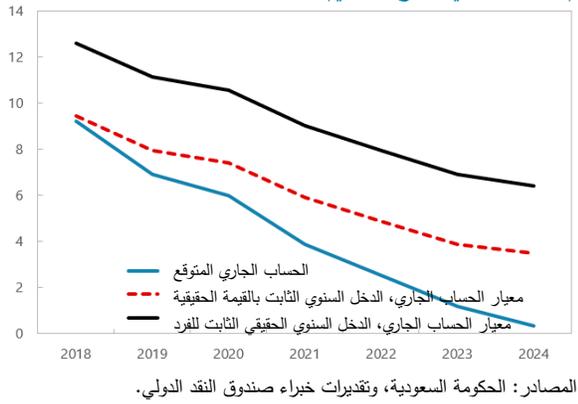
عناصر تعكس مصادر الضغوط المحتملة على الاحتياطيات. وفي حالة المملكة العربية السعودية، تمثل صادرات السلع والخدمات، والنقود بمعناها الواسع العنصرين الأكثر مساهمة في مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات، بينما تساهم الديون الخارجية قصيرة الأجل والخصوم الأخرى مساهمة أقل بكثير. وقد بلغ مستوى تغطية الاحتياطيات ٤١٤% من هذا المقياس في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع تراجعها إلى ٢٤٧% من المقياس بحلول عام ٢٠٢٤ في ظل تراجع فائض الحساب الجاري واستمرار الاستثمارات الخارجية لمؤسسات القطاع العام كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي تتبناها الحكومة. ومقارنة بنطاق الاحتياطيات البالغ ١٠٠% إلى ١٥٠% الذي يوصى به الصندوق، تتجاوز الاحتياطيات المستوى اللازم لتلبية الأغراض الاحترازية. وتظل تغطية الاحتياطيات أعلى من النطاق الموصى به في عام ٢٠٢٤، حيث تبلغ ١٧٠% حتى بعد تعديل مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات باستخدام سعر نפט أقل بنسبة ٣٣% في المتوسط عن السيناريو الأساسي لمراعاة المخاطر المؤثرة على الحسابات الخارجية نتيجة الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية.

٤- وبالنسبة لوضع الاستثمار الدولي، تتمتع المملكة العربية السعودية بمركز صاف موجب كبير رغم المسحوبات الضخمة من الاحتياطيات منذ عام ٢٠١٥. وتشير التقديرات إلى تراجع صافي وضع الاستثمار الدولي إلى ٨٦% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ٩١% في عام ٢٠١٧. وبالرغم من ارتفاع القيمة الاسمية للأصول والخصوم الخارجية، وهو ما يرجع في جزء كبير منه إلى زيادة الأصول الاستثمارية الأخرى وإصدار سندات حكومية جديدة، تراجع صافي الأصول الخارجية بسبب الارتفاع الكبير في إجمالي الناتج المحلي الاسمي نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط لتصل إلى حوالي ٩١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، مع استمرار الحساب الجاري في تسجيل فائض على المدى القريب وتوازنه بحلول عام ٢٠٢٤. ولكن رغم قوة صافي مركز وضع

الاستثمار الدولي، فإن المدخرات الخارجية غير كافية من منظور تحقيق العدالة بين الأجيال. ولا تتوافر حالياً أي تفاصيل عن تكوين الأصول الخارجية. ولكن التقديرات تشير إلى بلوغ العائد على الأصول ١،٨% والعائد على الخصوم ٢،٨% في عام ٢٠١٨ - وربما يكون العائد المحتسب على الأصول الأجنبية قد تراجع في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي نفذتها المؤسسات العامة مؤخراً والتي قد تستغرق بعض الوقت لحين تحقيق عائد مالي.

٥- ويشير نموذج قائم على الاستهلاك إلى أن فائض الحساب الجاري قد يكون منخفضاً للغاية. وحسب المفهوم الذي

الحساب الجاري المتوقع ومعايير الحساب الجاري التقديرية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

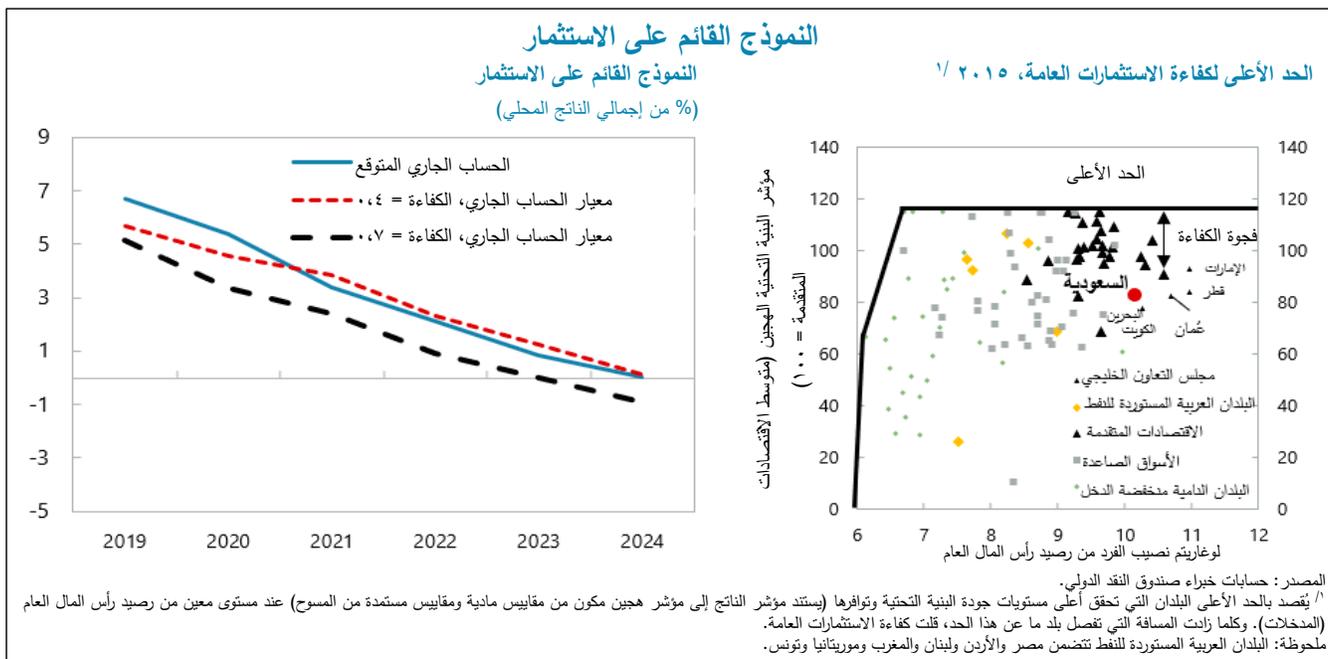


يقوم عليه هذا النهج، تقتضي استمرارية مسار الحساب الجاري أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصادرات غير النفطية.^٢ واتساقاً مع هذا القيد، يتعين أن تختار الحكومة مساراً للواردات، ومعياراً للحساب الجاري بالتالي، من شأنهما دعم تحقيق العدالة بين

^٢ بلغت احتياطيات النفط المثبتة ٢٥٧ مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٨. وتفتقر توقعات الخبراء نمو إنتاج النفط بمعدل ثابت (١%) بسبب الاستهلاك المحلي، ووصله إلى مستوى الذروة ليبلغ ١١،٤ مليون برميل في عام ٢٠٣٠، وتراجعها لاحقاً بمعدل ١%، وينطبق الأمر نفسه على الاستهلاك والصادرات. وترتفع أسعار النفط بنسبة ٢%، ويرتفع مخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢،١%، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٣،٢% بعد عام ٢٠٢٤. ويتم تطبيق خصم على إيرادات النفط المستقبلية بمقدار ٥،٥%، وهو معدل العائد المفترض على الثروة المالية/صافي الأصول الأجنبية المحتفظ بها في الخارج، بينما يبلغ معدل النمو السكاني ٥،٥%.

الأجيال—مع إتاحة قدر من المدخرات الوقائية لمواجهة تقلبات أسعار النفط—من خلال مراكمة الأصول الأجنبية الصافية بوتيرة ملائمة. وتُحسب مسارات الواردات ("الدخل السنوي أو قواعد التخصيص") وفق سيناريوهين مختلفين للسياسات: (١) الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد، و(٢) الدخل السنوي الحقيقي الثابت. ويشير هذان المعياران التقديران للحساب الجاري إلى أن رصيد الحساب الجاري الفعلي (في عام ٢٠١٨) والمتوقع أقل إلى حد ما من الدخل السنوي الحقيقي الثابت والدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويُقدَّر معيارا الحساب الجاري في عام ٢٠١٨ بنسبة ١٢،٦% من إجمالي الناتج المحلي و ٩،٤% من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت، على التوالي (تتطوي هذه التقديرات على درجة كبيرة من عدم اليقين، وتتأثر بقيم المعلمات المفترضة، بما في ذلك أسعار النفط). وحسب التقديرات، تبلغ فجوات الحساب الجاري—أي التغيير اللازم في الحساب الجاري لضمان اتساقه مع قواعد فرضية الدخل الدائم— ٣،٤% و -٠،٢% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي.

٦- ووفقا لنموذج قائم على الاستثمار، توجد فجوة محدودة في الحساب الجاري على المدى المتوسط. ويشير هذا النموذج إلى أنه قد يكون من المحبذ تخصيص جزء من ثروة الموارد لتمويل الاستثمار، وهو ما لا يراعيه نموذج الاستهلاك صراحة. ويتوقع النموذج القائم على الاستثمار بلوغ متوسط فجوة الحساب الجاري ٠،٣% على المدى المتوسط. ويستخدم النموذج معلمات عديدة، ولكن كفاءة الاستثمار تعد من المعلمات المهمة التي تحدد مستوى الاستثمار الأمثل. فوجود قصور كبير في كفاءة الاستثمارات يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار الأمثل، وبالتالي إلى ارتفاع معايير الحساب الجاري. وتسهم زيادة كفاءة الاستثمارات العامة في الحد من معيار الحساب الجاري على المدى المتوسط.



^٣ راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان: BEMS, R., AND I. DE CARVALHO FILHO, 2009, "EXCHANGE RATE ASSESSMENTS: METHODOLOGIES FOR OIL EXPORTING COUNTRIES," IMF WORKING PAPER 09/281.

^٤ راجع دراسة ARAUJO, J.D., B.G. LI, M. POPLAWSKI-RIBEIRO, AND L.-F. ZANNA, 2016, "CURRENT ACCOUNT NORMS IN NATURAL RESOURCE RICH AND CAPITAL SCARCE ECONOMIES," JOURNAL OF DEVELOPMENT ECONOMICS, VOL. 120, PP. 144-156.

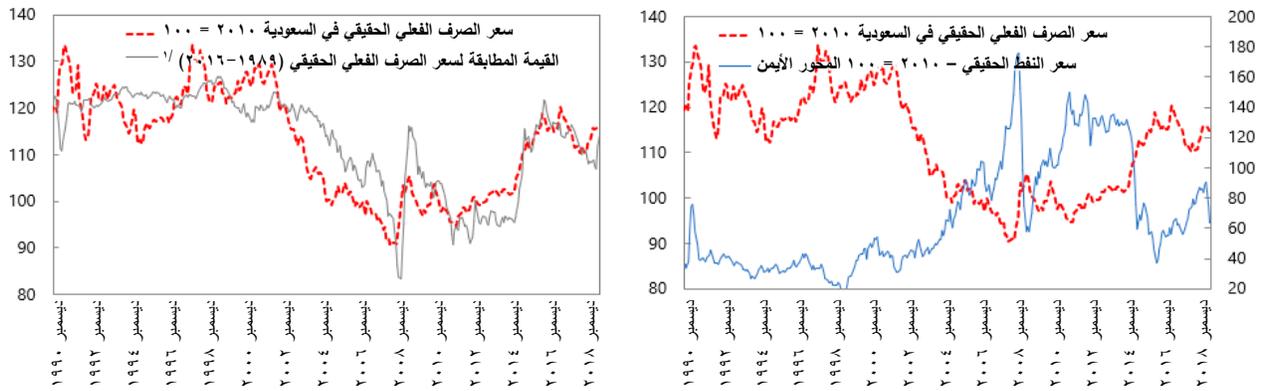
^٥ يُفترض أن كفاءة الاستثمار تساوي ٤٠% (أي ٤٠%)، أي ما يعادل متوسط التقديرات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقل عن متوسط تقديرات البلدان مرتفعة الدخل (راجع دراسة PRITCHETT, 2000, "THE TYRANNY OF CONCEPTS: CUDIE (CUMULATED, DEPRECIATED, INVESTMENT EFFORT) (IS NOT CAPITAL)," JOURNAL OF ECONOMIC GROWTH, 5, PP 361-384. راجع دراسة "INVESTMENT AND GROWTH IN THE ARAB WORLD A SCOPING NOTE", 2015, IMF).

٧- وتشير التقديرات القائمة على منهجية تقييم الأرصدة الخارجية - البسيطة (EBA-LITE) إلى أن رصيد الحساب الجاري المعدل لاستبعاد العوامل الدورية مقارب للمعيار التقديري لعام ٢٠١٨. وتستند منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة إلى منهجية تقييم الأرصدة الخارجية، وتطبق على مجموعة أكبر من البلدان. وتستخدم منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة في إعداد تقديرات لمعايير وفجوات الحساب الجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في البلدان باستخدام نماذج الانحدار. وتتمثل المعايير في مستويات الحساب الجاري التي يتم تقديرها استناداً إلى الأسس الاقتصادية، أما الفجوات فهي انحرافات القيم الملاحظة عن المعايير. وحسب التقديرات، بلغ معيار الحساب الجاري المعدل لاستبعاد العوامل الدورية ٩،٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨، بينما بلغ حجم الحساب الجاري المعدل لاستبعاد العوامل الدورية ٨،٩% من إجمالي الناتج المحلي، لتصل بذلك فجوة الحساب الجاري التقديرية إلى -٠،٦% من إجمالي الناتج المحلي. وتتسأ هذه الفجوة في الأساس عن سياسة المالية العامة الحالية (الفرق بين سياسة المالية العامة الفعلية والمحذبة في عام ٢٠٢٤ ومستوى الإنفاق الفعلي والمحذب على الصحة).

٨- وانخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠١٨. وقد ظل سعر صرف الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣،٧٥ منذ عام ١٩٨٦. وتراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١% في عام ٢٠١٨ (على أساس سنوي)، وتجاوز متوسطه خلال عشر سنوات بنسبة ٧% في المتوسط. واعتباراً من مايو ٢٠١٩، تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي ٠،٧% عن متوسط مستواه في عام ٢٠١٨. ولا تؤثر تحركات سعر الصرف إلا بقدر محدود على القدرة التنافسية على المدى القصير. فمعظم الصادرات إما منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، كما تعد قابلية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات المحلية والتي يرتفع فيها بالتالي محتوى العمالة والمدخلات الوسيطة. وبالنسبة لعام ٢٠١٨، يشير نموذج الانحدار المستخدم في تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى أن السعر المقدر يتجاوز بنسبة ١٥% المستوى المتسق مع الأسس الاقتصادية والسياسات المحذبة، ولكن هذا النموذج غير مناسب للاستخدام في حالة السعودية. فعادة ما يوجد ارتباط سلبي بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وأسعار النفط، ويشير نموذج انحدار بديل يستخدم أسعار النفط إلى أن حجم التجاوز في التقدير أقل بكثير، حيث يساوي ١% فقط في عام ٢٠١٨. وحسب تقديرات خبراء الصندوق، تتراوح فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين ٥% و ١٠% في عام ٢٠١٨. ومع استمرار عملية الضبط المالي، يُتوقع أن يتواصل تراجع فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

٩- ويعود ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي بنفع كبير على السعودية، حيث يمثل ركيزة ذات مصداقية تستند إليها السياسات منذ وقت طويل. وسوف يعتمد تصحيح المركز الخارجي على سياسة المالية العامة وليس على سعر الصرف نظراً للارتباط الوثيق بين رصيد المالية العامة والمركز الخارجي وهيكل الاقتصاد السعودي، وهيمنة النفط والمنتجات المرتبطة به على الصادرات، ومحدودية فرص إحلال السلع المنتجة محلياً محل الواردات.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي في المملكة العربية السعودية



١ الحساب على أساس نموذج انحدار لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي باستخدام بيانات شهرية عن الفترة من يناير ١٩٨٩ إلى ديسمبر ٢٠١٧.

التقييم العام	المملكة العربية السعودية																			
<p>قيّم العام:</p> <p>المركز الخارجي في عام ٢٠١٨ كان أضعف إلى حد ما من المستوى الذي يتسق مع مرتكزات سياسة المالية العامة المحبّذة على المدى المتوسط.</p> <p>ويُتيح ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ركيزة ذات مصداقية للسياسات في المملكة العربية السعودية. وسوف يعتمد التصحيح الخارجي على سياسة المالية العامة في المقام الأول نظرا للارتباط الوثيق بين رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي وهيكل الاقتصاد السعودي، وهيمنة النفط والمنتجات المرتبطة به على الصادرات، ومحدودية إمكانية إحلال السلع المنتجة محليا محل الواردات.</p> <p>وتظل الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. ولا يزال مستوى الاحتياطيات مريحا للغاية حسب المقياس المعياري المعتمد لدى صندوق النقد الدولي، وإن كانت المدخرات الخارجية غير كافية من منظور تحقيق العدالة بين الأجيال. ومن المتوقع تراجع الاحتياطيات على المدى المتوسط مع تحول الحساب الجاري إلى وضع متوازن عموما واستمرار الاستثمارات الخارجية لمؤسسات القطاع العام.</p>	<p>الخلفية: يُقدّر صافي الأصول الخارجية بنسبة ٨٦% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٨، مقابل ٩١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧ و ١٠٥% في ٢٠١٥. وتشير التقديرات إلى ارتفاع طفيف في نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط (لتصل إلى حوالي ٩١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤) مع استمرار الحساب الجاري في تسجيل فائض على المدى القريب وتوازنه بحلول عام ٢٠٢٤. ولا تتوافر حاليا أي تفاصيل عن تكوين الأصول الخارجية.</p> <p>التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وتمثل الأصول المتراكمة الكبيرة مدخرات من إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال القادمة، وتضمن الحماية من التعرض للمخاطر نتيجة تقلبات أسعار النفط.</p> <table border="1" data-bbox="714 430 1753 503"> <tr> <td>صافي وضع الاستثمار الدولي</td> <td>٨٥,٥</td> <td>إجمالي الأصول</td> <td>--</td> <td>الأصول الاحتياطية</td> <td>٦٣,٢</td> <td>إجمالي الخصوم</td> <td>--</td> <td>خصوم الدين</td> <td>٢٨,٣</td> </tr> </table>							صافي وضع الاستثمار الدولي	٨٥,٥	إجمالي الأصول	--	الأصول الاحتياطية	٦٣,٢	إجمالي الخصوم	--	خصوم الدين	٢٨,٣	<p>مركز ومساير الأصول والخصوم الخارجية</p> <p>وضع الاستثمار الدولي في عام ٢٠١٨ (%) من إجمالي الناتج المحلي)</p>		
صافي وضع الاستثمار الدولي	٨٥,٥	إجمالي الأصول	--	الأصول الاحتياطية	٦٣,٢	إجمالي الخصوم	--	خصوم الدين	٢٨,٣											
<p>الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات:</p> <p>يتعين ضبط أوضاع المالية العامة بغية تقوية الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة. وينبغي أن يستند التصحيح المالي إلى تنفيذ مزيد من إصلاحات أسعار الطاقة، واتخاذ تدابير جديدة على جانب الإيرادات غير النفطية وكبح المصروفات، وزيادة كفاءة الإنفاق، بدعم من الإصلاحات اللازمة لتقوية إطار المالية العامة. وسوف يتسنى دعم المركز الخارجي على المدى الطويل من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية تساعد على تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز قطاع السلع التجارية غير النفطية في الأجل المتوسط.</p>	<p>الخلفية: في عام ٢٠١٨، سجل رصيد الحساب الجاري ارتفاعا إضافيا، حيث سجل فائضا بنسبة ٩,٢% من إجمالي الناتج المحلي مقابل فائض بنسبة ١,٥% في عام ٢٠١٧ وعجز بنسبة ٩% تقريبا في عام ٢٠١٥. وارتفع الرصيد التجاري بنسبة ٧,٥% من إجمالي الناتج المحلي، حيث تجاوز ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية بنسبة ٣٦% تأثير ارتفاع واردات الخدمات بنسبة ١٠%. وتحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢٣,٥% في عام ٢٠١٨ مع ارتفاع أسعار النفط. ويُتوقع تراجع فائض الحساب الجاري إلى ٦,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ مع انخفاض الإيرادات النفطية (يُتوقع انخفاض معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤,٤%) واستمرار نمو الواردات. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يتوازن الحساب الجاري عموما بسبب التراجع التدريجي في الصادرات النفطية ونمو الواردات.^{١/}</p> <p>التقييم: الاعتماد على النفط يعرض الحساب الجاري لتقلبات كبيرة، ويصعب معه تطبيق منهجيات تقييم المركز الخارجي المعتادة. ويختلف تقدير فجوة الحساب الجاري حسب المنهجية المستخدمة. وفي عام ٢٠١٨، بلغت فجوة الحساب الجاري التقديرية -٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة. وحسب نموذج التخصيص القائم على الاستهلاك، تبلغ فجوة الحساب الجاري -٠,٢% من إجمالي الناتج المحلي و-٣,٤% من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت ولل فرد على التوالي. ويشير نموذج الاحتياجات الاستثمارية إلى أن فجوة الحساب الجاري تبلغ ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي^{٢/} وحسب تقييم الخبراء، تبلغ فجوة الحساب الجاري -١,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨، مع إمكانية تفاوتها من صفر إلى -٣,٤% من إجمالي الناتج المحلي. ويتعين تنفيذ إجراءات التصحيح المالي بغرض تقوية الحساب الجاري على المدى المتوسط.</p> <table border="1" data-bbox="714 901 1753 998"> <tr> <td>الحساب الجاري الفعلي</td> <td>٩,٢</td> <td>الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية</td> <td>٨,٩</td> <td>مقياس الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي</td> <td>...</td> <td>فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي</td> <td>...</td> <td>الحساب الجاري المعدلا حسب تقييم الخبراء</td> <td>...</td> <td>فجوة الحساب الجاري حسب تقييم الخبراء</td> <td>١,٧-</td> </tr> </table>							الحساب الجاري الفعلي	٩,٢	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية	٨,٩	مقياس الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	...	فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	...	الحساب الجاري المعدلا حسب تقييم الخبراء	...	فجوة الحساب الجاري حسب تقييم الخبراء	١,٧-	<p>الحساب الجاري</p> <p>تقييم الحساب الجاري في ٢٠١٨</p>
الحساب الجاري الفعلي	٩,٢	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية	٨,٩	مقياس الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	...	فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	...	الحساب الجاري المعدلا حسب تقييم الخبراء	...	فجوة الحساب الجاري حسب تقييم الخبراء	١,٧-									
<p>سعر الصرف الحقيقي</p>	<p>الخلفية: ظل الريال مربوطا بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريال للدولار منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ٢٠١٨، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١% (على أساس سنوي)، وتجاوز متوسط مستواه خلال فترة عشر سنوات بنسبة ٧% في المتوسط. واعتبارا من مايو ٢٠١٩، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي ٠,٧% عن متوسط مستواه خلال ٢٠١٨.</p> <p>التقييم: لا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على القدرة التنافسية على المدى القصير نظرا لأن معظم الصادرات عبارة عن منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، ولمحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية التي تحتوي بدورها على مكون كبير من مدخلات العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة. ووفقا لتقديرات الخبراء، تتراوح فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠١٨ بين ٥% و ١٠%. وستساهم عملية الضبط المالي في تقليص فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في ظل القيود المفروضة على الطاقة الاستيعابية المحلية.</p>							<p>سعر الصرف الحقيقي</p>												
<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وإجراءات السياسات</p>	<p>الخلفية: ارتفع صافي التدفقات المالية الخارجة المسجلة في عام ٢٠١٨ في ظل استمرار مؤسسات القطاع العام في مراكمة الأصول الخارجية. وكانت قيمة بند السهو والخطأ محدودة، حيث بلغت حوالي ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ مقابل ١٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي ارتفاعا طفيفا. ويُتوقع تراجع الاحتياطيات على المدى المتوسط مع تحول الحساب الجاري إلى وضع متوازن عموما واستمرار الاستثمارات الخارجية لمؤسسات القطاع العام كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي تتبناها الحكومة.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب نقص المعلومات التفصيلية المتاحة عن طبيعة التدفقات المالية والحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات في بعض السنوات. ويعد مركز الاحتياطيات القوي من أي مخاطر أو مواطن ضعف محتملة.</p>							<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وإجراءات السياسات</p>												

	<p>الخلفية: يتواصل ارتفاع أصول صندوق الاستثمارات العامة، بالرغم من أن معظم الأصول الأجنبية للحكومة محتفظ بها لدى البنك المركزي ضمن الاحتياطيات الدولية. وفي نهاية عام ٢٠١٨، ازدادت الاحتياطيات زيادة طفيفة إلى ٤٩٠ مليار دولار (أي ما يعادل ٦٣% من إجمالي الناتج المحلي، و ٢٦,٧ شهر من الواردات، و ٤١٤% من مقياس الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق)، ولكنها تراجعت عن مستواها عام ٢٠١٤ عندما بلغت ٧٢٤ مليار دولار. ومن المتوقع تراجع تغطية الاحتياطيات إلى ٢٤٧% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق بحلول ٢٠٢٤، وتتجاوز هذه النسبة نطاق الاحتياطيات البالغ ١٠٠% إلى ١٥٠% الذي يوصي به الصندوق.</p> <p>التقييم: للاحتياطيات دور مزدوج — الادخار لدوافع احترازية ولصالح الأجيال القادمة. وتكفي الاحتياطيات، بل تزيد على المستوى اللازم لتحقيق الأغراض الاحترازية (حسب مقياس الصندوق). غير أنه يلزم مواصلة التصحيح المالي بغرض تقوية الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.</p> <p>^{١/} بالرغم من ارتفاع القيمة الاسمية للأصول والخصوم الخارجية، تراجع صافي الأصول الخارجية بسبب الزيادة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي الاسمي نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويرجح تقدير صافي وضع الاستثمار الدولي بأقل من قيمته بسبب الحجم الكبير لبيد السهو والخطأ في ميزان المدفوعات على مدار سنوات كثيرة وعدم الاتساق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.</p> <p>^{٢/} في ضوء مستويات إنتاج النفط الحالية، فإن أي تغيير في سعر النفط بمقدار دولار واحد سيؤدي إلى حدوث تغيير مباشر في رصيد الحساب الجاري قدره ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المفترض أن يكون سعر النفط ٦٥,٥ دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، ويتراجع إلى ٥٧,٤ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤ (مقابل ٦٧,٩ دولار في عام ٢٠١٨).</p> <p>^{٣/} نماذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية لا تتضمن المملكة العربية السعودية. ونظر الخبراء في ثلاث منهجيات، بما فيها منهجيتان تراعيان الاعتبارات الخاصة عبر فترات زمنية متعددة والسائدة في الاقتصادات التي تشكل صادراتها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصادرات. ويفترض النموذج القائم على الاستهلاك (راجع BEMS, R., AND I. DE CARVALHO FILHO, 2009) أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصادرات غير النفطية. وحسب النموذج القائم على الاستهلاك، يُقدَّر معيارا الحساب الجاري وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت بنسبة ١٢,٦% من إجمالي الناتج المحلي و ٩,٤% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي. وباستخدام منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة، يُقدَّر معيار الحساب الجاري المعدل لاستبعاد العوامل الدورية بنسبة ٩,٤% من إجمالي الناتج المحلي. ويراعي نموذج الاحتياجات الاستثمارية (ARAUJO AND AL, 2016) أنه قد يكون من المحبذ تخصيص جزء من ثروة الموارد لتمويل الاستثمار، وهو ما لم يراعه نموذج الاستهلاك صراحة، ويشير إلى وجود فجوة في الحساب الجاري على المدى المتوسط بنسبة ٠,٣%.</p>	<p>التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات</p> <p>ملحوظات مرجعية فنية</p>
--	--	--

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩ -
مرفق المعلومات

٢١ يونيو ٢٠١٩

إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

٢ العلاقات مع الصندوق

٧ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

٩ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٩)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة:	بملايين وحدات حقوق	% من حصة العضوية
حصة العضوية	٩٩٩٢,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٨٨٧٥,٣٤	٨٨,٨٢
مركز شريحة الاحتياطي	١١١٧,٢٨	١١,١٨
إقراض الصندوق		
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	٤٢٩,٢٧	

إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٦٦٨٢,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٦٠٨٧,٤٩	٩١,١٠

عمليات الشراء والقروض القائمة لا يوجد

آخر الاتفاقات المالية لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

المرحلة المقبلة					
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	أصل الدين
٦,٧١	٦,٧١	٦,٧١	٦,٧١	٣,٣٤	الرسوم/الفائدة
٦,٧١	٦,٧١	٦,٧١	٦,٧١	٣,٣٤	المجموع

إقراض الصندوق والمنح:

تشارك المملكة العربية السعودية في الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) ويبلغ حجم ترتيباتها الائتمانية في ظل هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض ٥,٦٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣١ مايو ٢٠١٩ بلغ الرصيد القائم في ظل هذه الترتيبات الائتمانية ٤٢٩,٢٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي أكتوبر ٢٠١٢ دخلت المملكة العربية السعودية في اتفاقية لشراء سندات مع الصندوق في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٢ بقيمة ٩,٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير خط دفاع ثالث بعد موارد حصص العضوية وموارد "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وفي ديسمبر ٢٠١٦، تم تجديد هذه الاتفاقية في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٦، وكانت هذه المرة بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي. وكانت المملكة قد وافقت في مارس ٢٠٠١ على دعم الصندوق الاستثماري لموارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومبادرة "هيبك" باستثمارات بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، تم تمديد فترة هذه الاستثمارات إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ وزيد حجمها باستثمارات إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي قيمتها الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وإضافة إلى ذلك، وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر"، على أن يتم صرفها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت المملكة العربية السعودية مساهمات دعم للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية من بيع الذهب، وبلغت في مجملها ٧١,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للإقراض، قام صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بصفته أمين الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر بعقد اتفاق اقتراض مع "مؤسسة النقد العربي السعودي"، توفر المملكة بموجبه موارد جديدة للإقراض بمبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، سُحب منها مبلغا بقيمة ١٣٦,٢٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بنهاية مايو ٢٠١٩، ولا يزال قائما. وفي فبراير ٢٠١٨، تعهدت المملكة بالمساهمة بمبلغ ٢ مليون دولار (ما يعادل ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في صندوق استقرار القطاع المالي، الذي يدعم استقرار القطاع المالي، واحتوائيته، وتعميقه، مع التركيز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام سعر صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطا رسميا بحقوق السحب الخاصة بسعر ٥,٢٦٢٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥% بالرغم من ربطه في الواقع العملي بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر وسيط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهراً. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات خلال الفترة ٢-١٤ مايو ٢٠١٨ في الرياض. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ١٦ يوليو ٢٠١٨ وتم نشره في ٢٤ أغسطس ٢٠١٨. (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=46195>).

المساعدة الفنية:

إدارة	تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، يناير- فبراير ٢٠٠٨
الإحصاءات	مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، يناير ٢٠١١
	إحصاءات ميزان المدفوعات، مارس ٢٠١١
	إحصاءات الحسابات القومية، إبريل ٢٠١٢
	إحصاءات ميزان المدفوعات، نوفمبر ٢٠١٢
	تقييم الممارسات ذات الصلة بالمعيار الخاص لنشر البيانات، مارس ٢٠١٣
	مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، مايو ٢٠١٤
	الإحصاءات النقدية والمالية، ديسمبر ٢٠١٥
	إحصاءات مالية الحكومة، مارس-إبريل ٢٠١٧، وإبريل - مايو ٢٠١٨
	إحصاءات ميزان المدفوعات، مارس ٢٠١٨
	مؤشر أسعار المنتجين، مارس ٢٠١٩
إدارة	اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يناير ٢٠١٠، وديسمبر ٢٠١٤، وفبراير ويونيو ٢٠١٥
الأسواق	إنشاء مكتب لإدارة الدين، مارس ٢٠١٦
النقدية	إدارة السيولة، مارس ٢٠١٧
والرأسمالية	الإطار التنظيمي والرقابي والإشرافي للأطراف المقابلة المركزية والمستودعات المركزية للأوراق المالية، يناير ومارس وإبريل ٢٠١٨
	تطبيق السياسة النقدية وعملياتها، يونيو- يوليو ٢٠١٨
	تطوير إطار السياسات والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - رصد المخصصات التنظيمية، سبتمبر - أكتوبر ٢٠١٨
إدارة شؤون	خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، فبراير- مارس ٢٠٠٦
المالية	الإدارة المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، سبتمبر ٢٠٠٦
العامة	الإدارة الضريبية، نوفمبر ٢٠٠٦
	تعزيز إصلاحات عملية إعداد الميزانية، يناير- فبراير ٢٠٠٨

مؤسسات الموازنة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (بمشاركة إدارة الإحصاءات)، يونيو ٢٠١٢
دورة تدريبية عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، إبريل ٢٠١٣
حلقة تطبيقية تدريبية حول قواعد رصيد المالية العامة الهيكلية كمرشد للسياسات، فبراير ٢٠١٤
إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، يناير ٢٠١٦
تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية: أهم قضايا تصميم السياسات، إبريل - مايو ٢٠١٦
الإدارة الضريبية (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية)، مايو وأكتوبر - نوفمبر ٢٠١٦
إصلاحات أسعار الطاقة، سبتمبر ٢٠١٦
تطبيق الضرائب الانتقائية، يناير ٢٠١٧، وفبراير - إبريل ٢٠١٧
دعم السياسات، بالاشتراك مع إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى/إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، ديسمبر ٢٠١٥، وبالاشتراك مع إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير ٢٠١٧
تعزيز وحدة المالية العامة الكلية وإطار المالية العامة، مايو ويوليو وأكتوبر ٢٠١٧، وإبريل وأكتوبر ٢٠١٨،
ومارس ٢٠١٩
تطبيق ضريبة القيمة المضافة، يوليو ونوفمبر ٢٠١٧، وأكتوبر ٢٠١٨

إيفاد بعثة معنية ببرنامج تقييم القطاع المالي في يناير ٢٠٠٤
نشر تقرير حول "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ يونيو ٢٠٠٦. ونشر تحديث بيانات تقرير "تقييم استقرار
القطاع المالي" في ١٨ إبريل ٢٠١٢ (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf>)
تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي" إبريل ٢٠١١. ونشر تقييمات مفصلة لمدى مراعاة المعايير والمواثيق
في ١٩ يوليو ٢٠١٣. (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40793.0>)
(<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40794.0>)
إيفاد بعثات برنامج تقييم القطاع المالي في نوفمبر ٢٠١٦ وفبراير ٢٠١٧ نشر تقرير "تقييم استقرار القطاع المالي"
في ٥ أكتوبر ٢٠١٧. (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=45316>)

برنامج
تقييم
القطاع
المالي

بعثة تشخيص نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نوفمبر ٢٠١٥
حلقة تطبيقية عن تحليل المخاطر في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مارس ٢٠١٦
تصميم سياسة ضريبة القيمة المضافة، مايو - يونيو ٢٠١٦
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مارس وسبتمبر ٢٠١٦، وسبتمبر ٢٠١٧، وإبريل ٢٠١٩

إدارة
الشؤون
القانونية

الممثل المقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(الوضع في ٢٩ مايو ٢٠١٩)

البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) مع البنك الدولي مستمرا منذ عام ١٩٧٥ في إسداء المشورة بشأن السياسات إلى المملكة العربية السعودية والمساهمة في تنمية القدرات فيها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات.

ويهدف برنامج "الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة" إلى تقديم المشورة للمملكة في معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والمتمثلة في توفير فرص العمل الإنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع، وتحسين أداء نظامي التعليم والرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات المتغيرة، وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمارات، وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة ومنها المياه والكهرباء والمواصلات، وتقوية القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية، وقطاع السياحة.

وتشمل الأنشطة الاستشارية الجارية التي يقوم بها البنك الدولي عدة مجالات منها تعزيز القدرة على إعداد نماذج الاقتصاد القياسي الكلي وتحليل سياسة المالية العامة K وتقييم ركائز التنفيذ الرئيسية ونتائجها دعماً لرؤية ٢٠٣٠، والإدارة المالية العامة، وبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتطوير العمراني الحضري؛ وقضايا الحماية الاجتماعية، وسياسة التوظيف بما في ذلك التركيز على إعانات البطالة، وتحسين جودة النظام التعليمي وارتباطه بالحياة العملية، وكفاءة القطاع الصحي، وكفاءة استخدام الطاقة، وتشريعات وسياسات قطاع الكهرباء، وتقديم المشورة بشأن تعميق فهم التكلفة المالية والاقتصادية وقيمة موارد المياه في المملكة، وتقديم المساعدة الفنية في مجال صيانة الطرق والسلامة على الطرق وتقديم الدعم الاستشاري لهيئة النقل العام، وتوفير الدعم للأمانة السعودية لمجموعة العشرين حيث تبدأ في تولي رئاسة المجموعة في ٢٠٢٠.

مؤسسة التمويل الدولية

تركز استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية على: (١) الشراكة مع الجهات الداعمة الإقليمية لتعبئة الاستثمارات عبر الحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من الأسواق الصاعدة، و(٢) تقديم الدعم الاستشاري، لا سيما في مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات، وحوكمة الشركات، و(٣) دعم استثمارات مباشرة مختارة في المجالات ذات الأثر التنموي الكبير ومنها إتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومساكن ذوي الدخل المنخفض، والتأمين، والتعليم، والبنية التحتية الملائمة للمناخ.

المشاركة في العمل مع مؤسسة التمويل الدولية:

برنامج الاستثمار: تبلغ التزامات مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية حوالي ٢٥٠ مليون دولار في قطاعات التأجير والتأمين والرعاية الصحية وتمويل المساكن. وقد ساهم المستثمرون السعوديون أيضاً بدور رئيسي في برنامج مؤسسة

التمويل الدولية للاستثمارات بين بلدان الجنوب لتشجيع زيادة الاستثمارات داخل المناطق وفيما بينها. وعلى مدار العقد الماضي، تجاوز مجموع التزامات مؤسسة التمويل الدولية ٢,٥ مليار دولار أمريكي تجاه جهات راعية سعودية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في الأسواق الصاعدة بما في ذلك في إفريقيا وشرق آسيا.

برنامج الخدمات الاستشارية: قام برنامج الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية بدور نشط في المملكة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث وقع مؤخرا تفويضا مع وزارة الصحة لإقامة مشروع يهدف إلى زيادة فرص الحصول على خدمات التصوير الشعاعي في المناطق النائية التي لا تصلها الخدمات. وتستند هذه المشاركة إلى النجاح السابق الذي أحرزته مؤسسة التمويل الدولية في مشروع مطار المدينة المنورة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث ساعدت على تعبئة أكثر من مليار دولار، وكذلك نجاحها في مشروع صالة الحجاج ومشروع تحلية المياه بنظام التناضح العكسي في مطار جدة. ويساعد برنامج الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية كذلك في زيادة فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل عن طريق تقديم الدعم لبناء القدرات وفي مجال حوكمة الشركات وكذلك تدريب البنوك في مجالات تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخاطر، والتمويل العقاري. وأخيرا، يعمل برنامج الخدمات الاستشارية أيضا مع الهيئة العامة للاستثمار في المملكة على تحسين بيئة الأعمال بما في ذلك المساعدة على تنفيذ إصلاحات في المجالات المقيسة بمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، وتقديم الدعم اللازم لضمان جودة تنفيذ أهداف محددة منصوص عليها في برنامج التحول الوطني، وبناء قدرات الهيئة العامة للاستثمار مع التركيز على تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين وتشجيع الاستثمار.

دال - قضايا إحصائية

(الوضع في ١٣ يونيو ٢٠١٩)

أولاً - تقييم مدى كفاية البيانات لأغراض الرقابة
<p>عام: برغم بعض جوانب القصور التي تشوب عملية توفير البيانات فهي كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. وأكثر المجالات تأثراً هي: إحصاءات مالية الحكومة، وسوق العمل، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات القطاع الخارجي.</p>
<p>إحصاءات القطاع العيني:</p> <p>الحسابات القومية: استُخدمت سنة أساس جديدة لتقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوي حسب منهج الإنتاج ومنهج النفقات هي ٢٠١٠ بدلاً من سنة الأساس السابقة ١٩٩٩. وتتسم بيانات إجمالي الناتج المحلي المعدلة بأنها أشمل من حيث تغطية الخدمات، وتحديدًا خدمات التوزيع والخدمات المالية. وقد أدى هذا التعديل إلى ارتفاع توقعات مستوى إجمالي الناتج المحلي وكذلك المساهمات النسبية في إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي. وأدى استخدام سنة أساس جديدة إلى ارتفاع حصة إجمالي الناتج المحلي النفطي في ٢٠١٣ من ٢١% إلى ٤٣%. وتنتشر الهيئة العامة للإحصاء في موقعها الإلكتروني تقديرات ربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي على أساس الإنتاج، بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠١٠، وهي متوافرة بدءاً من الربع الأول من ٢٠١٠ حتى الربع الرابع من ٢٠١٨. وتتوافر التقديرات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي حسب النفقات بالأسعار الجارية بدءاً من الربع الأول من ٢٠١٠ حتى الربع الرابع من ٢٠١٨، وبالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٠ من الربع الأول من ٢٠١٧ حتى الربع الرابع من ٢٠١٨. وتُشر لأول مرة في عام ٢٠١٦ مؤشر ربع سنوي للإنتاج الصناعي، ويجري العمل على تحسين حداثة النشر هذا العام.</p> <p>إحصاءات الأسعار: استُخدمت سنة أساس جديدة لمؤشر أسعار المستهلك هي ٢٠١٣ وتم مؤخراً تحديث الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار الجملة لتصبح ٢٠١٤ وإن كان نطاق تغطية العينة يقتصر على ثلاث مدن فحسب. ووُضعت خطة عمل مفصلة في مارس ٢٠١٩ لإنشاء مؤشر جديد لأسعار المنتجين والاتفاق بشأنه مع الحكومة. وحددت الخطة هدفاً للنشر الأولي لمؤشر أسعار المنتجين في أغسطس ٢٠٢٠. وسيجري اختيار عينة المؤسسات في يونيو ٢٠١٩ ويبدأ جمع بياناتها في نوفمبر ٢٠١٩. ويجري حالياً نشر مؤشر ربع سنوي لأسعار العقارات.</p> <p>إحصاءات سوق العمل: لا توجد في الوقت الحالي سلسلة زمنية رسمية للبيانات توفر تقسيماً لبيانات التوظيف بين القطاعين العام والخاص. واستُخدم تصنيف جديد للنشاط الاقتصادي وسلسلة جديدة لبيانات التوظيف في الربع الرابع من عام ٢٠١٦. ومع ذلك، لم تُنقح بيانات ما قبل الربع الرابع من عام ٢٠١٦ حتى الآن لكي تتسق مع السلسلة الجديدة. وتوقفت هيئة الإحصاء عن نشر بيانات التوظيف من مسح سوق العمل منذ الربع الثالث من ٢٠١٨. وتنتشر بدلاً من ذلك بيانات التوظيف على أساس المساهمين في صندوق معاشات تقاعد العاملين في القطاع الخاص وبيانات من وزارة الخدمة المدنية، وهي غير متوافرة إلا اعتباراً من الربع الثالث من ٢٠١٦.</p> <p>إحصاءات مالية الحكومة: أعادت الحكومة تبويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويُستخدم إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في إبلاغ بيانات المالية العامة ونشرها. ومع ذلك، لا تغطي البيانات سوى عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية.</p> <p>الإحصاءات النقدية والمالية: تحسنت جودة البيانات النقدية وأصبحت هناك معلومات إضافية متاحة للاطلاع العام في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي. ولا تتوفر بيانات تفصيلية عن ودائع الشركات والأسر والائتمان. وتتضمن الميزانية العمومية التي</p>

<p>تنتشرها مؤسسة النقد العربي السعودي بندا كبيرا ومتزايدا لبيانات "خصوم أخرى" مما يعيق عملية التحليل. وقدمت مؤسسة النقد العربي السعودي الإحصاءات النقدية والمالية الأولية بناء على "استمارات الإبلاغ الموحدة" (SRFs)، كما جاء في توصيات "دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها"، للعرض على إدارة الإحصاءات. كذلك تعد مؤسسة النقد العربي السعودي تقارير عن بعض السلاسل والمؤشرات الأساسية في "مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية"، بما فيها المؤشرين المعتمدين من الأمم المتحدة لمراقبة إحرار الهدف ٨-١٠ من "أهداف التنمية المستدامة".</p>	
<p>الرقابة على القطاع المالي: تقدم مؤسسة النقد العربي السعودي للصندوق تقارير ربع سنوية عن مؤشرات السلامة المالية، وتنتشر هذه البيانات في موقع الصندوق الإلكتروني لمؤشرات السلامة المالية (fsi.imf.org). وتتألف مؤشرات السلامة المالية التي تُعد التقارير عنها من ١٢ مؤشرا أساسيا و ٨ مؤشرات محبذة لجهات تلقي الودائع.</p>	
<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تُنتشر بيانات ربع سنوية عن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (IIP)، وإن كانت إحصاءات وضع الاستثمار الدولي تتسم بدرجة عالية من التجميع ويتعين تحسين نطاق التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لا سيما بالنسبة للقطاع الخاص. وقد تُعرض البيانات الرسمية صافي وضع الاستثمار الدولي في المملكة بأقل من قيمته الحقيقية، مما يرجع على الأرجح لعدم قيد التدفقات المالية الخاصة الخارجة على جانب الأصول فضلا على عدم قيد التزامات الدين بالكامل. وانخفضت بنود السهو والخطأ إلى ما يقرب من الصفر في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بفضل تحسن تغطية بيانات بعض المؤسسات الكبيرة المرتبطة بالحكومة. وتواصل الحكومة العمل على تعزيز بيانات الحساب المالي، نظرا لضعف البيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمارات الأخرى.</p>	
<p>ثانيا - معايير البيانات وجودتها</p>	
<p>ولا تتوافر بيانات تقرير مراعاة المعايير والمواثيق.</p>	<p>تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (حاليا النظام العام المعزز لنشر البيانات) منذ عام ٢٠٠٨.</p>

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(الوضع في ١٣ يونيو ٢٠١٩)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر إعداد التقارير	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	١٣ يونيو ٢٠١٩	١٣ يونيو ٢٠١٩	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٨ مايو ٢٠١٩	إبريل ٢٠١٩	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٨ مايو ٢٠١٩	إبريل ٢٠١٩	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	٢٨ مايو ٢٠١٩	إبريل ٢٠١٩	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٨ مايو ٢٠١٩	إبريل ٢٠١٩	الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٨ مايو ٢٠١٩	إبريل ٢٠١٩	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
يومي	يومي	يومي	١٣ يونيو ٢٠١٩	١٣ يونيو ٢٠١٩	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	٢١ مايو ٢٠١٩	إبريل ٢٠١٩	مؤشر أسعار المستهلكين
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢ مايو ٢٠١٩	الربع الأول من ٢٠١٩	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢ مايو ٢٠١٩	الربع الأول من ٢٠١٩	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ مارس ٢٠١٩	الربع الرابع من ٢٠١٨	ميزان الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	٣١ مايو ٢٠١٩	مارس ٢٠١٩	صادرات وواردات السلع
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢١ مايو ٢٠١٩	الربع الرابع من ٢٠١٨	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		الربع الرابع من ٢٠١٨	إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ مارس ٢٠١٩	الربع الرابع من ٢٠١٨	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تدوّج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تتم تسويتها بوسائل أخرى.

^٢ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، والأسعار في سوق المال، وأسعار الفائدة على أدون الخزنة والسندات الإذنية والسندات.

^٣ التمويل الخارجي، ومن البنوك المحلية، والتمويل من المؤسسات غير المصرفية المحلية.

^٤ تشمل تكوين العملات.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.